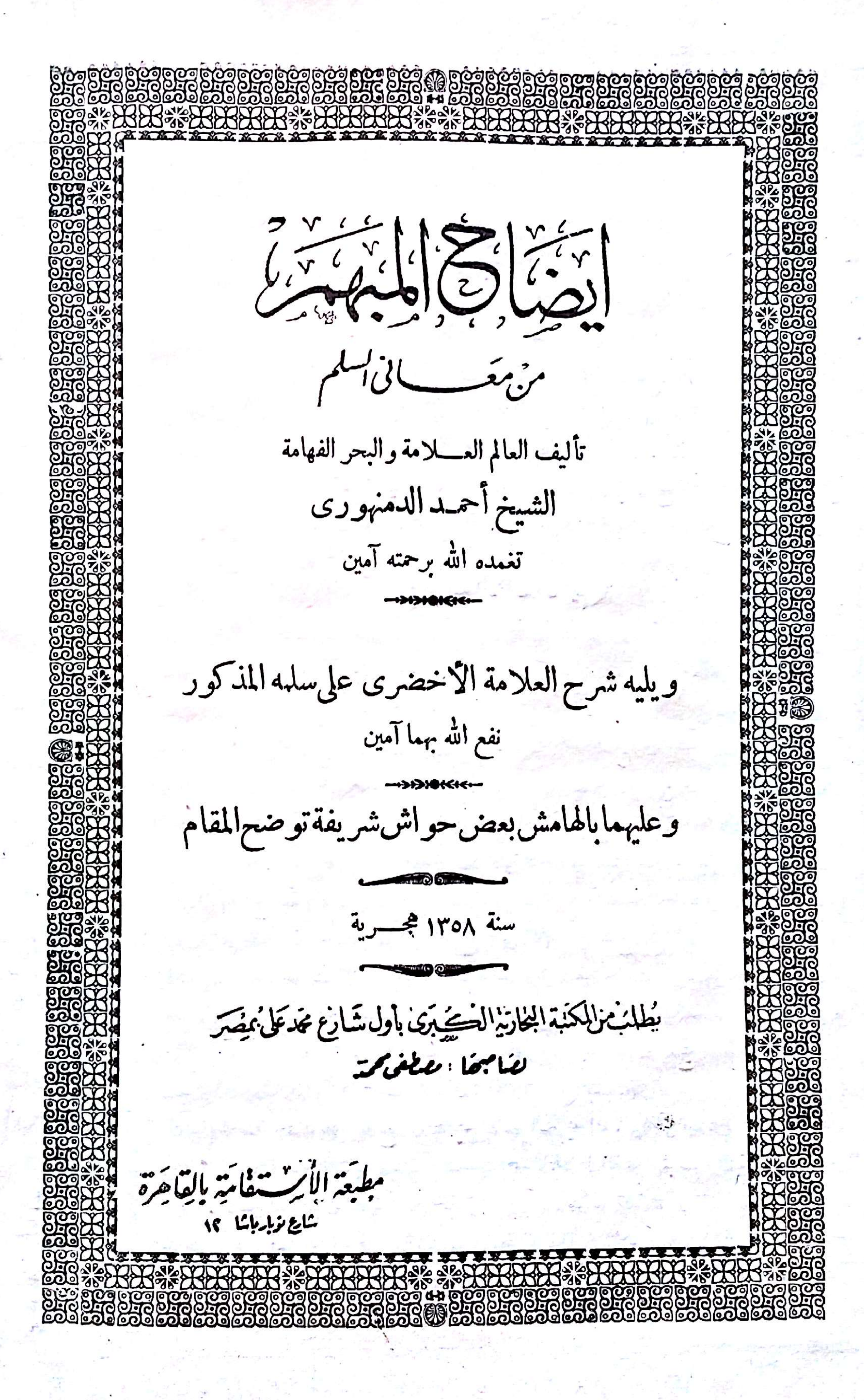


إيضاح المبهم

من معاني السلم

تأليف العالم العلامة والبحر الفهامة

الشيخ أحمد الدمنهوري

تغمده الله برحمته آمين

ويليه شرح العلامة الأخضري على سلمه المذكور

نفع الله بهما آمين

وعليهما بالهامش بعض حواش شريفة توضح المقام

سنة ١٣٥٨ هجرية

يطلب من المكتبة التجارية الكبرى بأول شارع محمد على بمصر

لصاحبها : مصطفى محمد

مطبعة الاستقامة بالقاهرة

شارع نوبار باشا ١٢

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الملهم للصواب ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الناطق بالحكمة وفصل الخطاب وعلى آله وأصحابه الكرام ، والتابعين ومن تبعهم بإحسان على الدوام ﴿ وبعد ﴾ فيقول أحمد الدمنهوري بلغه الله الآمال ، ورزقه التوفيق فى الأقوال والأفعال ، قد سألني بعض الطلبة المبتدئين ، أن أشرح (سلم المنطق) شرحا يكون فى غاية اللين ، وأن لا أزيد على حل ألفاظه ، ليظفر بفهم معناه من هو من حفاظه ، فأجبته لذلك ، مستعينا بالقادر المالك . مسمياً له ﴿إيضاح المبهم : من معانى السلم﴾ طالبا من السميع البصير أن ينفع به كما نفع بأصله إنه على ذلك قدير ٭ قال رحمه الله تعالى :

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

أَلْحَمْدُ للهِ الَّذِى قَدْ أَخْرَجَا ... نَتَائِجَ الْفِكْرِ لِأَرْبَابِ الْحِجَا
وَحَطَّ عَنْهُمْ مِنْ سَمَاءِ الْعَقْلِ ... كُلَّ حِجَابٍ مِنْ سَحَابِ الْجَهْلِ
حَتَّى بَدَتْ لَهُمْ شُمُوسُ الْمَعْرِفَهْ ... رَأَوْا مُخَدَّرَاتِهَا مُنْكَشِفَهْ

أقول : الحمد لغة الثناء بالكلام على المحمود بجميل صفاته وعرفا فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب إنعامه على الحامد أو غيره . والشكر لغة هو الحمد اصطلاحا مع إبدال الحامد بالشاكر ، وعرفا صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه إلى ما خلق لأجله وتحقيق الكلام على البسملة والحمدلة والشكر والمدح لغة وعرفا والنسبة بين الثلاثة فى رسالتنا (كشف اللثام : عن مخدرات الافهام) والله علم على الذات الواجب الوجود، وأخرج بمعنى أظهر ، والنتائج جمع نتيجة وهى المقدمة اللازمة للمقدمتين كالعالم حادث اللازم لقولنا العالم متغير وكل متغير حادث ، والفكر حركة النفس فى المعقولات وحركتها فى المحسوسات تخييل، والأرباب جمع رب والمراد به هنا الصاحب، والحجا العقل وهو مقصور . ومعنى البيت الحمد لله الذى أظهر لأرباب العقول نتائج أفكارهم وفى ذكر النتائج براعة استهلال (وفى البيت سؤالان : الأول) لم حمد بالجملة الاسميه ولم يحمد بالفعلية ؟ (الثانى) لم قدم الحمد على الله مع أن تقديم الاسم الكريم أهم . والجواب عن الاول أنه حمد المولى لذاته وذاته سبحانه ثابتة مستمرة فناسب الحمد بالجملة الدالة على الثبات والدوام وهى الجملة الاسمية . وعن الثانى بأن المقام مقام الحمد وإن كان ذكر الله أهم فى نفسه فقدمت الأهمية العارضة على الأهمية الذاتية مراعاة للبلاغة التى هى مطابقة الكلام لمقتضى الحال (قوله وحط) بمعنى أزال؛ ومن قوله من سماء العقل بمعنى عن وهى ومجرورها بدل مما قبله أى أزال عن عقلهم الذى هو كالسماء بجامع كون كل منهما محلا لطلوع الكواكب فكواكب العقل معنوية وهى

(بسم الله الرحمن الرحيم) (قوله الذى قد أخرجا) بألف الاطلاق وقد فسر الشيخ الملوى الإخراج بالإظهار والأحسن أن يفسر بالإيجاد لأنه أبلغ من الإظهار ولأن شأن الإظهار أن يكون لموجود قبل وما هنا ليس كذلك وقد للتحقيق ومن المعلوم أن الموصول مع صلته فى قوة المشتق فقوله الذى قد أخرجا فى قوة المخرج ولم يعبر به مع ورود إطلاقه عليه تعالى خلافا لمن زعم عدم وروده قال تعالى (والله مخرج ما كنتم تكتمون) اه له لعدم شهرته وعدم ذكره فى الأسماء الحسنى المعروفة اه . باجورى (قوله نتائج الفكر) أى النتائج التى تنشأ عن الفكر والنتائج جمع نتيجة وهى لغة الثمرة والفائدة ، واصطلاحا القول اللازم من تسليم قولين لذاتهما كما يصرح به كلام الشيخ الملوى فى شرحه الكبير فى باب القياس (قوله لأرباب الحجا) متعلق بقوله أخرجا والأرباب جمع رب (قوله وحط الخ) معطوف على قوله أخرجا إلى آخره من عطف السبب على المسبب أو المعلول على علته الغائية كما يفيده كلام

المعانى والاسرار وكواكب السماء حسية والاصل من عقل كالسماء فحذفت أداة التشبيه وأضيف المشبه به للمشبه بعد تقديمه عليه وهذا العمل جار فى قوله من سحاب الجهل إذ أصله من جهل كالسحاب ففعل به ما تقدم والجامع بين الجهل الذى هو عدم العلم بالشىء والسحاب كون كل منهما حائلا ومعنى البيت وحط عن عقولهم التى هى كالسماء كل حجاب أى حائل من الجهل الذى هو كالسحاب (وفى هذا البيت سؤالان : الاول) عطف حط على أخرج من أى قبيل ؟ (الثانى) أن الجهل أمر عدمى والسحاب أمر وجودى ولا يصح تشبيه العدمى بالوجودى * والجواب عن الاول أنه من قبيل عطف السبب على المسبب لأن إزالة الحجاب سبب فى إظهاره النتائج * وعن الثانى بأن الجهل كما يقال فيه عدم العلم بالشىء يقال فيه إدراك الشىء على خلاف ما هو به فلم يكن عدميا فصح التشبيه (قوله حتى بدت) أى ظهرت غاية للحط (قوله شموس المعرفة) أى معرفة كالشموس ففعل به ما تقدم ، والمخدرات المستترات لأن الخدر معناه الستر ، ومنكشفة ظاهرة والمقصود من البيت انتهاء زوال الحجاب عن عقولهم بظهور شموس المعارف التى كانت مستترة لدقتها (وفى هذا البيت سؤالان : الاول) أن البيت الاول يغنى عنه (الثانى) كان الاولى بعد أن وقع منه ذكره أن يذكر الاول بجنبه أو يذكره بجنب الاول لكون كل منهما مسببا عن إزالة الحجب والجواب عن الاول أن النتائج فى البيت الاول أعم من أن تكون بعيدة مستورة بسبب دقتها أولا وما فى البيت الثانى خاص بالمستورة البعيدة فلم يغن البيت الاول عنه * وعن الثانى بأنه قدم البيت الاول حرصاً على براعة الاستهلال فلم يتأت جعله بجنب البيت الثالث واضطر إلى تأخير الثالث غاية لما قبله فلم يتأت جعله بجنب الاول * ثم قال :

نَحْمَدُهُ جَلَّ عَلَى الْإِنْعَامِ ... بِنِعْمَةِ الْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ
مَنْ خَصَّنَا بِخَيْرِ مَنْ قَدْ أَرْسَلَا ... وَخَيْرِ مَنْ حَازَ الْمَقَامَاتِ الْعُلَا
مُحَمَّدٍ سَيِّدِ كُلِّ مُقْتَفَى ... الْعَرَبِيِّ الْهَاشِمِيِّ الْمُصْطَفَى
صَلَّى عَلَيْهِ اللهُ مَادَامَ الْحِجَا ... يَخُوضُ مِنْ بَحْرِ الْمَعَانِى لُجَجَا
وَآلِهِ وَصَحْبِهِ ذَوِى الْهُدَى ... مَنْ شُبِّهُوا بِأَنْجُمٍ فِى الاهْتِدَا

(أقول) حمد المولى سبحانه وتعالى حمداً مطلقاً أولا وحمده حمداً مقيداً ثانيا ليحصل له الثوابان المندوب على الحمد الاول والواجب على الحمد الثانى وليكون شاكراً ربه على إلهامه للحمد الاول لان إلهامه إياه نعمة تحتاج إلى الشكر عليها . وقوله جل بمعنى عظم ، والإنعام هو إعطاء النعمة والإيمان تصديق القلب بما جاء به النبى صلى الله عليه وسلم من الأحكام والإسلام هو الأفعال الظاهرة كالصلاة والصوم لكنهما متلازمان شرعا . ومعنى البيت نثنى عليه سبحانه وتعالى لأجل إنعامه علينا بهاتين النعمتين اللتين بهما إنقاذ المهجة من النار (وفى البيت سؤالان : الاول) لم حمد أولا بالجملة الاسمية وهنا بالجملة الفعلية ؟ (الثانى) لم حمد على الانعام الذى هو الوصف ولم يحمد على النعمة والجواب عن الاول أن الحمد هنا متعلقه النعم وهى متجددة فناسب أن يحمد بما يدل على التجدد وهى الجملة الفعلية * وعن الثانى بأن الحمد على النعمة يوهم اختصاص الحمد بها دون غيرها بخلاف الحمد على الوصف وقوله من خصنا من اسم موصول بدل من الضمير المعمول لنحمد وخصنا أى معاشر المسلمين ومن بمعنى رسول وحاز بمعنى جمع والمقامات المراتب والعلى الرفيعة ، ومحمد صلى الله عليه وسلم

الشيخ الملوى فى شرحه الكبير اه باجورى (قوله مادام الخ) ما مصدرية بمعنى أنها آلة فى سبك ما بعدها بمصدر ظرفية فلذلك فسرت بمدة فالمعنى مدة دوام الخ وليس المراد تقييد الصلاة بهذه المدة بل المراد تأبيدها فكأنه قال صلى عليه الله دائما وأبدا جريا على ما هو عادة العرب من ذكرهم مثل ذلك ويريدون التأبيد وقوله الحجا هو بالكسر والقصر العقل كما تقدم (قوله يخوض) فيه مجاز عقلى لان فيه إسناد الشىء لغير من هو له فان الخائض حقيقة النفس وإنما العقل آلة كما مر (قوله وآله وصحبه) عطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار وهو جائز على الصحيح عند المحققين ومن أدلته قراءة من قرأ تساءلون به والارحام بجر الارحام ومن منع ذلك يحمل هذه القراءة على القسم والآل اسم جمع لا واحد له من لفظه والمراد به فى هذا المقام أقاربه صلى الله عليه وسلم وقيل أتقياء أمته وقيل جميع أمة الاجابة وهو الاولى ليشمل كل مؤمن ولو عاصيا (قوله ذوى الهدى) صفة للصحب فقط وكذا قوله من شبهوا الخ لأن التشبيه ليس إلا للصحب يعلم مما يأتى وجعل الاول للكل من الآل والصحب والثانى للصحب فقط لا يخفى ما فيه من البعد والمراد بالهدى الاهتداء اه باجورى

بدل من خير ، والسيد متولى أمر السواد أى الجيوش الكثيرة وهو صلى الله عليه وسلم متولى أمر العالم بأسره والمقتفى المتتبع بفتح الباء وإذا كان سيد المتبوعين فهو سيد التابعين من باب أولى ، والعربى نسبة للعرب والهاشمى نسبة لبنى هاشم والمصطفى المختار والصلاة فى اللغة العطف فإن أضيف إلى الله سمى رحمة أو إلى الملائكة سمى استغفاراً أو إلى غيرهما سمى دعاء ، والحجا تقدم أنه العقل ، واللجج جمع لجة وهى مافيه صعوبة من الماء الغزير والمراد بها هنا المعانى الصعبة ؛ وآل النبى فى مقام الدعاء كل مؤمن تقى وصحبه اسم جمع لصاحب بمعنى صحابى وهو من اجتمع به صلى الله عليه وسلم مؤمناً به وذوى جمع ذو بمعنى صاحب أى أصحاب الهدى وقوله من شبهوا الخ أى فى قوله صلى الله عليه وسلم أصحابى كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم لحذف الفاعل هنا للتعظيم (وفى هذه الأبيات الأربعة أربعة أسئلة : الأول) مامدلول الضمير فى خصنا (الثانى) أن قوله بخير من قد أرسلا يفيد معنى قوله سيد كل مقتفى فما وجه عدم الاقتصار عليه (الثالث) أنه قيد الصلاة بدوام خوض العقل لججا من بحر المعانى مع أن الأولى التعميم (الرابع) لم قدم الآل على الصحب مع أن فيهم من هو أشرف الأنام بعد المصطفى صلى الله عليه وسلم وهو أبو بكر . فالجواب عن الأول أن مدلول الضمير يصح أن يكون أمة الأجابة كما قدرته ويصح أن يكون أمة الدعوة فيدخل الكفار بدليل وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين إذ مامن عذاب إلا وعند الله أشد منه فعدم تعذيب الكفار بالأشد إكراماً له صلى الله عليه وسلم . وعن الثانى بأن فى الوصف بالسيادة إشعار بعموم رسالته صلى الله عليه وسلم وأن الأنبياء والمرسلين من أمته صلى الله عليه وسلم فهو متولى أمر الجميع . وعن الثالث بأن القيد فى الصلاة ليس مراداً بل المراد التعميم فى جميع الأوقات . وعن الرابع بأن الصلاة ثبتت على الآل نصا فى قوله صلى الله عليه وسلم قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد الحديث . وعلى الصحب بالقياس على الآل فاقتضى ذلك التقديم . ثم قال :

وَبَعْـــدُ فَالْمَنْطِقُ لِلْجَنَـــانِ نِسْـــبَتُهُ كَالنَّحْوِ لِلِّسَانِ

فَيَعْصِمُ الْأَفْكَارَ عَنْ غَيِّ الْخَطَا وَعَنْ دَقِيقِ الْفَهْمِ يَكْشِفُ الْغِطَا

فَهَاكَ مِنْ أُصُولِهِ قَوَاعِـــدَا تَجْمَعُ مِنْ فُنُونِهِ فَوَائِدَا

أقول لفظة بعد تكون ظرف زمان كما فى قولك جاء زيد بعد عمرو وظرف مكان كما فى قولك دار زيد بعد دار عمرو ويصح استعمالها هنا فى المعنيين باعتبار أن زمن النطق بما بعدها بعد زمن النطق بما قبلها أو باعتبار أن مكانه فى الرقم بعده وهى هنا دالة على الانتقال من كلام إلى آخر فلا يؤتى بها فى أول الكلام . والمنطق مصدر ميمى يطلق باشتراك على النطق بمعنى اللفظ وعلى الادراك والمراد به هنا الفن المؤلف فيه هذا الكتاب ، سمى بهذا الاسم لأنه يقوى الادراك ويعصمه عن الخطأ ، فهو قانون تعصم مراعاته الذهن عن الخطأ فى فكره فمن راعى قواعد هذا الفن لا يتطرق إليه الخطأ فى الفكر كما أن من راعى قواعد النحو لا يتطرق إليه الخطأ فى المقال وإلى هذا المعنى أشار بقوله فالمنطق للجنان . نسبته كالنحو للسان . فيعصم الأفكار أى يحفظها عن غى الخطأ والجنان يطلق على القلب المراد به هنا القوى الفكرية وإضافة غى إلى الخطأ من إضافة العام إلى الخاص إذ الغى الضلال والخطأ نوع منه (قوله وعن دقيق الفهم) من إضافة الصفة إلى الموصوف فالمصدر بمعنى اسم المفعول أى المفهوم الدقيق ، والغطا بكسر الغين : والمعنى أن من تمكن من هذا الفن صار النظرى من المعانى المستورة ضروريا مكشوفا واضحاً له وهذا أمر مشاهد لا يحتاج لبيان . وهاك

الشرط ووجه الاندفاع أن مضمون الجزاء فى الحقيقة الإخبار بالكون المذكور لا نفسه ولا شك أنه مترتب على فعل الشرط نعم يرد حينئذ أنهم نصوا على أنه يجب حذف الفاء إذا كان المحذوف قولا ويجاب بأن هذا ليس متفقاً عليه بل طريقة لبعضهم فيكون المصنف قد جرى على الطريقة الأخرى القائلة بعدم وجوب حذف الفاء كما نقله بعضهم عن همع الهوامع للسيوطى أشار المصنف بهذا إلى ثمرة هذا الفن التى هى أحد المبادى العشرة وقوله عن غى الخطا متعلق بقوله يعصم والغى الضلال وهو ضد الهدى كما فى القاموس وغيره سواء كان عن عمد أو عن سهو والخطأ الضلال إذا كان عن سهو وقيل إذا كان عن عمد وقيل مطلقاً ففيه ثلاثة أقوال حكاها صاحب القاموس فعلى الأولين تكون إضافة الغى إليه من إضافة العام للخاص كما فى شجر أراك وهى المسماة عندهم بالإضافة التى للبيان أما على الأخير فهى من إضافة أحد المترادفين للآخر فسقط ما لبعضهم هنا اه باجورى

اسم

اسم فعل بمعنى خذ ، وقواعدا معموله ومن أصوله حال من قواعد ومن تبعيضية أى خذ قواعد هى بعض أصوله أى قواعده إذ القاعدة والأصل بمعنى واحد ، وهو أمر كلى ينطبق على جميع جزئياته كقول النحاة الفاعل مرفوع وقول المناطقة الموجبة الكلية عكسها موجبة جزئية والفنون الفروع والفوائد جمع فائدة وهى فى الأصل ما استفيد من علم أو مال والمعنى أن هذه القواعد تجمع فروعا والفروع تشتمل على فوائد * ثم قال :

﴿ سَمَّيْتُهُ بِالسُّلَّمِ الْمُنَوْرَقِ ... يُرْقَى بِهِ سَمَاءُ عِلْمِ الْمَنْطِقِ
وَاللهَ أَرْجُو أَنْ يَكُونَ خَالِصَا ... لِوَجْهِهِ الْكَرِيمِ لَيْسَ قَالِصَا
وَأَنْ يَكُونَ نَافِعًا لِلْمُبْتَدِى ... بِهِ إِلَى الْمُطَوَّلَاتِ يَهْتَدِى ﴾

(أقول) الضمير المتصل بسميته يعود على المؤلف المفهوم من السياق وسمى يتعدى لمفعولين الأول بنفسه وللثانى بنفسه أو بالباء كما هنا ، والسلم ماله درج يتوصل به من سفل إلى علو واستعماله فى المعانى مجاز والمنورق بتقديم النون المزين ، ويرقى يصعد ، وعلم المنطق المراد به المسائل وشبه تلك المسائل بالسماء بجامع البعد ، والمعنى أن هذه المسائل التى نظمتها وسميتها بالسلم سهلة يتوصل بها إلى المسائل البعيدة الصعبة ثم طلب من المولى سبحانه أن يكون تأليف هذا الكتاب خالصاً من الرياء ، فقال والله أرجو الخ أى أؤمل ، والوجه الذات ، والقالص الناقص ، ثم طلب منه سبحانه أن ينفع به المبتدى وأن يتوصل به إلى الكتب المطولات فقال وأن يكون الخ والمبتدى من ليس له قدرة على تصوير مسائل الفن الذى يقرأ فيه فان قدر على ذلك فمتوسط وإن قدر على إقامة دليلها فمنته ، وقد أجاب المولى سبحانه المؤلف بعين ما طلب فكل من قرأ كتابه هذا بنية واعتناء يفتح الله عليه فى هذا العلم وقد شاهدنا ذلك وقد أخبرنا شيخنا عن أشياخه أن المؤلف كان من أكابر الصوفية وكان مجاب الدعوة رحمه الله تعالى ونفعنا ببركاته وأعاد علينا من صالح دعواته . ثم قال :

﴿ فصل فى جواز الاشتغال به ﴾

وَالْخُلْفُ فِى جَوَازِ الاشْتِغَالِ ... بِهِ عَلَى ثَلَاثَةِ الْأَقْوَالِ
فَابْنُ الصَّلَاحِ وَالنَّوَاوِى حَرَّمَا ... وَقَالَ قَوْمٌ يَنْبَغِى أَنْ يُعْلَمَا
وَالْقَوْلَةُ الْمَشْهُورَةُ الصَّحِيحَهْ ... جَوَازُهُ لِكَامِلِ الْقَرِيحَهْ
مُمَارِسِ السُّنَّةِ وَالْكِتَابِ ... لِيَهْتَدِى بِهِ إِلَى الصَّوَابِ

(أقول) ذكر فى هذا الفصل حكم الاشتغال بعلم المنطق لكونه من المبادئ العشرة التى ينبغى لكل شارع فى علم أن يقف عليها ليكون على بصيرة فيما يشرع فيه . وقد استوفى مبادئ هذا الفن شيخ مشايخ شيخنا سيدى سعيد قدورة فى شرحه لهذا الكتاب ، فمنها الاسم وقد تقدم أن هذا العلم يسمى المنطق ويسمى معيار العلوم وعلم الميزان . ومنها التعريف وتقدم تعريف هذا العلم فى الشرح ومنها النسبة وتقدمت فى قول المتن نسبته الخ . ومنها الحكم وذكره المصنف فى هذا الفصل وبقية المبادئ فى الشرح المذكور . واختلفوا فى الاشتغال به على ثلاثة أقوال (الأول) المنع منه وبذلك قال النووى وابن الصلاح (الثانى) الجواز وبذلك قال جماعة منهم الغزالى قائلا من لم يعرفه لا ثقة بعلمه أى لا يأمن الذهول عنه عند الاحتياج إليه لعدم القواعد التى تضبطه (الثالث) وهو المشهور الصحيح التفصيل فإن كان المشتغل ذكى القريحة قوى الفطنة ممارساً للكتاب والسنة جاز الاشتغال به وإلا فلا . واعلم أن هذا الخلاف إنما هو بالنسبة للمنطق المشوب بكلام الفلاسفة كالذى فى طوالع

الفعل فى عبارته بصيغة الأمر ليفيد ذلك وإن صح قراءته بصيغة الماضى المبنى للمجهول على أن المعنى أن العلماء قدموه والمراد أنه يجب تقديم ما يتعلق بالتصور على ما يتعلق بالتصديق (قوله عند العقلاء) أل فيه للعهد والمعهود أرباب هذا الفن وبهذا يندفع ما قد يقال إن العوام لا يعرفون أن الموصل للتصديق يسمى حجة مع أنهم عقلاء كذا يستفاد من كلام الشيخ الملوى إلا أنه قال بعد أن فسر العقلاء بأرباب هذا الفن وأل فى العقلاء للكمال وناقشه بعض المحققين فى أنه يقتضى أن أرباب غير هذا الفن ليسوا كاملين فى العقل قال وعمومه ظاهر الفساد اهـ باجورى

(قوله يدعونها دلالة المطابقة) أى يسمونها بذلك لمطابقة المعنى للفظه أو لوضعه على ما تقدم والإضافة فى قوله دلالة المطابقة من إضافة المصاحب للصاحب

البيضاوى، وأما الخالص منها كمختصر السنوسى والشمسية وهذا التأليف فلا خلاف فى جواز الاشتغال به بل لا يبعد أن يكون الاشتغال به فرض كفاية لتوقف معرفة دفع الشبه عليه ومن المعلوم أن القيام به فرض كفاية والله أعلم ثم قال:

(أنواع العلم الحادث)

إِدْرَاكُ مُفْرَدٍ تَصَوُّرًا عُلِمْ ... وَدَرْكُ نِسْبَةٍ بِتَصْدِيقٍ وُسِمْ
وَقَدِّمَ الأَوَّلُ عِنْدَ الْوَضْعِ ... لِأَنَّهُ مُقَــدَّمٌ بِالطَّبْعِ
وَالنَّظَرِى مَا احْتَاجَ لِلتَّأَمُّلِ ... وَعَكْسُهُ هُوَ الضَّرُورِىُّ الْجَلِى
وَمَا بِهِ إِلَى تَصَوُّرٍ وُصِلْ ... يُدْعَى بِقَوْلٍ شَارِحٍ فَلْتَبْتَهِلْ
وَمَا لِتَصْدِيقٍ بِهِ تُوُصِّلَا ... بِحُجَّةٍ يُعْرَفُ عِنْدَ الْعُقَلَا

(أقول) لفظ أنواع مخرج للعلم القديم فإنه لا تنوع فيه فاتيانه بالحادث بعد ذلك تأكيد وإيضاح للمبتدى والعلم معرفة المعلوم ثم إنه ينقسم إلى تصور وإلى تصديق وكل منهما إلى ضرورى وإلى نظرى فالأقسام أربعة فإن كان إدراك معنى مفرد فهو تصور كإدراك معنى زيد وإن كان إدراك وقوع نسبة فهو تصديق كإدراك وقوع القيام فى قولنا زيد قائم وهذا معنى قوله إدراك مفرد البيت فزيد قائم اشتمل على تصورات أربعة تصور الموضوع وهو زيد وتصور المحمول وهو قائم وتصور النسبة بينهما وهو تعلق المحمول بالموضوع وتصور وقوعها فالتصور الرابع يسمى تصديقا والثلاثة قبله شروط له وهذا مذهب الحكماء، ومذهب الإمام أن التصديق هو التصورات الأربعة فيكون التصديق بسيطا على مذهب الحكماء ومركبا على مذهب الإمام والمصنف ماش على مذهب الحكماء بتقدير مضاف فى كلامه بين درك ونسبة وهو وقوع ثم إنك إذا أردت أن تكتب التصور والتصديق وتعلمهما أو تعلمهما فالمراد بالوضع ما يشمل ذلك فقدم التصور على التصديق لأنه مقدم عليه طبعاً فيقدم وضعاً وهذا معنى قوله وقدم الأول البيت ثم بين أن النظرى من كل من التصور والتصديق ما احتاج للتأمل والضرورى عكسه وهو ما لا يحتاج إلى ذلك فالأقسام أربعة كما تقدم. مثال التصور الضرورى إدراك معنى لفظ الواحد نصف الاثنين. ومثال التصور النظرى إدراك معنى الواحد نصف سدس الاثنى عشر ومثال التصديق الضرورى إدراك وقوع النسبة فى قولنا الواحد نصف الاثنين. ومثال التصديق النظرى إدراك وقوع النسبة فى قولنا الواحد نصف سدس الاثنى عشر. وبما تقرر علم انحصار العلوم فى التصورات والتصديقات ولكل منهما مبادئ ومقاصد. فمبادئ التصورات الكليات الخمس ومقاصدها القول الشارح، ومبادئ التصديقات القضايا وأحكامها ومقاصدها القياس بأقسامه فانحصر فن المنطق فى هذه الأبواب الأربعة. وأما بحث الدلالات ومباحث الألفاظ فإنما ذكر فى كتب المنطق لتوقف بحث الكليات الخمس عليه ومن نظر إلى أقسام القياس الخمسة عد الأبواب ثمانية ومن عد معها مبحث الألفاظ مستقلا كانت الأبواب عنده تسعة. ثم إن المناطقة اصطلحوا على تسمية اللفظ المفاد به معنى مفرد بالقول الشارح كالحيوان الناطق فى تعريف الإنسان المتوصل به إلى معنى مفرد وهو معنى الإنسان وهذا معنى قوله وما به إلى تصور البيت واصطلحوا على تسمية اللفظ المفيد للتصديق حجة أى قياساً كالعالم متغير وكل متغير حادث المتوصل به إلى النتيجة وهى العالم حادث وهذا معنى قوله وما لتصديق البيت. ثم قال:

﴿أنواع الدلالة الوضعية﴾

دَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى مَا وَافَقَهْ يَدْعُونَهَا دَلَالَةَ المُطَابَقَهْ
وَجُزْئِهِ تَضَمُّنًا وَمَا لَزِمْ فَهْوَ الْتِزَامٌ إِنْ بِعَقْلٍ الْتُزِمْ

أقول مراده بالدلالة الوضعية اللفظية بدليل قوله فى البيت دلالة اللفظ ومراده فى البيت دلالة اللفظ الوضعية بدليل قوله فى الترجمة الوضعية فقد حذف من كل من الترجمة والبيت ما أثبت نظيره فى الآخر وهو نوع من الجناس يسمى احتباكا . والدلالة فهم أمر من أمر كفهمنا الجرم المعهود من لفظ السماء فلفظ السماء يسمى دالا والجرم المعهود مدلولا . والدلالة بحسب الدال ستة أقسام لأن الدال إما أن يكون لفظا كالمثال المتقدم أو غير لفظ كالدخان الدال على النار وكل منهما إما أن يكون دالا بالوضع أو بالطبع أو بالعقل مثال دلالة غير اللفظ الوضعية دلالة الإشارة على معنى نعم أو لا . ودلالة النقوش على الألفاظ ومثال الطبيعية دلالة الحمرة على الخجل والصفرة على الوجل . ومثال العقلية دلالة العالم على موجده وهو البارى جل وعلا والدخان على النار ، ومثال دلالة اللفظ الوضعية دلالة الأسد على الحيوان المفترس والإنسان على الحيوان الناطق ، ومثال الطبيعية دلالة الأنين على المرض وأح على ألم الصدر ومثال العقلية دلالة كلام المتكلم من وراء جدار على حياته والصراخ على مصيبة نزلت بالصارخ والمختار من هذه الأقسام الدلالة اللفظية الوضعية فقولنا اللفظية يخرج لغير اللفظية بأقسامها الثلاثة وقولنا الوضعية يخرج للفظية الطبيعية والعقلية ، ثم هذه الدلالة ثلاثة أقسام : مطابقية ، وتضمنية ، والتزامية ، فالأولى دلالة اللفظ على تمام ما وضع له كدلالة الإنسان على مجموع الحيوان الناطق والثانية دلالته على جزء المعنى فى ضمنه كدلالته على الحيوان الناطق فى ضمن الحيوان الناطق والثالثة دلالته على أمر خارج عن المعنى لازم له كدلالته على قبول العلم وصنعة الكتابة على ما فيه وهذا معنى قوله دلالة اللفظ البيتين ، وسميت الأولى دلالة المطابقة لمطابقة الفهم للوضع اللغوى لأن الواضع وضع اللفظ ليدل على المعنى بتمامه وقد فهمناه منه بتمامه ، والثانية دلالة تضمن لأن الجزء فى ضمن الكل ، والثالثة دلالة التزام لأن المفهوم خارج عن المعنى لازم له وقوله إن يعقل التزام أشار به إلى أن اللازم لابد أن يكون لازما فى الذهن سواء لازم مع ذلك فى الخارج كلزوم الزوجية الأربعة أم لا كلزوم البصر للعمى وأما إذا كان لازما فى الخارج فقط كسواد الغراب فلا يسمى فهمه من اللفظ دلالة التزام عند المناطقة وإن سمى بذلك عند الأصوليين فالباء فى قوله بعقل بمعنى فى والمراد بالعقل الذهن أى القوة المدركة ، ثم إن كلا من دلالة التضمن والالتزام يستلزم دلالة المطابقة وهى لا تستلزمهما كما إذا كان المعنى بسيطا ولا لازم له ودلالة التضمن قد تجتمع مع دلالة الالتزام فيما إذا كان المعنى مركبا وله لازم ذهنى وتنفرد دلالة التضمن فيما إذا كان المعنى مركبا ولا لازم له ذهنيا وتنفرد دلالة الالتزام فيما إذا كان المعنى بسيطا كالنقطة وله لازم ذهنى والله أعلم . ثم قال :

﴿فصل فى مباحث الألفاظ﴾

مُسْتَعْمَلُ الأَلْفَاظِ حَيْثُ يُوجَدُ إِمَّا مُرَكَّبٌ وَإِمَّا مُفْرَدُ
فَأَوَّلٌ مَادَلَّ جُزْؤُهُ عَلَى جُزْءِ مَعْنَاهُ بِعَكْسِ مَا تَلَا
وَهْوَ عَلَى قِسْمَيْنِ أَعْنِى المُفْرَدَا كُلِّى أَوْ جُزْئِى حَيْثُ وُجِدَا
فَمُفْهِمُ اشْتِرَاكٍ الْكُلِّى كَأَسَدٍ وَعَكْسُهُ الْجُزْئِى

أقول اللفظ إما أن يكون مهملا كديز أو مستعملا كزيد ولا عبرة بالمهمل ولذلك أهمله المصنف ثم

(قوله وما لزم الخ) أى ودلالة اللفظ على ما لزم فهو دلالة التزام فهو معطوف على ما قبله والفاء زائدة وهذا أولى مما أشار إليه الشيخ الملوى من أن الفاء واقعة فى جواب أما المحذوفة والتقدير وأما ما لزم الخ على أن المعنى وأما دلالة اللفظ على ما لزم الخ لأنه يصير الكلام عليه مستأنفا غير متعلق بما قبله فيفوت حسن سبك التقسيم وما واقعة على شىء لا على لازم والإضاع قوله لزم والإضافة فى قولهم دلالة الالتزام من إضافة المسبب للسبب وذكر الضمير فى قوله فهو التزام رعاية للخبر (قوله مستعمل الألفاظ الخ) أى المستعمل منها فالإضافة على معنى من وخرج عن ذلك المهمل فلا ينقسم إلى ذلك لأنه لا معنى له حتى يقال فيه المركب ما دل جزؤه على جزء معناه والمفرد ما لا يدل جزؤه إلى آخره (قوله حيث وجدا) أى فى أى تركيب وجد فيه المفرد فهى حيثية إطلاق كما فى نظيره والألف فيه للاطلاق اه باجورى

المستعمل إما أن يكون مفرداً وإما أن يكون مركباً فالاول مالا يدل جزؤه على جزء معناه كزيد والثاني مادل جزؤه على جزء معناه كزيد قائم والكلام على المركب بقسميه أعني ماهو في قوة المفرد وما كان محضا أي في المعرفات والقضايا والاقيسة والمقصود هنا المفرد وهما قسمان جزئي إن منع تصور معناه من وقوع الشركة كزيد وكلي إن لم يمنع تصور معناه من وقوع الشركة فيه كالاسد، وهو ستة أقسام كلي لم يوجد من أفراده فرد وكلي وجد منها فرد وكلي وجد منها أفراد وكل واحد من هذه الثلاثة قسمان الاول وهو الذي لم يوجد من أفراده فرد إما مع استحالة الوجود كاجتماع الضدين أو مع جواز الوجود كبحر من زئبق والثاني وهو الذي وجد من أفراده فرد إما مع استحالة التعدد كالمعبود بحق أو مع جواز التعدد كشمس والثالث وهو ما وجد منه أفراد إما مع التناهي أو مع عدم التناهي كنعيم أهل الجنة أو كمال الله تعالى ﴿ فائدة ﴾ اللفظ يوصف بالإفراد والتركيب حقيقة ووصف المعنى بهما مجاز، والمعنى يوصف بالكلية والجزئية حقيقة ووصف اللفظ بهما مجاز فإن قلت كان الاولى للمصنف أن يقدم المفرد على المركب لأنه جزؤه والجزء مقدم على الكل طبعا فالجواب أن معنى المركب ثبوتي ومعنى المفرد عدمي والاثبات أشرف من النفي فقدمه عليه لذلك وبهذا يجاب عن تقديمه الكلي على الجزئي وقوله على جزء معناه بتحريك الزاي بالضم كما قرأ به شعبة من رواية عاصم. ثم قال:

وَأَوَّلًا لِلذَّاتِ إِنْ فِيهَا انْدَرَجْ   فَانْسُبْهُ أَوْ لِعَارِضٍ إِذَا خَرَجْ

وَالْكُلِّيَاتُ خَمْسَةٌ دُونَ انْتِقَاصْ   جِنْسٌ وَفَصْلٌ عَرَضٌ نَوْعٌ خَاصْ

وَأَوَّلٌ ثَلَاثَةٌ بِلَا شَطَطْ   جِنْسٌ قَرِيبٌ أَوْ بَعِيدٌ أَوْ وَسَطْ

أقول مراده بالاول الكلي في قوله كلي أو جزئي يعني أن الكلي إن كان داخلا في الذات بأن يكون جزءا من المعنى المدلول للفظ يقال له كلي ذاتي كالحيوان والناطق بالنسبة إلى الانسان وإن كان خارجا عن الذات بأن لم يكن كذلك يسمى كليا عرضيا كالماشي والضاحك بالنسبة له وإن كان عبارة عن الماهية كانسان فهو ذاتي بناء على أن الذاتي ماليس بعرضي والكلي الذاتي إما أن يكون مشتركا بين الماهية وبين غيرها أو مختصا بها فالاول يسمى جنسا كالحيوان بالنسبة للانسان والثاني يسمى فصلا كالناطق بالنسبة له والكلي العرضي إما أن يكون مشتركا أو مختصا فإن كان مشتركا بين الماهية وغيرها يسمى عرضا عاما كالماشي بالنسبة للانسان وإن كان خاصا بها يسمى خاصة كالضاحك بالنسبة له والكلي الذي هو عبارة عن نفس الماهية كالانسان فانه عبارة عن مجموع الحيوان الناطق يسمى نوعا فهذه الكليات الخمس التي هي مبادي التصورات المشار اليها بقوله والكليات البيت ثم ان أولها وهو الجنس ثلاثة أقسام قريب كالحيوان بالنسبة للانسان وبعيد كالجسم بالنسبة له ومتوسط كالنامي بالنسبة له وهو المشار اليه بقوله وأول البيت * ثم قال:

﴿ فصل في بيان نسبة الألفاظ للمعاني ﴾

وَنِسْبَةُ الْأَلْفَاظِ لِلْمَعَانِي   خَمْسَةُ أَقْسَامٍ بِلَا نُقْصَانِ

تَوَاطُؤٌ تَشَاكُكٌ تَخَالُفُ   وَالِاشْتِرَاكُ عَكْسُهُ التَّرَادُفُ

أقول اللفظ إما أن يكون واحدا أو متعددا أو على كل فالمعنى إما أن يكون واحدا أو متعددا فالاقسام أربعة فمثال اتحاد اللفظ والمعنى انسان، ومثال اتحاد اللفظ وتعدد المعنى عين فانه يطلق على الباصرة

(قوله وأول) أي الذي الجنس وقوله ثلاثة أي بقطع النظر عن الجنس المنفرد لعدم الظفر بمثاله وإلا فمع النظر اليه يكون الجنس أربعة ومثل بعضهم للجنس المنفرد بالعقل بناء على جنسيته وقوله بلا شطط أي بلا زيادة يعني ولا نقص ففي كلامه اكتفاء قال بعضهم ان قوله بلا شطط لا بشطط لأن حق حرف النفي التقديم على جميع المنفي وهو الباء مع الشطط الدال بمجموعها على ملابسة الثلاثة للشطط وإنما قدمت الباء تزيينا للفظ وهذا إنما يتجه على القول بأن لا في مثل ذلك ليست بمعنى غير وأما على القول بأنها بمعنى غير كما هو المشهور في نحو قولك جئت بلا زاد فلا فليعرف اه باجوري

والجارية وغيرهما فالقسم الأول ان اتحد المعنى فى افراده سمى كليا متواطئا كالانسان وإن اختلف فيها بالشدة والضعف سمى كليا مشككا كالبياض فان معناه فى الورق أقوى من معناه فى القميص مثلا والقسم الثانى وهو ما اتحد فيه اللفظ وتعدد المعنى يسمى مشتركا ومثال ما تعدد فيه اللفظ واتحد المعنى إنسان وبشر فهما مترادفان والنسبة بينهما الترادف ومثال ماتعدد فيه اللفظ والمعنى إنسان وفرس فهما متباينان على ما فيه والنسبة بينهما التباين فهذه الأقسام الخمسة التى ذكرها فى قوله ونسبة الألفاظ البيتين ومراده بالتخالف التباين * ثم قال :

وَاللَّفظُ إمَّا طَلَبٌ أَوْ خَبَرُ ... وَأَوَّلٌ ثَلَاثَةٌ سَتُذْكَرُ

أَمْرٌ مَعَ اسْتِعْلَا وَعَكْسُهُ دُعَا ... وَفِى التَّسَاوِى فَالْتِمَاسٌ وَقَعَا

(أقول) اللفظ إن احتمل الصدق والكذب فهو خبر كزيد قائم وإن وجد معناه به فهو طلب أى إنشاء كقولك اعلم يازيد ، والأول يأتى عند قوله * ما احتمل الصدق لذاته جرى * البيت ، والثانى ثلاثة أقسام لأنه إن كان من مستعل كقول المخدوم لخادمه اسقنى ماء فهو أمر وإن كان من أدنى كقول الخادم لسيده أعطنى درهما فهو دعاء وإن كان من مساو يسمى التماسا كقول بعض الخدمة لبعض أعطنى عمامتى وهذا معنى قوله * واللفظ إما طلب أو خبر * البيتين ؛ وفى هذا المبحث كلام فى علم الأصول ثم قال :

(فصل فى بيان الكل والكلية والجزء والجزئية)

الكُلُّ حُكْمُنَا عَلَى الْمَجْمُوعِ ... كَكُلِّ ذَاكَ لَيْسَ ذَا وُقُوعِ

وَحَيْثُمَا لِكُلِّ فَرْدٍ حُكِمَا ... فَإِنَّهُ كُلِّيَّةٌ قَدْ عُلِمَا

وَالْحُكْمُ لِلْبَعْضِ هُوَ الْجُزْئِيَّهْ ... وَالْجُزْءُ مَعْرِفَتُهُ جَلِيَّهْ

(أقول) الكل هو المجموع المحكوم عليه كقولك أهل الأزهر علماء إذ فيهم من لم يشم للعلم رائحة والكلية الحكم على كل فرد كقولك كل إنسان قابل للفهم والجزئية الحكم على بعض الأفراد كقولك بعض أهل الأزهر علماء . والجزء ماتركب منه ومن غيره كل كالسمر والخيط للحصير فكل منهما يقال له جزء والحصير كل . وأشار المصنف بقوله ككل ذاك الخ إلى حديث ذى اليدين المشهور لما قال للمصطفى أقصرت الصلاة أم نسيت يارسول الله فقال كل ذلك لم يكن والتحقيق أنه من باب الكلية لا الكل بدليل قوله للمصطفى بل بعض ذلك قد كان . ثم قال

(فصـــل فى المعرفات)

مُعَرِّفٌ عَلَى ثَلَاثَةٍ قُسِمْ ... حَدٌّ وَرَسْمِىٌّ وَلَفْظِىٌّ عُلِمْ

فَالْحَدُّ بِالْجِنْسِ وَفَصْلٍ وَقَعَا ... وَالرَّسْمُ بِالْجِنْسِ وَخَاصَّةٍ مَعَا

وَنَاقِصُ الْحَدِّ بِفَصْلٍ أَوْ مَعَا ... جِنْسٍ بَعِيدٍ لَا قَرِيبٍ وَقَعَا

وَنَاقِصُ الرَّسْمِ بِخَاصَّةٍ فَقَطْ ... أَوْ مَعَ جِنْسٍ أَبْعَدَ قَدِ ارْتَبَطْ

وَمَا بِلَفْظِىٍّ لَدَيْهِمْ شُهِرَا ... تَبْدِيلُ لَفْظٍ بِرَدِيفٍ أَشْهَرَا

(أقول) لما قدم الكلام على مبادى التصورات وهى الكليات الخمس أخذ يتكلم على مقاصدها

(قوله والحكم للبعض الخ) اللام فيه بمعنى على كالذى قبله وذلك كما فى قولك بعض الحيوان إنسان ولا فرق فى ذلك البعض بين أن يكون واحدا أو أكثر (قوله ورسمى) ويقال له رسم أيضا فان قيل يلزم على ذلك نسبة الشىء إلى نفسه لأنه منسوب للرسم الذى هو هو أجيب بأنه منسوب للرسم اللغوى وهو الأثر لا المصطلح عليه حتى يلزم ماذكر قال بعضهم ويمكن أن يتكلف بأن يقال إنه منصوب للرسم المصطلح عليه ويراد منه فرد من أفراده فيكون من نسبة النوع إلى فرده

وهى القول الشارح فالمعرفات جمع معرف بكسر الراء ويقال له تعريف وقول الشارح أيضا وهى ماكانت معرفته سببا فى معرفة المعرف بفتح الراء كالحيوان الناطق فى تعريف الإنسان فان معرفته سبب فى معرفة الانسان وهو خمسة أقسام: حد تام وناقص: ورسم تام وناقص. ومعرفة باللفظ فالحد التام هو التعريف بالجنس والفصل القريبين كتعريف الانسان بالحيوان الناطق. والحد الناقص هو التعريف بالفصل وحده كتعريفه بالناطق فقط أو به مع الجنس البعيد كتعريفه بالجسم الناطق والرسم التام هو التعريف بالجنس القريب، والخاصة كتعريف الانسان بالحيوان الضاحك والرسم الناقص بالخاصة وحدها كتعريفه بالضاحك أو بها مع الجنس البعيد كتعريفه بالجسم الضاحك وأما التعريف باللفظ فهو أن تبدل اللفظ بلفظ مرادف له أشهر منه كتعريف الغضنفر بالأسد. ومراد المصنف بالحد والرسم فى البيت الثانى التامان بدليل قوله بعد ذلك وناقص الحد وناقص الرسم. ثم قال

وَشَرْطُ كُلٍّ أَنْ يُرَى مُطَّرِدَا ... مُنْعَكِسًا وَظَاهِرًا لَا أَبْعَدَا
وَلَا مُسَاوِيًا وَلَا تَجَوُّزَا ... بِلَا قَرِينَةٍ بِهَا تُحُرِّزَا
وَلَا بِمَا يُدْرَى بِمَحْدُودٍ وَلَا ... مُشْتَرَكٍ مِنَ الْقَرِينَةِ خَلَا
وَعِنْدَهُمْ مِنْ جُمْلَةِ الْمَرْدُودِ ... أَنْ تَدْخُلَ الْأَحْكَامُ فِى الْحُدُودِ
وَلَا يَجُوزُ فِى الْحُدُودِ ذِكْرُ أَوْ ... وَجَائِزٌ فِى الرَّسْمِ فَادْرِ مَارَوَوْا

(أقول) شرط المعرف أن يكون مطرداً منعكساً أى جامعاً لأفراد المعرف مانعا من دخول غيرها كتعريف الانسان بالحيوان الناطق فلو كان غير جامع كتعريف الحيوان بالناطق أو غير مانع كتعريف الانسان بالحيوان لم يصح التعريف وأن يكون ظاهراً كتعريف الحنطة بالقمح. وأما إذا كان ابعد منه كتعريف الأسد بالغضنفر أو مساويا كتعريف العدد الفرد بما ليس بزوج والزوج بما ليس بفرد فلا يصح. وان لا يكون بألفاظ مجازية من غير قرينة تعين المراد كتعريف البليد بالحمار فإن وجدت قرينة يحترز بها عن المعنى الحقيقى صح التعريف كتعريف البليد بحمار يكتب وأن لا تتوقف معرفته على معرفة المحدود كتعريف العدد الفرد بما تقدم وعكسه وان لا يكون بالالفاظ المشتركة من غير قرينة كتعريف الشمس بالعين فان وجدت قرينه كتعريفها بالعين المضيئة صح التعريف. وإدخال الاحكام فى الحدود لا يجوز كتعريف الفاعل بأنه الاسم المرفوع لان الرفع حكم من أحكامه لان المعرف بفتح الراء يتوقف على اجزاء التعريف وإذا جعلنا الحكم جزءاً منها والحال أنه يتوقف على المعرف بفتح الراء لان الحكم الصادر على الشىء فرع عن تصوره لزم الدور وهو ممنوع ولا يجوز إدخال أو التى للشك فى الحد كقولك فى تعريف البليد هو الذى لا يفهم أو لا يستقيم على سبيل الشك أى إما هذا وإما هذا وأما أو التى للتقسيم فانه يجوز إدخالها على معنى أن المعرف قسمان قسم كذا وقسم كذا فيكون التعريف فى الحقيقة تعريفين لشيئين متخالفين مثاله تعريف النظر بالفكر المؤدى إلى علم أو غلبة ظن، يعنى أن النظر قسمان الاول الفكر المؤدى إلى العلم. والثانى الفكر المؤدى إلى غلبة ظن، وأما فى الرسم فيجوز دخولها كقولك فى تعريف الانسان هو الحيوان الضاحك أو القابل للعلم وصنعة الكتابة، والفرق بين الحد والرسم أن الماهية يستحيل أن يكون لها فصلان على البدل ويجوز أن يكون لها خاصتان كذلك. ثم قال:

(قوله ولا مشترك الخ) أى ولا بمشترك لفظى خلا من القرينة المعينة للمراد كأن تقول فى تعريف الشمس هى عين فلو وجدت القرينة المذكورة كأن تقول فماذ كرهى عين تضىء فى الآفاق لم يمتنع التعريف به ومحل الامتناع إذ لم يرد بذلك المشترك جميع المعانى التى وضع لها وإلا جاز التعريف به كتعريف القضية بأنها قول الخ والقول مشترك بين المعقول والملفوظ والمراد فى التعريف المذكور كل منهما اه باجورى

(باب فى القضايا وأحكامها)

مَا احْتَمَلَ الصِّدْقَ لِذَاتِهِ جَرَى بَيْنَهُمْ قَضِيَّةً وَخَبَرَا

(أقول) لما فرغ من مبادى التصورات ومقاصدها أخذ يتكلم على مبادى التصديقات وهى القضايا وأحكامها وواحد القضايا قضية وهى مرادفة للخبر وتعريفها مركب احتمل الصدق والكذب لذاته فاحتمال الصدق والكذب يخرج الانشاء وقوله لذاته ليدخل فيه مايقطع بصدقه كخبر الله ورسوله ومايقطع بكذبه ككون الواحد نصف الثمانية لأننا لو نظرنا إلى ذات الخبر لرأيناه يحتمل الصدق والكذب بقطع النظر عن المخبر والواقع فالقطع بأحد الأمرين من جهة المخبر أو المخبر به . ثم قال :

ثُمَّ الْقَضَايَا عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ شَرْطِيَّةٌ حَمْلِيَّةٌ وَالثَّانِى
كُلِّيَّةٌ شَخْصِيَّةٌ وَالْأَوَّلُ إِمَّا مُسَوَّرٌ وَإِمَّا مُهْمَلُ
وَالسُّورُ كُلِّيًّا وَجُزْئِيًّا يُرَى وَأَرْبَعٌ أَقْسَامُهُ حَيْثُ جَرَى
إِمَّا بِكُلٍّ أَوْ بِبَعْضٍ أَوْ بِلَا شَيْءٍ وَلَيْسَ بَعْضٍ أَوْ شِبْهٍ جَلَا
وَكُلُّهَا مُوجَبَةٌ وَسَالِبَهْ فَهِىَ إِذًا إِلَى الثَّمَانِ آيِبَهْ
وَالْأَوَّلُ الْمَوْضُوعُ بِالْحَمْلِيَّهْ وَالْآخِرُ الْمَحْمُولُ بِالسَّوِيَّهْ

(أقول) القضية قسمان : شرطية وحملية والأولى يأتى الكلام عليها فى المتن والثانية وهى الحملية أى ما اشتملت على موضوع ومحمول كزيد كاتب إما أن يكون موضوعها كليا كالانسان حيوان أو جزئيا كزيد كاتب فالثانية تسمى شخصية والأولى إن كانت مهملة من السور سميت مهملة كالانسان حيوان وإن كانت مسورة بأن كان السور كلا أو ما فى معناه فالقضية كلية ككل إنسان أو عامة الإنسان حيوان وإن كان بعضا أو ما فى معناه فجزئية كبعض الإنسان أو واحد من الإنسان حيوان فتلخص أن القضايا أربعة : شخصية إن كان موضوعها جزئيا كزيد كاتب ، ومهملة إن كان كليا ولم تسور كالإنسان حيوان . وكلية بأن سورت بالسور الكلى ككل إنسان حيوان ، وجزئية إن سورت بالسور الجزئى كبعض الإنسان حيوان ، وكل من هذه الأربعة إما أن يكون موجبا كما تقدم أو سالبا كزيد ليس بكاتب والانسان ليس بحجر ولا شىء من الانسان بحجر وبعض الانسان ليس بحجر فتكون الأقسام ثمانية والأول من كل واحد يسمى موضوعا . والثانى يسمى محمولا وهو المشار إليه بقوله والأول البيت واعلم أن المصنف قال فى تعريف القضية ما احتمل الصدق ولم يقل والكذب للاكتفاء وتعليم الأدب فى التعبير . ثم قال :

وَإِنْ عَلَى التَّعْلِيقِ فِيهَا قَدْ حُكِمْ فَإِنَّهَا شَرْطِيَّةٌ وَتَنْقَسِمْ
أَيْضًا إِلَى شَرْطِيَّةٍ مُتَّصِلَهْ وَمِثْلُهَا شَرْطِيَّةٌ مُنْفَصِلَهْ
جُزْءَاهُمَا مُقَدَّمٌ وَتَالِى أَمَّا بَيَانُ ذَاتِ الِاتِّصَالِ
مَا أَوْجَبَتْ تَلَازُمَ الْجُزْأَيْنِ وَذَاتُ الِانْفِصَالِ دُونَ مَيْنِ
مَا أَوْجَبَتْ تَنَافُرًا بَيْنَهُمَا أَقْسَامُهَا ثَلَاثَةٌ فَلْتُعْلَمَا
مَانِعُ جَمْعٍ أَوْ خُلُوٍّ أَوْ هُمَا وَهُوَ الْحَقِيقِىُّ الْأَخَصُّ فَاعْلَمَا

(أقول) لما تكلم على القضية الحملية أخذ يتكلم على الشرطية لأن الأولى جزء من الثانية والجزء

(قوله والثانى) إنما قال والثانى ولم يقل والثانية مع أنه عبارة عن الحملية نظرا لكونها قسما وسيأتى الكلام على الأول فى قوله وإن على التعليق الخ (قوله والأول) أى الذى هو الكلية بالمعنى الذى أراده المصنف منها فيما تقدم ولم يقل والأولى نظرا لكونها قسما كما تقدم فى نظيره وقوله إما مسور أى بالسور الكلى أو الجزئى وقوله وإما مهمل أى من السور (قوله والسور الخ) هو ما دل على الاحاطة بجميع الافراد أو ببعضها فى الحملية ككل وبعض كما سيذكره المصنف وما دل على الإحاطة بجميع الأوضاع أى الأحوال الممكنة أو ببعضها فى الشرطية ككلما وقد يكون كما سيأتى سمى بذلك تشبيها له بسور البلد المحيط بكلها أو بعضها بجامع الإحاطة فى كل فهو استعارة باعتبار اللغة وإن كان حقيقة باعتبار اصطلاح المناطقة (قوله كليا وجزئيا) وكل منهما إما إيجابى وإما سلبى فأقسامه أربعة كما ذكره المصنف بعد اه باجورى

مقدم على الكل ، وعرفها بقوله وإن على التعليق البيت ، يعنى أن القضية الشرطية ماتركبت من جزأين ربط أحدهما بالآخر بأداة شرط أو عناد كقولنا إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والعدد إما زوج وإما فرد . فالأولى تسمى شرطية متصلة . والثانية تسمى شرطية منفصلة ، وأول كل منهما يسمى مقدما ، والثانى يسمى تاليا فالشرطية المتصلة ماأوجبت تلازم الجزأين بأن يكون أحدهما لازما للآخر كالمثال المتقدم فان طلوع الشمس ملزوم لوجود النهار ، والشرطية المنفصلة ماأوجبت أى دلت على التنافر بينهما فان الزوجية فى المثال المتقدم منافرة للفردية ، وهى ثلاثة أقسام : مانعة جمع وهى مادلت على عدم صحة الاجتماع بين المقدم والتالى وإن جوزت الخلو كقولنا الجسم إما أبيض وإما أسود فان الجمع بين البياض والسواد ممتنع ويجوز الخلو عنهما بكونه أحمر مثلا ، ومانعة خلو وهى مادلت على امتناع الخلو من طرفيها وإن جوزت الاجتماع كقولنا زيد إما فى البحر وإما أن لا يغرق فإن الخلو عن الطرفين ممتنع ويجوز الجمع بأن يكون فى نحو مركب ، ومانعة جمع وخلو وهى مادلت على امتناع الجمع والخلو كقولنا العدد إما زوج أو فرد فالزوجية والفردية لايجتمعان ولا يخلو العدد عنهما وهى أخص من مانعة الجمع لمنعها الخلو ومن مانعة الخلو لمنعها الجمع فبينها وبين كل منهما العموم والخصوص المطلق . وتسمى حقيقية لأنها أحق باسم الانفصال . ولم يبين المصنف أقسام الشرطية المتصلة والمنفصلة ولا أسوارها كما فعل فى الحملية تقريبا على المبتدئ وذلك فى المطولات

﴿فصل فى التناقض﴾

تَنَاقُضٌ خُلْفُ الْقَضِيَّتَيْنِ فِى ... كَيْفٍ وَصِدْقُ وَاحِدٍ أَمْرٌ قُفِى

فَإِنْ تَكُنْ شَخْصِيَّةً أَوْ مُهْمَلَهْ ... فَنَقْضُهَا بِالْكَيْفِ أَنْ تُبَدِّلَهْ

وَإِنْ تَكُنْ مَحْصُورَةً بِالسُّورِ ... فَانْقُضْ بِضِدِّ سُورِهَا الْمَذْكُورِ

فَإِنْ تَكُنْ مُوجَبَةً كُلِّيَّهْ ... نَقِيضُهَا سَالِبَةٌ جُزْئِيَّهْ

وَإِنْ تَكُنْ سَالِبَةً كُلِّيَّهْ ... نَقِيضُهَا مُوجَبَةٌ جُزْئِيَّهْ

(أقول) التناقض حكم من أحكام القضايا كالعكس ذكرهما المصنف للاحتياج إليهما ، ومعنى التناقض فى الأصل ثبوت الشىء وسلبه كزيد ولا زيد وزيد كاتب وزيد ليس بكاتب ومعناه هنا اختلاف قضيتين بالايجاب والسلب بحيث تصدق إحداهما وتكذب الأخرى . فخرج باختلاف القضيتين اختلاف المفردين كزيد ولازيد وبالإيجاب والسلب المعبر عنــه عندهم بالكيف الاختلاف بالكم المعبر عنه عندهم بالكلية والجزئية ككل إنسان حيوان وبعض الإنسان حيوان وبحيث تصدق إحداهما وتكذب الأخرى قولنا زيد فاضل زيد ليس بفاسق لاتفاقهما على الصدق مثال ما انطبق عليه تعريف المصنف زيد عالم زيد ليس بعالم وهذا بالنسبة لغير المسورة أما هى فلا بد من الاختلاف فى الكم أيضا ، مثال التناقض فى القضايا الأربع على ماذهب إليه المصنف فى الشخصية زيد كاتب زيد ليس بكاتب وفى المهملة الإنسان حيوان الإنسان ليس بحيوان . وفى الكلية كل إنسان حيوان بعض الإنسان ليس بحيوان . وفى الجزئية بعض الإنسان حيوان لاشىء من الانسان بحيوان ولكن الذى يدل عليه كلامه الآتى من أن المهملة فى قوة الجزئية يوافق قول غيره من المحققين أن نقيض المهملة سالبة كلية فنقيض الانسان حيوان لاشىء من الانسان

(قوله وإن تكن محصورة بالسور الخ) أى سواء كانت كلية أو جزئية وسواء كانت موجبة أو سالبة فدخل فى كلامه جميع القضايا فليتأمل (قوله فانقض بضد سورها المذكور) لايخفى عليك أن سور الإيجاب الكلى ضده سور السلب الجزئى وبالعكس . وسور الإيجاب الجزئى ضده سور السلب الكلى وبالعكس (قوله فإن تكن موجبة الخ) الفاء إما تفريعية أو فصيحة مثل مامر (قوله نقيضها سالبــة جزئية) أى وبالعكس ففى المصنف اكتفاء للعلم بذلك مما ذكره . وإنما لم يكن نقيض الموجبة الكلية سالبة كلية لأنه لو كان كذلك لجاز كذبهما معا كما فى قولك كل حيوان إنسان لاشىء من الحيوان بإنسان والنقيضان لايكذبان معا كما علم مما مر (قوله وإن تكن سالبة كلية نقيضها الخ) أى وبالعكس ففى كلامه اكتفاء لما تقدم وإنما لم يكن نقيض السالبة الكلية موجبة كلية لأنه لو كان كذلك لجاز كذبهما معا كما مر اه باجورى

بحيوان فتكون المهملة داخلة فى المسورة بالسور الجزئى * واعلم أن التناقض لا يتحقق بين القضيتين إلا مع اتفاقهما فى وحدات ثمان مذكورة فى المطولات ترجع إلى وحدة واحدة وهى اتحاد النسبة الحكمية فتلخص أن القضيتين الشخصيتين تناقضهما يتحقق بالاختلاف فى الكيف مع الاتفاق فى الوحدات وأن المسورتين يتحقق تناقضهما بالاختلاف فى الكيف والكم مع الاتفاق فيما ذكر والله أعلم

﴿فصل فى العكس المستوى﴾

اَلْعَكْسُ قَلْبُ جُزْأَىِ الْقَضِيَّهْ ... مَعَ بَقَاءِ الصِّدْقِ وَالْكَيْفِيَّهْ

وَالْكَمِّ إِلَّا الْمُوجَبَ الْكُلِّيَّهْ ... فَعَوْضُهَا الْمُوجَبَــةُ الْجُزْئِيَّهْ

وَالْعَكْسُ لَازِمٌ لِغَيْرِ مَا وُجِدْ ... بِهِ اجْتِمَاعُ الْخِسَّتَيْنِ فَاقْتَصِدْ

وَمِثْلُهَا الْمُهْمَلَةُ السَّلْبِيَّهْ ... لِأَنَّهَا فِى قُوَّةِ الْجُزْئِيَّهْ

وَالْعَكْسُ فِى مُرَتَّبٍ بِالطَّبْعِ ... وَلَيْسَ فِى مُرَتَّبٍ بِالْوَضْعِ

(أقول) العكس فى اللغة التحويل. وفى الاصطلاح ثلاثة أقسام عكس مستو. وعكس نقيض موافق. وعكس نقيض مخالف ومتى أطلق العكس فالمراد به الاول فتقييد المصنف العكس بالمستوى زيادة إيضاح للمبتدى وعرفه المصنف بقوله العكس الخ. يعنى أن العكس هو أن يصير المحمول موضوعا والموضوع محمولا مع بقاء الصدق والكيف والكم. مثال ذلك بعض الإنسان حيوان عكسه بعض الحيوان إنسان فالقضية الاولى موجبة جزئية صادقة والثانية كذلك. ويستثنى من هذا الضابط الموجبة الكلية فإن عكسها موجبة جزئية كقولنا كل إنسان حيوان عكسه بعض الحيوان إنسان والعكس لازم لكل قضية لم يجتمع فيها خستان. وهما السلب والجزئية فتخرج السالبة الجزئية والمهملة السلبية لانها فى قوتها ويبقى الشخصية بقسميها. أعنى الموجبة والسالبة والكلية كذلك والجزئية الموجبة والمهملة الموجبة فالشخصية الموجبة زيد كاتب عكسها بعض الكاتب زيد والسالبة إن كان محمولها جزئياً انعكست كنفسها كقولنا زيد ليس بعمرو عكسه عمرو ليس بزيد وإن كان كلياً انعكست إلى سالبة كلية نحو زيد ليس بحمار عكسه لا شىء من الحمار بزيد والكلية الموجبة عكسها جزئية موجبة نحو كل إنسان حيوان عكسه بعض الحيوان إنسان. والسالبة تنعكس كنفسها نحو لا شىء من الإنسان بحجر وعكسه لا شىء من الحجر بإنسان. والجزئية تنعكس كنفسها نحو بعض الإنسان حيوان عكسه بعض الحيوان إنسان. والمهملة الموجبة تنعكس كنفسها أو إلى الموجبة الجزئيـة نحو الانسان حيوان عكسه الحيوان إنسان أو بعض الحيوان إنسان. وأما الجزئية السالبة نحو بعض الحيوان ليس بإنسان. والمهملة السالبة نحو الحيوان ليس بإنسان فلا عكس لها كما تقدم. ثم إن العكس لا يكون إلا فى القضايا ذات الترتيب الطبيعى وهى الحمليات والشرطيات المتصلة. وأما القضايا المرتبة بحسب الوضع فقط وهى الشرطيات المنفصلة فلا عكس لها. وهذا معنى قوله والعكس فى مرتب البيت * ثم قال:

﴿باب فى القياس﴾

إِنَّ الْقِيَاسَ مِنْ قَضَايَا صُوِّرَا ... مُسْتَلْزِمًا بِالذَّاتِ قَوْلًا آخَرَا

ثُمَّ الْقِيَاسُ عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ

(قوله بالذات) أى بذاته فأل عوض عن الضمير على مذهب المجيز لذلك (قوله قولا آخرا) أى مغايراً لكل من المقدمتين واعترض بأن النتيجة لابد أن تكون مركبة من أجزاء المقدمتين وحينئذ فلا تكون مغايرة لها؛ وأجيب بأن المراد بمغايرة النتيجة لها كونها ليست عين واحدة منهما لا كون أجزائها غير أجزائهما فإذا قلت مثلا كل إنسان حيوان وكل حيوان جسم انتج أن كل إنسان جسم. وهذه النتيجة مغايرة للمقدمتين بالمعنى المذكور فافهم (قوله ثم القياس الخ) ثم للترتيب الذكرى وقوله عندهم أى المناطقة

فَمِنْهُ مَا يُدْعَى بِالاقْتِرَانِي ... وَهُوَ الَّذِى دَلَّ عَلَى النَّتِيجَةِ
بِقُوَّةٍ وَاخْتَصَّ بِالْحَمْلِيَّةِ
فَإِنْ تُرِدْ تَرْكِيبَهُ فَرَكِّبَا ... مُقَدِّمَاتِهِ عَلَى مَا وَجَبَا
وَرَتِّبِ الْمُقَدِّمَاتِ وَانْظُرَا
صَحِيحَهَا مِنْ فَاسِدٍ مُخْتَبِرَا ... فَإِنَّ لَازِمَ الْمُقَدِّمَاتِ
بِحَسَبِ الْمُقَدِّمَاتِ آتِ
وَمَا مِنَ الْمُقَدِّمَاتِ صُغْرَى ... فَيَجِبُ انْدِرَاجُهَا فِى الْكُبْرَى
وَذَاتُ حَدٍّ أَصْغَرٍ صُغْرَاهُمَا
وَذَاتُ حَدٍّ أَكْبَرٍ كُبْرَاهُمَا ... وَأَصْغَرٌ فَذَاكَ ذُو انْدِرَاجِ
وَوَسَطٌ يُلْغَى لَدَى الإِنْتَاجِ

(أقول) هذا شروع فى مقاصد التصديقات وهو القياس . ومعناه لغة تقدير شىء على مثال شىء آخر . واصطلاحاً لفظ تركب من قضيتين فأكثر يلزم عنهما لذاتهما قول آخر . والأول يسمى قياساً بسيطاً . والثانى يسمى قياساً مركباً . وسيأتى فى كلامه وإنه يرجع إلى البسيط . مثال الأول العالم متغير وكل متغير حادث يلزم عنه العالم حادث ؛ ومثال الثانى النباش آخذ المال خفية وكل آخذ المال خفية سارق تقطع يده يلزم عنه النباش تقطع يده فخرج بقيد التركيب من قضيتين اللفظ المفرد والقضية الواحدة . وخرج بالقول الآخر ما إذا كان القول أحد المقدمتين كقولنا كل إنسان ناطق وكل ناطق بشر فإن النتيجة وهى كل إنسان بشر هى إحدى المقدمتين . وخرج بقولنا لذاته ما إذا كان القول الآخر لا لذات القضيتين كقولنا زيد مساو لعمرو وعمرو مساو لبكر فالنتيجة وهى زيد مساو لبكر ليست لازمة لذات المقدمتين بل بواسطة مقدمة أجنبية وهى مساوى المساوى لشىء مساو لذلك الشىء ، ثم إن القياس ينقسم إلى قسمين اقترانى وشرطى والثانى يأتى فى قوله : ومنه ما يدعى بالاستثنائى الخ ، والأول هو ما دل على النتيجة بالقوة : أى بالمعنى بأن تكون النتيجة مذكورة فيه بمادتها لا بصورتها كالعالم حادث فيما تقدم ؛ وخرج بذلك القياس الشرطى فإنه دال على النتيجة بالفعل ، أى ذكرت فيه النتيجة بمادتها وصورتها كقولنا لو كان هذا إنسانا لكان حيواناً لكنه إنسان ينتج فهو حيوان وهذه النتيجة ذكرت فى القياس بمادتها وهيئتها كذا قالوا والذى يظهر أن هذا بحسب الظاهر لأن النتيجة لازم القياس ، ولا يصح أن يكون اللازم جزءاً من الملزوم بل مغاير له فافهم ويتركب هذا القياس من الحمليات والشرطيات ، وأما قول المتن واختص بالحملية فجرى على الغالب . فإن أردت تركيب القياس الاقترانى فركبه على الوجه المعتبر عندهم من الاتيان بوصف جامع بين طرفى المطلوب كالتغير فى المثال المتقدم ومن ترتيب المقدمات جمع مقدمة أى القضية التى جعلت جزء دليل سميت بذلك لتقدمها على المطلوب فان لم تكن جزء دليل فلا تسمى مقدمة بأن تقدم المقدمة الصغرى على الكبرى ومن تمييز الصحيح من الفاسد لأن النتيجة لازم واللازم بحسب ملزومه إن صحيحاً فصحيح وإن فاسداً ففاسد فالنتيجة صحيحة وإن كان كل من المقدمتين صحيحا وإلا ففاسدة ومن اندراج المقدمة الصغرى فى الكبرى ، والمراد بالمقدمة الصغرى المشتملة على الحد الأصغر الذى هو موضوع النتيجة كالعالم متغير فى المثال المتقدم ، وبالكبرى المشتملة على الحد الأكبر الذى هو محمول النتيجة ككل متغير حادث والمتكرر بين الحد الأصغر والأكبر يسمى حداً أوسط ، وهو الذى يحذف عند أخذ النتيجة كالمتغير فيما تقدم فقول المصنف وأصغر الخ يستغنى عنه بقوله « وما من المقدمات البيت » ثم قال

(قوله فمنه ما يدعى بالاقترانى) يعنى أن من القياس قسما يسمى بالاقترانى لاقتران حدوده واتصال بعضها ببعض من غير فصل بينهما بأداة الاستثناء التى هى لكن وسيأتى قسيم ذلك فى قوله ومنه ما يدعى بالاستثنائى الخ

(قوله مقدماته) المراد بالجمع هنا وفيما بعد ما فوق الواحد اه باجورى

(فصل في الإشكال)

الشَّكْلُ عِنْدَ هؤُلَاءِ النَّاس يُطْلَقُ عَنْ قَضِيَّتَيْ قِيَاس مِنْ غَيْرِ أَنْ تُعْتَبَرَ الأَسْوَار
إِذْ ذَاكَ بِالضَّرْبِ لَهُ يُشَار وَلِلْمُقَدِّمَاتِ أَشْكَالٌ فَقَطْ أَرْبَعَةٌ بِحَسَبِ الْحَدِّ الْوَسَطْ
حَمْلٌ بِصُغْرَى وَضْعُهُ بِكُبْرَى يُدْعَى بِشَكْلٍ أَوَّلٍ وَيُدْرَى وَحَمْلُهُ فِي الْكُلِّ ثَانِيًا عُرِفْ
وَوَضْعُهُ فِي الْكُلِّ ثَالِثًا أُلِفْ وَرَابِعُ الأَشْكَالِ عَكْسُ الأَوَّلِ وَهِيَ عَلَى التَّرْتِيبِ فِي التَّكَمُّلِ
فَحَيْثُ عَنْ هَذَا النِّظَامِ يُعْدَلُ فَفَاسِدُ النِّظَامِ أَمَّا الأَوَّلُ

(أقول) هذا فصل ساقط في بعض النسخ ؛ والشكل يطلق لغة على هيئة الشيء ، ومعناه عند المناطقة هيئة قضيتي قياس ، فعن في كلام المصنف بمعنى على وهناك مضاف محذوف : أي يطلق على هيئة قضيتي قياس من حيث اقتران الحدود فيه لا من حيث السور إذ بالنظر لذلك تسمى أنواع القياس ضروبا ، وأنواع الشكل أربعة . لأن الحد الوسط إن كان محمولا في الصغرى موضوعا في الكبرى فهو الشكل الأول كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث . وإن كان محمولا في القضيتين فهو الثاني كقولنا العالم متغير ولا شيء من القديم بمتغير . وإن كان موضوعا فيهما فهو الثالث كقولنا العالم متغير العالم حادث . وإن كان عكس الأول بأن كان الحد الوسط موضوعا في الصغرى محمولا في الكبرى فهو الرابع كقولنا المتغير حادث العالم متغير * واعلم أن المؤلفين جرت عادتهم بالتمثيل بالحروف كقولهم في الضرب الأول من الشكل الأول كل (ج ب) وكل (ب ا) مكان كل إنسان حيوان وكل حيوان حساس قصداً للاختصار وقد أعرضت عن ذلك ومثلت بالمراد الإيضاح وإن كان الأوضح منه التمثيل بنحو كل صلاة عبادة وكل عبادة تفتقر إلى النية للاقتصار ، وهذه الأشكال في الكمال على هذا الترتيب فالأول أكملها ويليه الثاني الخ فإن وجد قياس ليس على هيئة من هذه الهيئات الأربع فنظمه فاسد كقولنا كل إنسان حيوان وكل فرس صهال فقوله فيما يأتي والثاني كالخروج عن أشكاله تكرار مع هذه لزيادة الإيضاح للمبتدي . ثم إن كل شكل من هذه الأشكال الأربعة يتصور فيه ستة عشر ضربا لأن لكل من مقدمتيه باعتبار الكلية والجزئية والإيجاب والسلب أربعة أحوال وكل حالة من حالات الأولى تؤخذ مع أربع حالات الثانية وليست كلها منتجة بل المنتج منها ما وجد فيه الشروط التي ذكرها المصنف بقوله . أما الأول

فَشَرْطُهُ الإِيجَابُ فِي صُغْرَاهُ وَأَنْ تُرَى كُلِّيَّةً كُبْرَاهُ وَالثَّانِي أَنْ يَخْتَلِفَا فِي الْكَيْفِ مَعْ
كُلِّيَّةِ الْكُبْرَى لَهُ شَرْطٌ وَقَعْ وَالثَّالِثُ الإِيجَابُ فِي صُغْرَاهُمَا وَأَنْ تُرَى كُلِّيَّةً إِحْدَاهُمَا
وَرَابِعٌ عَدَمُ جَمْعِ الْخِسَّتَيْنِ إِلَّا بِصُورَةٍ فَفِيهَا تَسْتَبِينْ
صُغْرَاهُمَا مُوجَبَةٌ جُزْئِيَّهْ كُبْرَاهُمَا سَالِبَةٌ كُلِّيَّهْ

(أقول) يشترط لإنتاج الشكل الأول شرطان الشرط الأول أن تكون صغراه موجبة سواء كانت

(قوله عند هؤلاء الناس) يعني المناطقة ، وقيد بذلك لأن الشكل عند اللغويين لا يختص بذلك بل يطلق على هيئة الشيء مطلقا (قوله يطلق عن قضيتي قياس) أي على هيئتهما الحاصلة من اجتماع الصغرى مع الكبرى باعتبار طرفي المطلوب مع الحد الوسط ، ففي كلام المصنف مجاز لغوي ومجاز بالحذف واحترز بقوله قضيتي قياس عن قضيتي غير قياس كما لو قلت كل إنسان حيوان وكل فرس صهال فلا تسمى هيئتهما شكلا (قوله وللمقدمات) المراد بالجمع المثنى كما مر وقوله فقط مقدم من تأخير لأن حقها التأخير عن قوله أربعة كما لا يخفى (قوله بحسب الحد الوسط) أي بالنظر لأحواله من حمله في الصغرى ووضعه في الكبرى وحمله فيهما ووضعه فيهما ووضعه في الصغرى وحمله في الكبرى كما يعلم مما بعد (قوله يدعى بشكل أول) أي يسمى بذلك ولا يخفى ما في ذلك من التسامح لأن ظاهره أن المسمى بالشكل الأول المذكور من الحمل والواقع أن المسمى به إنما هو الهيئة الحاصلة بسبب ذلك وكذا يقال فيما بعد ، وقوله ويدرى أي بشكل أول ففيه الحذف من الثاني لدلالة الأول اهـ باجوري

كلية أو جزئية والثانى أن تكون الكبرى كلية سواء كانت موجبة أو سالبة ، والحاصل من ضرب حالتى الأولى فى حالتى الثانية أربعة وهى الضروب المنتجة من هذا الشكل ۞ الضرب الاول موجبتان وكليتان والنتيجة موجبة كلية كقولنا كل انسان حيوان وكل حيوان حساس ينتج كل إنسان حساس ۞ الضرب الثانى كليتان والكبرى سالبة والنتيجة سالبة كلية كقولنا كل إنسان حيوان ولا شىء من الحيوان بحجر ينتج لا شىء من الانسان بحجر ۞ الضرب الثالث موجبتان والكبرى كلية والنتيجة موجبة جزئية كقولنا بعض الانسان حيوان وكل حيوان حساس ينتج بعض الانسان حساس ۞ الضرب الرابع صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية والنتيجة سالبة جزئية كقولنا بعض الانسان حيوان ولا شىء من الحيوان بحجر ينتج بعض الانسان ليس بحجر فقد أنتج هذا الشكل المطالب الأربعة وبهذا كان أفضل الاشكال، ويشترط لانتاج الشكل الثانى شرطان الاول أن يختلف المقدمتان فى الكيف بأن تكون إحداهما موجبة والاخرى سالبة . الثانى أن تكون الكبرى كلية فالكبرى إن كانت موجبة فالصغرى سالبة كلية أو جزئية وإن كانت الكبرى سالبة فالصغرى موجبة كلية أو جزئية ؛ والحاصل من ضرب حالتى الكبرى فى حالتى الصغرى أربعة وهى الضروب المنتجة من هذا الشكل كالشكل الذى قبله، الضرب الأول كليتان والكبرى سالبة كقولنا كل إنسان حيوان ولا شىء من الحجر بحيوان ينتج لاشىء من الانسان بحجر ۞ الضرب الثانى كليتان والكبرى موجبة كقولنا لاشىء من الحجر بحيوان وكل إنسان حيوان ينتج لاشىء من الحجر بانسان فالنتيجة فى هذين الضربين سالبة كلية ۞ الضرب الثالث موجبة جزئية وسالبة كلية كبرى كقولنا بعض الانسان حيوان ولا شىء من الحجر بحيوان ينتج بعض الانسان ليس بحجر ۞ الضرب الرابع سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى كقولنا بعض الحجر ليس بحيوان وكل انسان حيوان ينتج بعض الحجر ليس بانسان فالنتيجة فى هذين الضربين سالبة جزئية فقد انتج هذا الشكل السلب فقط كليا فى الضربين الأولين وجزئيا فى الآخرين . ويشترط لانتاج الشكل الثالث شرطان الاول أن تكون الصغرى موجبة . والثانى أن تكون إحدى المقدمتين كلية فالصغرى إن كانت كلية انتجت مع الكبرى بأحوالها الاربع وإن كانت جزئية انتجت مع الكبرى الكلية موجبة وسالبة . فالحاصل ستة أضرب وهى المنتجة من هذا الشكل ۞ الضرب الاول كليتان موجبتان كقولنا كل إنسان حيوان وكل إنسان ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق ۞ الضرب الثانى موجبتان والكبرى كلية كقولنا بعض الانسان حيوان وكل إنسان ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق ۞ الضرب الثالث موجبتان والصغرى كلية كقولنا كل إنسان حيوان وبعض الانسان ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق فهذه الأضرب الثلاثة فيها النتيجة موجبة جزئية ۞ الضرب الرابع كليتان والكبرى سالبة والنتيجة سالبة كقولنا كل إنسان حيوان ولا شىء من الانسان بحجر ينتج بعض الحيوان ليس بحجر ۞ الضرب الخامس صغرى موجبة جزئية كبرى وسالبة كلية كقولنا بعض الانسان حيوان ولا شىء من الإنسان بحجر ينتج بعض الحيوان ليس بحجر ۞ الضرب السادس موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كلية كقولنا كل إنسان حيوان وبعض الانسان ليس بحجر ينتج بعض الحيوان ليس بحجر فالنتيجة فى هذه الأضرب الثلاثة سالبة جزئية . فعلم أن هذا الشكل لا ينتج إلا الجزئية موجبة فى الثلاثة الاول وسالبة فى الثلاثة بعدها . ويشترط لانتاج الشكل

واعلم أن ماذكره المصنف هو مذهب الأقدمين وذهب بعض المتأخرين وتبعه كثيرون إلى أن شرط إنتاج هذا الشكل إيجاب مقدمتيه مع كلية الصغرى أو اختلافهما بالكيف مع كلية إحداهما وبنوا على ذلك أن المنتج من ضروبه ثمانية وعليه فالضرب السادس أن يكون مركبا من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى نحو بعض الانسان ليس بجماد وكل ناطق انسان ونتيجته سالبة جزئية وهى فى المثال المذكور بعض الجماد ليس بناطق والضرب السابع أن يكون مركبا من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى نحو كل انسان حيوان وبعض الجماد ليس بانسان ونتيجته سالبة جزئية وهى فى المثال المذكور بعض الحيوان ليس بجماد والضرب الثامن أن يكون مركبا من سالبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى نحو لاشىء من الحيوان بجماد وبعض الانسان حيوان ونتيجته سالبة جزئية وهى فى المثال المذكور بعض الجماد ليس بانسان ويشترط لانتاج هذه الاضرب الثلاثة زيادة على مامر شروط تطلب من المطولات

الرابع شرط واحد وهو عدم اجتماع الخستين إلا فى صورة واحدة والمراد بالخستين السلب والجزئية وعدم اجتماع الخستين صادق بأربعة أضرب ويزاد على ذلك الصورة المستثناة فالأضرب المنتجة من هذا الشكل خمسة : الضرب الأول كليتان موجبتان كقولنا كل إنسان حيوان وكل ناطق إنسان ينتج بعض الحيوان ناطق * الضرب الثانى موجبتان والصغرى كلية كقولنا كل إنسان حيوان وبعض الناطق إنسان ينتج بعض الحيوان ناطق فالنتيجة فى هذين الضربين موجبة جزئية * الضرب الثالث كليتان والكبرى موجبة كقولنا لاشىء من الإنسان بحجر وكل ناطق إنسان ينتج لاشىء من الحجر بناطق * الضرب الرابع كليتان والكبرى سالبة كقولنا كل إنسان حيوان ولا شىء من الحجر بانسان ينتج بعض الحيوان ليس بحجر * الضرب الخامس موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى كاذكر المصنف كقولنا بعض الإنسان حيوان ولاشىء من الحجر بانسان ينتج بعض الحيوان ليس بحجر وان النتيجة فى الضربين الأولين الإيجاب الجزئى وفى الأخيرين السلب الجزئى وفى الثالث السلب الكلى ودليل إنتاج الشكل الثانى خصوص السلب الجزئى وانتاج الثالث خصوص الجزئية وإنتاج الرابع ماتقدم فى المطولات * ثم قال :

فَمُنْتِجٌ لِأَوَّلٍ أَرْبَعَةٌ ... كَالثَّانِ ثُمَّ ثَالِثٌ فَسِتَّةُ

وَرَابِعٌ بِخَمْسَةٍ قَدْ أَنْتَجَا ... وَغَيْرُ مَاذَكَرْتُهُ لَنْ يُنْتِجَا

(أقول) هذا نتيجة ماتقدم من الشروط وهو ظاهر غنى عن الشرح غير أن المصنف لم يبين ماتركب منه هذه الضروب المنتجة من الاشكال الأربعة واقد بينتها فى الشرح وقد كنت نظمت ذلك فى أبيات فلنذكرها هنا لتسهيل الاحاطة بحفظها ، وهى هذه :

ومنتج من أول الأشكال * أربعة خذها على التوالى * كل فكل منتج كلا وإن يليه لاشىء فلا شىء فمن * بعض فكل نتجه بعض وما * بعض فلا ينتج ليس فاعلما والثان أيضا أربع كل فلا * وعكسه نتجها لا فاعقلا * بعض فلا وليس كل لهما ليس نتيجة فكل مستفهما * وثالث ست وهى كل فكل * بعض فكل عكسه بعض فكل كل فلا بعض فلا كل فنى * بليس فيها النتج ليس فاقتفى * ورابع خمس وهى كل فكل كل فبعض بعض نتج لاتحل * لا كل لا والعكس ليس بعض لا * ينتج ليس فافهمن وحصلا

وقد اقتصرت فى بعض الأبيات على لا من لاشىء وليس من ليس بعض ، وأشرت للموجبة الكلية بكل وللجزئية ببعض ومن فهم ماقدمته فى الشرح فهم معنى هذه الأبيات وبفهمك الضروب المنتجة من الأشكال الأربعة تفهم أن ماعداها عن الضروب التى تتصور فى كل شكل عقيم وقد وضعوا لذلك جدولا فى المطولات يعرف منه العقيم من غيره ، واللبيب يقدر على استخراج ذلك الجدول من فهمه ما تقدم والله أعلم * ثم قال :

وَتَتْبَعُ النَّتِيجَةُ الْأَخَسَّ مِنْ * تِلْكَ الْمُقَدِّمَاتِ هٰكَذَا زُكِنْ * وَهٰذِهِ الْأَشْكَالُ بِالْحَمْلِيِّ
مُخْتَصَّةٌ وَلَيْسَ بِالشَّرْطِيِّ * وَالْحَذْفُ فِى بَعْضِ الْمُقَدِّمَاتِ * أَوِ النَّتِيجَةِ لِعِلْمٍ آتِ
وَتَنْتَهِى إِلَى ضَرُورَةٍ لِمَا ... مِنْ دَوْرٍ اَوْ تَسَلْسُلٍ قَدْ لَزِمَا

(قوله فمنتج الخ) الفاء للسببية لأن ما تقدم سبب لماسيذكر وجملة المنتج عشرة على ماجرى عليه المصنف من أن المنتج من الرابع خمسة وأما على ما ذهب اليه بعض المتأخرين فاثنان وعشرون (قوله لأول) اللام بمعنى من وهو على تقدير مضاف والأصل من ضروب أول (قوله كالثان) أى فى أن المنتجة أربعة (قوله ثم ثالث) يحتمل أن ثم للترتيب فى الذكر ويحتمل أنها للترتيب فى الرتبة اه باجورى

(أقول) الخسة السلب والجزئية والشرف الإيجاب والكلية فاذا اشتمل مقدمات القياس على خسة فالنتيجة تابعة لذلك فخسة السلب وجدت فى الضرب الثانى من الشكل الاول فى المقدمة الثانية ولذلك كانت النتيجة كلية وخسة الجزئية فى الضرب الثالث منه فى المقدمة الاولى ولذلك كانت النتيجة موجبة جزئية واجتمع الخستان فى الضرب الرابع منه الجزئية فى المقدمة الاولى والسلب فى الثانية ولذلك كانت النتيجة سالبة جزئية ، وقوله زكن بمعنى علم ، ثم إن هذه الاشكال الاربعة خاصة بالقياس الجلى أى ماتركب من القضايا الجلية ولاتكون فى القياس الشرطى أى ماتركب من القضايا الشرطية على ماذهب اليه المصنف تبعا لبعض المناطقة والذى عليه المحققون منهم أنه يكون فى المركب من القضايا الشرطية أيضاً نحو إن كان هذا إنسانا فهو حيوان وكلما كان حيوانا فهو حساس فينتج إن كان هذا إنسانا فهو حساس * ثم إنه يصح حذف إحدى المقدمتين الاولى أو الثانية أو النتيجة للعلم بالمحذوف فمن حذف المقدمة الاولى قولك النباش آخذ للمال خفية وكل آخذ للمال خفية سارق وكل سارق تقطع يده فالنباش تقطع يده فقولنا وكل سارق الخ كبرى لصغرى محذوفة وهى النباش سارق ومن حذف الثانية قولك الانسان ناطق فهو حيوان فالمحذوف وكل ناطق حيوان ومن حذف النتيجة العالم متغير وكل متغير حادث فى جواب ما الدليل على حدوث العالم وقد تحذف المقدمة والنتيجة معا كما فى قوله تعالى لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا الآية إذ التقدير لكنهما لم تفسدا فلم يكن فيهما آلهة غير الله تعالى ثم إن المقدمات لابد أن تنتهى إلى الضرورة بحيث لا يحتاج فى فهم معناها إلى تأمل لانها لو كانت نظرية يتوقف العلم بها علي غيرها وذلك الغير يحتاج للنظر فيتوقف على غيره الخ للزم علي ذلك الدور أو التسلسل إن رجعنا للمتوقف عليه الاول أو ذهبنا لا إلى نهاية فيتعين أن تكون المقدمات ضرورية أو تنتهى إلى ضرورية. مثال الاول الاربعة تنقسم بمتساويين وكل منقسم بمتساويين زوج ينتج الاربعة زوج ، ومثال الثانى ما إذا أردنا الاستدلال على وجوب وجوده تعالى فنقول مستدلين بالقياس الاستثنائى لو لم يكن سبحانه واجب الوجود لكان جائزه ولو كان جائزه لكان حادثا ولو كان حادثا لافتقر إلى محدث ولو افتقر إلى محدث لتعدد الإله ولو تعدد الإله لفسدت السموات والارض لكن فسادهما منتف فانتفى ماأدى اليه من جواز الوجود ومايترتب عليه فثبت وجوب وجوده تعالى فانتهينا إلى مقدمة ضرورية وهى لو تعدد الإله لفسدت السموات والارض ، ثم قال :

(فصل فى الاستثنائى)

وَمِنْهُ مَا يُدْعَى بِالاسْتِثْنَائِى ... يُعْرَفُ بِالشَّرْطِ بِلَا امْتِرَاءِ
وَهُوَ الَّذِى دَلَّ عَلَى النَّتِيجَةِ ... أَوْ ضِدِّهَا بِالْفِعْلِ لَا بِالْقُوَّةِ
فَإِنْ يَكُ الشَّرْطِىُّ ذَا اتِّصَالِ ... أَنْتَجَ وَضْعُ ذَاكَ وَضْعَ التَّالِى
وَرَفْعُ تَالٍ رَفْعَ أَوَّلٍ وَلَا * يَلْزَمُ فِى عَكْسِهِمَا لِمَا انْجَلَى

أقول الترجمة ساقطة فى بعض النسخ وهذا شروع فى القسم الثانى من قسمى القياس وهو القياس الاستثنائى المسمى أيضا بالشرطى باعتبار اشتمال القضية الاولى المسماة بالكبرى على شرط و باعتبار اشتمال الثانية المسماة بالصغرى علي حرف الاستثناء وهو لكن فقوله ومنه معطوف على قوله فمنه مايدعى بالاقترانى

واعلم أن الاستثنائى مؤلف من مقدمتين إحداهما شرطية وتسمى كبرى والاخرى استثنائية وتسمى صغرى ولذلك يسمى باسمين كما سيذكره المصنف فالاول هو الاستثنائى لاشتماله على الاستثنائية ، والثانى هو الشرطى لاشتماله على الشرطية وإنما سميت الشرطية كبرى والاستثنائية صغرى لان ألفاظ الاستثنائية على نحو النصف من ألفاظ الشرطية وأيضا لو اعتبرتهما بالترتيب الاقترانى بأن جعلتهما على هيئة الشكل الاول المركب من حملية وشرطية لوجدت فيه الاستثنائية صغرى والشرطية كبرى فاذا قلت مثلا كلما كان هذا إنسانا فهو حيوان لكنه إنسان وجدته فى قوة قولك هذا إنسان وكل ما كان إنسانا فهو حيوان ونتيجته عين نتيجته ولايختلفان إلا فى تقديم الصغرى وتأخيرها فى اللفظ أفاده الملوى فى كبيره اه باجورى

فيما تقدم كما أشرت إليه هناك وعرفه المصنف بأنه مادل على النتيجة أو ضدها بالفعل بأن ذكرت فيه النتيجة بمادتها وهيئتها على ماتقدم فخرج القياس الاقترانى فإنه دال على النتيجة بالقوة كما تقدم مثال مادل على النتيجة قولنا فى الاستدلال على حيوانية الشيء لو كان هذا إنسانا لكان حيوانا لكنه إنسان ينتج فهو حيوان فهذه النتيجة هى تالى الشرطية ومثال مادل على ضد النتيجة أى نقيضها قولنا فى الاستدلال على الحيوانية أيضا لو لم يكن حيوانا لم يكن إنسانا لكنه إنسان ينتج فهو حيوان فنقيض هذه النتيجة مذكور فى القياس وهو مقدم الشرطية ثم إن كان مركبا من القضايا الشرطية المتصلة أنتج منه ضربان هما استثناء عين المقدم ونقيض التالى . وأما استثناء عين التالى أو نقيض المقدم فلا ينتجان شيئا مثال ذلك لو كان هذا إنسانا لكان حيوانا فاستثناء عين المقدم وهو إنسان ينتج عين التالى وهو حيوان واستثناء نقيض التالى وهو حيوان ينتج نقيض المقدم وهو إنسان وأما استثناء عين التالى وهو حيوان فلا ينتج شيئا لأنه لازم ولا يلزم من ثبوت اللازم ثبوت الملزوم وكذلك نقيض المقدم لا ينتج شيئا لأنه ملزوم ونفى الملزوم لا يقتضى نفى اللازم بخلافه فى الضربين الأولين فإن نفى اللازم الذى هو التالى يقتضى نفى الملزوم الذى هو المقدم وثبوت الملزوم الذى هو المقدم يقتضى ثبوت اللازم الذى هو التالى هذا معنى قول المصنف لما انجلى أى لما اتضح عندهم من أن نفى اللازم يقتضى نفى الملزوم وثبوت الملزوم يقتضى ثبوت اللازم فقول المصنف أنتج وضع ذاك أى المقدم بدليل ذكر التالى بعده والمراد بالوضع الثبوت وبالرفع وبالعكس استثناء عين التالى أو نقيض المقدم . فالضروب أربعة اثنان منتجان واثنان عقيمان ثم قال :

وَإِنْ يَكُنْ مُنْفَصِلًا فَوَضْعُ ذَا ... يُنْتِجُ رَفْعَ ذَاكَ وَالْعَكْسُ كَذَا
وَذَاكَ فِى الْأَخَصِّ ثُمَّ إِنْ يَكُنْ ... مَانِعَ جَمْعٍ فَبِوَضْعِ ذَا زُكِنْ
رَفْعٌ لِذَاكَ دُونَ عَكْسٍ وَإِذَا ... مَانِعَ رَفْعٍ كَانَ فَهُوَ عَكْسُ ذَا

أقول القياس المركب من الشرطيات المنفصلة إما أن يكون مركبا من مانعة الجمع والخلو . أو من مانعة الجمع فقط أو من مانعة الخلو فقط فإن كان مركبا من الأول فأضربه المنتجة أربعة اثنان من جانب الوضع واثنان من جانب الرفع مثال ذلك العدد إما زوج وإما فرد . فاستثناء زوج منتج لنقيض فرد واستثناء فرد منتج لنقيض زوج واستثناء نقيض كل منهما منتج لعين الآخر وإن كان مركبا من مانعة الجمع فالمنتج منه ضربان وهما استثناء عين كل من الطرفين ليحصل نقيض الآخر وأما استثناء النقيض فلا ينتج شيئا مثال ذلك إما أن يكون هذا الشيء أبيض وإما أن يكون أسود فاستثناء أبيض منتج لنقيض أسود واستثناء أسود منتج لنقيض أبيض وأما استثناء نقيض كل منهما فلا ينتج شيئا وإن كان مركبا من مانعة الخلو أنتج منه ضربان وهما استثناء نقيض كل من الطرفين ليحصل عين الآخر وأما استثناء العين فلا ينتج شيئا عكس المركب من مانعة الجمع مثال ذلك زيد إما فى البحر وإما أن لا يغرق فاستثناء نقيض فى البحر منتج للا يغرق واستثناء نقيض لا يغرق منتج لفى البحر ، فنقول لكنه ليس فى البحر فلا يغرق ولكنه يغرق فهو فى البحر ثم قال

﴿لواحق القياس﴾

وَمِنْهُ مَا يَدْعُونَهُ مُرَكَّبَا ... لِكَوْنِهِ مِنْ حُجَجٍ قَدْ رُكِّبَا
فَرَكِّبَنْهُ إِنْ تُرِدْ أَنْ تَعْلَمَهْ ... وَاقْلِبْ نَتِيجَةً بِهِ مُقَدِّمَهْ
يَلْزَمُ مِنْ تَرْكِيبِهَا بِأُخْرَى ... نَتِيجَةٌ إِلَى هَلُمَّ جَرَّا
مُتَّصِلُ النَّتَائِجِ الَّذِى حَوَى ... يَكُونُ أَوْ مَفْصُولَهَا كُلٌّ سَوَا

(أقول) القياس أن تركب من قضيتين سمى قياسا بسيطا نحو العالم متغير وكل متغير حادث وأن تركب من أكثر من قضيتين سمى قياسا مركبا نحو النباش آخذ للمال خفية وكل آخذ للمال خفية سارق وكل سارق تقطع يده والنتيجة النباش تقطع يده وهذا القياس ينقسم إلى متصل النتائج إن ذكرت فيه النتيجة وجعلت مقدمة صغرى وركبت مع مقدمة كبرى وأخذت النتيجة منه وجعلت مقدمة كذلك وهلم جرا كما قال المصنف كقولنا النباش آخذ للمال خفية وكل آخذ المال خفية سارق ينتج النباش سارق وتقول النباش سارق وكل سارق تقطع يده ينتج النباش تقطع يده إلى آخر ما تريد، وإلى منفصولها وهو ما لم تذكر فيه النتائج كالمثال قبل هذا والتحقيق أنه يرجع إلى القياس البسيط لأنه أقيسة طويت نتائجها في الذكر وهي مرادة في المعنى وسمى الأول متصل النتائج لاتصال نتائجه بمقدماته بخلاف الثاني * ثم قال:

وَإِنْ بِجُزْئِيٍّ عَلَى كُلِّيٍّ ٱسْتُدِلْ ... فَذَا بِالاسْتِقْرَاءِ عِنْدَهُمْ عُقِلْ

وَعَكْسُهُ يُدْعَى الْقِيَاسَ الْمَنْطِقِي ... وَهُوَ الَّذِي قَدَّمْتُهُ فَحَقِّقِ

وَحَيْثُ جُزْئِيٌّ عَلَى جُزْئِيٍّ حُمِلْ ... لِجَامِعٍ فَذَاكَ تَمْثِيلٌ جُعِلْ

وَلَا يُفِيدُ الْقَطْعَ بِالدَّلِيلِ ... قِيَاسُ الاسْتِقْرَاءِ وَالتَّمْثِيلِ

(أقول) المفيد المطلوب التصديقي ثلاثة أقسام استقراء وقياس وتمثيل * فالأول هو الاستدلال على الكلى بالجزئي كقولنا كل حيوان يحرك فكه الأسفل بدليل أن الفرس والإنسان والحمار مثلا كذلك والثاني هو الاستدلال على الجزئي بالكلي عكس الاستقراء كقولنا العالم حادث والدليل على ذلك أنه من أفراد المتغير وكل متغير حادث وقد تقدم ذلك بأشكاله * والثالث الاستدلال على جزئي بجزئي كالاستدلال على حرمة النبيذ بحرمة الخمر للجامع بينهما وهو الإسكار وهما جزئيان من مطلق المسكر والمفيد للقطع من هذه الثلاثة القياس وأما الاستقراء والتمثيل فلا يفيدانه لاحتمال أن يكون هناك فرد لم يستقرأ كالتمساح وأن العلة الجزئي المحمول عليه غير العلة في الجزئي المحمول * ثم قال:

(أقسام الحجة)

وَحُجَّةٌ نَقْلِيَّةٌ عَقْلِيَّهْ ... أَقْسَامُ هٰذِي خَمْسَةٌ جَلِيَّهْ

خَطَابَةٌ شِعْرٌ وَبُرْهَانٌ جَدَلْ ... وَخَامِسٌ سَفْسَطَةٌ نِلْتَ الْأَمَلْ

(أقول) المراد بالحجة القياس ولما كان الواجب على المنطقي أن ينظر في مادة القياس وصورته ليعرف جهة الخطأ في القياس كما يأتي في قول المصنف وخطأ البرهان البيت احتجاج لبيان مادته فذكر أن القياس قسمان نقلي، وهو ما كانت مادته مأخوذة من الكتاب والسنة والإجماع، وعقلي وأقسامه خمسة: أولها البرهان وسيأتي في كلام المصنف. ثانيها الجدل وهو ما تركب من قضايا مشهورة نحو العدل حسن والظلم قبيح أو مسلمة بين الخصمين سواء كانت صادقة أم كاذبة ليبنى الكلام في دفع كل من الخصمين صاحبه. والمقصود منه قهر الخصم وإقناع من لا قدرة له على فهم البرهان. ثالثها الخطابة وهو ما تركب من مقدمات مقبولة أو مظنونة فالأول كالصادرة من شخص تعتقد صلاحه؛ والثانية هي التي يحكم بها العقل بواسطة الظن مع تجويز النقيض نحو هذا لا يخالط

(قوله وحجة) مبتدأ والمسوغ للابتداء بها قصد الجنس أو التفصيل وقوله نقلية نسبة للنقل لاستنادها إليه وإن كان العقل هو المدرك لها وهي ما كان كل من مقدمتيها أو إحداهما من الكتاب أو السنة أو الإجماع تصريحا أو استنباطاً * فإن قيل سيجعل المصنف البرهان من أقسام العقلية مع أنه قد يتركب من مقدمتين كلتاهما أو إحداهما نقلية أجيب بأنه لا يلزم من جعل البرهان من أقسام العقلية أنه لا يكون إلا عقليا على أنه قد يقال باختصاص البرهان عند المناطقة بما مقدمتاه عقليتان لأنهم إنما يبحثون عن العقليات أفاده الملوي في كبيره وقوله عقلية نسبة للعقل لاستنادها إليه اه باجوري

الناس وكل من لا يخالط الناس متكبر فهذا متكبر . والغرض من الخطابة ترغيب السامع فيما ينفعه دنيا وأخرى . رابعها الشعر : وهو ما تألف من قضايا تنبسط منها النفس أو تنقبض نحو الخمر ياقوتة سيالة والعسل مرة مهوعة . أى متقايأة : والغرض منه انفعال النفس لترغيبها فى شيء أو تنفيرها عنه . خامسها السفسطة : وهي ما تألف من مقدمات باطلة شبيهة بالحق كقولنا فى صورة فرس فى حائط هذا فرس وكل فرس صهال فهذا صهال . والغرض منها الايقاع فى الشكوك والشبه الكاذبة ويقال لها مغالطة ومشاغبة ؛ واستعمالها حرام بجميع أنواعها ومن أقبح تلك الأنواع المغالطة الخارجية وهى أن يشغل المناظر الذى لا فهم له ولا انقياد للحق فهم خصمه بما يشوش عليه ككلام قبيح ليظهر للناس أنه غلبه ويستر بذلك جهله وهو كثير فى زماننا بل هو الواقع فهذا النوع من القياس ينبغى معرفته ليتقى لا ليستعمل إلا لضرورة له كدفع كافر معاند كالسم لا يستعمل إلا فى الأمراض الخبيثة . ولم يرتب المصنف بين أقسام الحجة العقلية بل ذكرها على ما سمح به النظم وترتيبها على ماذكرته . ثم قال :

أَجَلُّهَا الْبُرْهَانُ مَا أُلِّفَ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ بِالْيَقِينِ تَقْتَرِنْ مِنْ أَوَّلِيَّاتٍ مُشَاهَدَاتِ
مُجَرَّبَاتٍ مُتَوَاتِرَاتِ وَحَدْسِيَّاتٍ وَمَحْسُوسَاتِ فَتِلْكَ جُمْلَةُ الْيَقِينِيَّاتِ

(أقول) أعظم هذه الخمسة البرهان . وهو ما تألف من مقدمات يقينية بأن يكون اعتقادها جازما مطابقا ثابتاً لا يتغير واليقينيات على ماذكر المصنف ستة : الأولى الاوليات . أى البديهيات جمع أولى وهو ما حكم فيه العقل من غير واسطة تتوقف على تأمل كالسماء فوقنا والأرض تحتنا الثانى المشاهدات وتسمى الوجدانيات . وهى ماندرك بالحواس الباطنية من غير توقف على عقل كجوع الإنسان وعطشه ولذاته وألمه . والثالث المجربات وهى ما حكم به العقل والحس مع التكرر كقولنا السقمونيات مسهلة والخمر مسكر . والرابع المتواترات . وهى ما حكم بها العقل مع حاسة السمع كعلمنا بغزة والشافعى بسبب كثرة المخبرين بذلك الذين يؤمن تواطؤهم على الكذب . والخامس الحدسيات : وهى ما حكم بها العقل والحس من غير توقف على تكرر كالعلم بأن نور القمر مستفاد من نور الشمس أى الظن بذلك ظناً قويا . السادس المحسوسات : وهى ما يدرك بإحدى الحواس الخمس الظاهرة التى هى السمع والبصر والشم والذوق واللمس وكلها فى الرأس خاصة به إلا اللمس فإنه يتعدى إلى بقية البدن . وبعضهم أدخل المحسوسات فى المشاهدات بجعلها شاملة لما يدرك بالحواس الظاهرة فعد اليقينيات خمسة . ووجه حصر اليقينيات فى الستة أن المعنى إما أن يستقل العقل به فهو الأوليات أولا يحتاج إليه فهو الوجدانيات والمحسوسات أو يحتاج له ولغيره فهو التجريبات والمتواترات والحدسيات والعلم الحاصل من الثلاثة المتأخرة لا يقوم حجة على الغير بسبب أنه قد لا يكون له تجربة ولا تواتر ولا حدس لعدم مشاركته فى ذلك للمستدل قاله بعضهم . ثم قال :

وَفِى دَلَالَةِ الْمُقَدِّمَاتِ عَلَى النَّتِيجَةِ خِلَافٌ آتِ
عَقْلِىٌّ أَوْ عَادِىٌّ أَوْ تَوَلُّدُ أَوْ وَاجِبٌ وَالْأَوَّلُ الْمُؤَيَّدُ

(أقول) فى إفادة النظر الصحيح للنتيجة أربعة مذاهب : الاول أن النتيجة لازمة للنظر لزوما عقليا

عطف بيان على البرهان أو خبر المبتدإ محذوف وشملت المقدمات فى كلامه الضرورية والنظرية والعقلية والنقلية على ما تقدم واعلم أن البرهان قسمان لمى وإنى وذلك لأن الحد الوسط لابد أن يكون علة للمطلوب ذهنا وإلا لم يصح الاستدلال ثم لا يخلو إما أن يكون علة فى الخارج أيضا بمعنى أنه سبب فيه كما فى قولك زيد متعفن الاخلاط وكل متعفن الاخلاط محموم ينتج زيد محموم فان تعفن الاخلاط بمعنى خروج الطبائع عن الاستقامة علة لثبوت الحمى فى الخارج كما هو علة له فى الذهن ويسمى البرهان حينئذ لميا لإفادته اللمية التى هى العلة وسميت بذلك لأنه يقال فى السؤال عنها لم وإما أن لا يكون كذلك كما فى قولك زيد محموم وكل محموم متعفن الأخلاط ينتج زيد متعفن الاخلاط فان الحمى ليست علة لثبوت تعفن الأخلاط فى الخارج بل الواقع العكس ويسمى البرهان حينئذ إنيا لإفادته إنية الحكم اى ثبوته وسمى بذلك لأنه يقال فيه إن كان كذا اهـ باجورى

لا تنفك عنه بمعنى أن من علم المتقدمين امتنع أن لا يعلم النتيجة فالعلم بالنتيجة لازم للمتقدمين كلزوم الرؤية للمرئى وهو مذهب إمام الحرمين. الثانى أن العلم بالنتيجة عادى يمكن تخلفه عن النظر لأن النظر مخلوق لله تعالى والعلم بالنتيجة يوجد عنده لا به وهذا مذهب الشيخ الأشعرى. والثالث أن العلم بالنتيجة متولد عن النظر بجعل النظر مقدوراً للناظر مباشرة فالنتيجة متولدة عنه كتولد حركة الخاتم عن حركة الأصبع وهذا مذهب المعتزلة البانين له على أصل مهدوم. وهو أن العبد يخلق أفعال نفسه. الرابع أن النتيجة معلول للنظر وهو علة وهذا مذهب الفلاسفة القائلين بتأثير العلة وهو باطل لأن العلة لا تفارق معلولها والنظر لا يجامع النتيجة لأنه ضد العلم فلا يجامعه: ثم قال:

(خاتمـــة)

وَخَطَأُ الْبُرْهَانِ حَيْثُ وُجِدَا ... فِى مَادَّةٍ أَوْ صُورَةٍ فَالْمُبْتَدَا
فِى اللَّفْظِ كَاشْتِرَاكٍ أَوْ كَجَعْلِ ذَا ... تَبَايُنٍ مِثْلَ الرَّدِيفِ مَأْخَذَا
وَفِى الْمَعَانِى لِالْتِبَاسِ الْكَاذِبَهْ ... بِذَاتِ صِدْقٍ فَافْهَمِ الْمُخَاطَبَهْ
كَمِثْلِ جَعْلِ الْعَرَضِى كَالذَّاتِى ... أَوْ نَاتِجٍ إِحْدَى الْمُقَدِّمَاتِ
وَالْحُكْمِ لِلْجِنْسِ بِحُكْمِ النَّوْعِ ... وَجَعْلِكَ الْقَطْعِى غَيْرَ الْقَطْعِى
وَالثَّانِ كَالْخُرُوجِ عَنْ أَشْكَالِهِ ... وَتَرْكِ شَرْطِ النَّتْجِ مِنْ إِكْمَالِهِ

(أقول) الواجب فى صحة النتيجة الاحتراز عن الخطإ فى القياس، والخطأ تارة يكون من جهة مادة القياس وتارة من جهة صورته، والأول إما من جهة اللفظ أو من جهة المعنى أما من جهة اللفظ فكاستعمال اللفظ المشترك فى القياس ليشبه المراد بغيره كقولك هذه عين أى شمس وكل عين تنبع الماء سيالة ينتج هذه سيالة وهو باطل لعدم تكرر الحد الوسط إذ محمول الصغرى غير موضوع الكبرى أو استعمال اللفظ المباين كالمرادف كقولك هذا سيف وكل سيف صارم ينتج هذا صارم وهو باطل من جهة جعل صارم الذى هو السيف بقيد كونه قاطعا مرادفا للسيف الذى هو الآلة المعلومة لا بهذا القيد وهو مباين له، وأما من جهة المعنى فبأن تلتبس قضية كاذبة بقضية صادقة كقولنا الجالس فى السفينه يتحرك، وكل متحرك لا يثبت فى موضع واحد ينتج الجالس فى السفينة لا يثبت فى موضع واحد والنتيجة باطلة من جهة جعل الحركة العرضية التى هى محمول القضية الأولى كالحركة الذاتية التى هى موضوع الثانية أو من جهة جعل النتيجة إحدى المقدمتين بتغييرها كقولنا هذه نقلة وكل نقلة حركة ينتج هذه حركة وهذه النتيجة إحدى المقدمتين ويسمى ذلك مصادرة عن المطلوب وهو مردود من جهة أن النتيجة ليست مغايرة للمقدمتين فلم يحصل علم زائد عليها أو من جهة الحكم على الجنس بحكم النوع كقولنا الفرس حيوان وكل حيوان ناطق ينتج الفرس ناطق وهو باطل من جهة الحكم على الحيوان الذى هو جنس بحكم الإنسان الذى هو نوع أو من جهة جعل الأمر الوهمى الغير القطعى كالقطعى كقولك فى رجل يخبط فى البحث وهو بعيد عن الفهم هذا يتكلم بألفاظ العلم، وكل من يتكلم بألفاظ العلم عالم ينتج هذا عالم وبطلان النتيجة من جهة جعل توهم عالميته كالمقطوع بها. وأما الخطأ الواقع فى القياس من جهة صورته فبأن لا يكون على هيئة شكل من الأشكال الأربعة كقولنا كل إنسان حيوان وكل حجر جماد. وقد تقدم التنبيه على أن هذا تكرار لزيادة الإيضاح للمبتدى أو يكون فاقد شرط من شروط الانتاج المتقدمة للأشكال الأربعة كأن

تكون صغرى الشكل الاول المشترط إيجابها سالبة أو تكون كبراه المشترط كليتها جزئية كقولنا فى الاولى لاشىء من الإنسان بحجر وكل حجر جسم ينتج لاشىء من الانسان بجسم وهو باطل الشرط وهو إيجاب الصغرى وفى الثانية كل إنسان حيوان وبعض الحيوان فرس ينتج بعض الانسان فرس وهو باطل لفقد الشرط وهو كلية الكبرى ، وقس على ذلك فقد أى شرط من شروط الاشكال الباقية ثم قال :

هٰـذَا تَمَامُ الْغَرَضِ الْمَقْصُود ... مِنْ أُمَّهَاتِ الْمَنْطِقِ الْمَحْمُود

قَدِ انْتَهَى بِحَمْدِ رَبِّ الْفَلَقِ ... مَا رُمْتُهُ مِنْ فَنِّ عِلْمِ الْمَنْطِقِ

نَظْمُهُ الْعَبْدُ الذَّلِيلُ الْمُفْتَقِرْ ... لِرَحْمَةِ الْمَوْلَى الْعَظِيمِ الْمُقْتَدِرْ

الْأَخْضَرِىُّ عَابِدُ الرَّحْمٰنِ ... الْمُرْتَجِى مِنْ رَبِّهِ الْمَنَّانِ

مَغْفِرَةً تُحِيطُ بِالذُّنُوبِ ... وَتَكْشِفُ الْغِطَا عَنِ الْقُلُوبِ

وَأَنْ يُثِيبَنَا بِجَنَّةِ الْعُلَى ... فَإِنَّهُ أَكْرَمُ مَنْ تَفَضَّلَا

أقول الامهات جمع أم وأم كل شىء أصله وتقدم مرادفة الأصل للقاعدة والمحمود الخالص من كلام الفلاسفة والعقائد المنابذة للشريعة والفلق الصبح ونظمه من النظم وهو الكلام المقفى الموزون قصداً وهذا النظم من بحر الرجز وأجزاؤه مستفعلن ست مرات والعبد المتصف بالعبودية وهى غاية التذلل والخضوع وليس للعبد وصف أشرف منها ولهذا قدم موصوفها على غيره ورحمة الله إحسانه أو إرادة إحسانه فهى من صفات الأفعال ومن صفات المعانى على الثانى والمرتجى المؤمل والمنان فعال من المن وهو تعداد النعم وهو محمود من الله مذموم من الخلق والمغفرة الستر ومعنى إحاطتها بالذنوب ستر جميعها ، وكشف الغطاء عن القلوب عبارة عن زوال الران عنها والثواب جزاء العمل والعمل لأجل الثواب غير مذموم وإن كان العمل لذات الله تعالى تعظيما له أكمل منه وقوله فانه أكرم الخ علة لقوله المرتجى إلى هنا أى إنما أملت منه هذه الامور لانه أكرم من تفضل بها وأفعل التفضيل ليس على بابه إذ الكرم حقيقة ليس إلا لاله سبحانه ولا يخفى ما فى طلب المغفرة أولا وطلب الثواب ثانياً من التخلية والتحلية ، ثم قال :

وَكُنْ أَخِى لِلْمُبْتَدِى مُسَامِحَا ... وَكُنْ لِإِصْلَاحِ الْفَسَادِ نَاصِحَا

وَأَصْلِحِ الْفَسَادَ بِالتَّأَمُّلِ ... وَإِنْ بَدِيهَةً فَلَا تُبَدِّلِ

إِذْ قِيلَ كَمْ مُزَيِّفٍ صَحِيحَا ... لِأَجْلِ كَوْنِ فَهْمِهِ قَبِيحَا

وَقُلْ لِمَنْ لَمْ يَنْتَصِفْ لِمَقْصِدِى ... الْعُذْرُ حَقًّا وَاجِبٌ لِلْمُبْتَدِى

وَلِبَنِى إِحْدَى وَعِشْرِينَ سَنَهْ ... مَعْذِرَةٌ مَقْبُولَةٌ مُسْتَحْسَنَهْ

لَاسِيَّمَا فِى عَاشِرِ الْقُرُونِ ... ذِى الْجَهْلِ وَالْفَسَادِ وَالْفُتُونِ

أقول : طلب المصنف متعطفا ممن نظر فى كتابه أن يسامحه من زلل وقع له فيه وأن ينصح فى إصلاحه وأن يتأمل فى ذلك ولا يعجل لأن الغالب على المستعجل عدم الإصابة وتزييف الصحيح لقبح فهمه إذ لو كان فهمه حسنا لما استعجل ، ثم إن المصنف أمر أن يقال لمن لم يحاول الصواب أى المقصود من كلامه العذر حق للمبتدى متأكد ينبغى أن يلتمس له فإنه ابن إحدى وعشرين سنة ومن هذا سنه معذرته مستحسن قبولها خصوصاً وهو فى القرن العاشر المشتمل أهله على الجهل والفساد والفتن والقرن مائة سنة وقيل غير ذلك . فان قلت قوله وكن لإصلاح الفساد الخ يغنى عن قوله وأصلح فما فائدة ذكره بعد «قلت»

(قوله هذا تمام الخ) المتبادر أن اسم الإشارة عائد لما تضمنه كلامه فى قوله (وخطأ البرهان الخ) من القواعد وعليه فتمام بمعنى متمم وجوز بعض المحققين أنه عائد لما تضمنه كلامه فى هذا المتن من المسائل وعليه فتمام بمعنى جميع وفيه بعد لا يخفى وقوله الغرض أى ذى الغرض لأن هذا المؤلف ليس غرضا لشىء آخر بل هو ذو غرض بمعنى أنه حامل عليه ذلك الغرض هو الرضا مع القبول كذا قالوا والظاهر أنه لا حاجة لادعاء الحذف لأنه لاشك أن ما تضمنه كلامه من القواعد غرض له من التأليف فليتأمل (قوله المقصود) صفة كاشفة لأن الغرض لا يكون إلا مقصوداه باجورى

إنه لا يغنى عنه لأن الأول أمر بإصلاح الفساد والثانى أمر باصلاحه مع التأمل لا مع السرعة فمفاد الأول غير مفاد الثانى . ثم قال :

وَكَانَ فِى أَوَائِلِ الْمُحَرَّمِ تَأْلِيفُ هٰذَا الرَّجَزِ الْمُنَظَّمِ مِنْ سَنَةِ إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ
مِنْ بَعْدِ تِسْعَةٍ مِنَ الْمِئِينَ ثُمَّ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ سَرْمَدَا عَلَى رَسُولِ اللهِ خَيْرِ مَنْ هَدَى
وَآلِهِ وَصَحْبِهِ الثِّقَاةِ السَّالِكِينَ سُبُلَ النَّجَاةِ
مَا قَطَعَتْ شَمْسُ النَّهَارِ أَبْرُجَا وَطَلَعَ الْبَدْرُ الْمُنِيرُ فِى الدُّجَى

(أقول) أخبر المصنف أن تأليف هذا الرجز كان فى أول محرم سنة إحدى وأربعين وتسعمائة من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام وتقدم معنى الصلاة والسلام الأمان من النقائص والسرمد الدائم وتقدم معنى الآل والصحب وتقدم وجه تقديم الآل على الصحب ، وقوله ما قطعت شمس النهار الخ المقصود منه التعميم فى جميع الأوقات كما فى قوله فيما تقدم مادام الحجا الخ والأبرج جمع برج وهو اسم لجزء من اثنى عشر جزءا من الفلك الثامن وهو مقسوم ثلاثين جزءا كل جزء يسمى درجة والشمس تقطع فى كل يوم درجة فتقطع الفلك فى ثلثمائة وستين يوما وهى عدد السنة الشمسية والبدر اسم للقمر ليلة أربعة عشر يوما من الشهر العربى والدجى جمع دجية وهى الظلمة . وهذا آخر ما أردنا كتابته نسأل من وفقنا له أن ينفع به إنه على ذلك قدير وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

﴿تم بحمد الله طبع هذا الشرح . ويليه شرح العلامة الأخضرى﴾

(قوله وكان فى أوائل المحرم) أى فى الأزمنة التى هى أوائل المحرم وإنما سمى الشهر المعروف بالمحرم لتحريم القتال فيه فى صدر الإسلام وقوله تأليف الخ فاعل كان بناء على أنها تامة كما هو المتبادر ومعنى التأليف ضم شىء إلى شىء على وجه فيه ألفة بضم الهمزة ومراده بالرجز المنظوم من بحر الرجز الذى أجزاؤه مستفعلن ست مرات ولعل المراد بالمنظم تام النظام لا المنظوم وإلا لم يكن له فائدة بعد قوله هذا الرجز فليتأمل وليراجع (قوله من سنة إحدى وأربعين) أى حال كون أوائل المحرم من سنة الخ أو حال كون المحرم من سنة الخ فقوله من سنة الخ حال من الأوائل أو من المحرم وقوله وأربعين بدل او عطف بيان لكن لابد أن يراد آخر سنى إحدى وأربعين حتى يصح ذلك ، نعم على القول بإثبات بدل الكل من البعض لا يحتاج إلى اهـ باجورى

«شرح العلامة الأخضرى على سلمه فى علم المنطق»

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدلله الذى جعل قلوب العلماء سموات تتجلى فيها شموس المعارف . ووسع دوائر أفهامهم فأولجهم قباب المخدرات من عرائس المعانى واللطائف . وحباهم بحدائق العقول فتناولوا من ثمراتها فأصبحت آفاق قلوبهم مشرقة بسائر العلوم ، ففاقوا من عداهم من الورى واستقروا على ذوى المجد وحلوا منابر العز بما سبق لهم فى الكتاب المرقوم . فتاهوا فى رحاب العلم وعرصات الفهم على بساط حجج المعقول . متبعين آثار الأصول . طلبا التحقيق المنقول فأصبحوا على بصيرة من الدين وفى أبهج السبل سالكين . وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لاشريك له . الرب الكريم الذى تقدس وتعالى عن أن يحاط برفيع مجده وعظيم جلاله وكبريائه وأشهد أن سيدنا ومولانا وحبيبنا وشفيعنا وذخرنا محمداً عبده ورسوله قطب الجمال وتاج الكمال وديوان الشرف وبدر الترف خاتم رسله وأنبيائه وسيد أصفيائه وأزكى أوليائه صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه صلاة أرقى بها مراقى الاخلاص وأنال بها غاية الاختصاص «أما بعد» فلما وضعت الأرجوزة المسماة بالسلم المرونق فى علم المنطق وجاءت بحمدالله جملة كافية ولمقاصد من فنها حاوية ، راودنى بعض الإخوان من الطلبة أكرمهم الله المرة بعد المرة على أن أضع عليها شرحا مفيداً يبث ما انطوت عليه من المعانى ويشيد ما تقاصر فيها من المبانى فأجبته لذلك طالباً من الله تعالى حسن التوفيق إلى مهايع التحقيق وإن كنت لست أهلا لذلك ولكنى حملنى عليه تفاؤلى ولم أضعه لمن هو أعلى منى بل لأمثالى من المبتدئين والله الله ياأخى فى الاعتذار وترك الاعتراض المؤمن يلتمس العذر لأخيه المؤمن والله الله فى الدعاء لى ولوالدى بالمغفرة والرحمة يرحمك الله وبالله التوفيق

اَلْحَمْدُ لِلّٰهِ الَّذِى قَدْ أَخْرَجَا ... نَتَائِجَ الْفِكْرِ لِأَرْبَابِ الْحِجَا

قال المحققون الحمد هو الثناء بالكلام على المحمود بجميل صفاته مطلقا سواء كانت من باب الإحسان أو الكمال والشكر هو الثناء بالكلام وغيره على المنعم بسبب إنعامه على الشاكر فتبين من هذا أن بينهما عموماً وخصوصاً من وجه يجتمعان فى صورة وينفرد كل قسم بصورة فالحمد أعم سبباً وأخص محلا والشكر بالعكس وإنما عبرنا بالكلام دون اللسان كالفعل بعض ليشمل الحمد المحامد الأربعة وفى كون أل فى الحمد جنسية أو عهدية اضطراب والأصح أنها جنسية . واختار بعضهم العهدية محتجا بما يخرجنا بسطه عن الغرض من الإيجاز والاختصار . ولما كان اسم الجلالة أعظم الأسماء لكونه جامعا للذات والصفات اقترن به الحمد دون غيره من الأسماء وإنما افتتحنا هذا الرجز بالحمد اقتداء بالقرآن العظيم وبالنبى صلى الله عليه وسلم إذ كان يفعله فى خطبه ، ولما روى عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه بالحمدلله فهو أبتر وبعضهم يكتفى بالبسملة عن الحمدلة بناء على أن المراد بالحمد فى الحديث معناه بأى لفظ كان وبه أجيب عن مالك وغيره من المصنفين كابن الحاجب وفى البيت براعة الاستهلال ، ومعناها عند أهل البلاغة أن يذكر المؤلف فى طالعة كتابه مايشعر بمقصوده وتسمى بالالماع ، والحجا العقل ، وبالله التوفيق

(قوله الذى قدأخرجا) بألف الاطلاق وقد فسر الشيخ الملوى الاخراج بالاظهار والاحسن أن يفسر بالإيجاد لانه أبلغ من الإظهار ولان شأن الاظهار أن يكون لموجود قيل وما هنا ليس كذلك وقد للتحقيق ومن المعلوم أن الموصول مع صلته فى قوة المشتق فقوله الذى قدأخرجا فى قوة المخرج ولم يعبر به مع وروداطلاقه عليه تعالى خلافا لمن زعم عدم وروده قال تعالى والله مخرج ما كنتم تكتمون لعله لعدم شهرته وعدم ذكره فى الاسماء الحسنى المعروفة فان قيل من القواعد ان تعليق الحكم بالمشتق أو ما فى قوته يؤذن بعلية مامنه الاشتقاق فتقتضى العبارة علية الاخراج للحمد مع أن المتبادر أن المراد بالحمد مايشمل الحمد القديم وهو غير معلل أجيب بأن المعلل فى الحقيقة إنما هو إنشاء الثناء كما تقدم وبهذا يجاب أيضا عما يقال يرد على العلية المذكورة أن حمد الحوادث له تعالى ليس لخصوص ذلك بل لكونه الإله الحق

وَحَطَّ عَنْهُمْ مِنْ سَمَاءِ الْعَقْلِ   كُلَّ حِجَابٍ مِنْ سَحَابِ الْجَهْلِ

وحط معطوف على أخرج والضمير فى عنهم يعود على أرباب الحجا وسمى العقل سماء مجازا لكونه محلا لطلوع شمس المعارف المنيرة كما أن السماء محل لظهور شمس الإشراق الحسية وعلى الجهل أيضا سحابا مجازا لكونه يحجب العقل عن الإدراكات المعنوية كما أن السحاب يحجب النظر عن مطالعة الشمس الحسية هذا وجه المشاكلة بينهما ◦ فإن قلت إن السحاب أمر وجودى والجهل أمر عدمى إذ هو نفى العلم وتشبيه الوجودى بالعدمى غير سديد فلا مشاكلة إذاً بينهما ◦ قلت سقوط هذا السؤال لا يخفى على كل ذى بال إذ لا نسلم أن الجهل أمر عدمى بل هو أمر وجودى بدليل أن الإنسان أى الروح قبل حجبه بالحجاب الناشئ عن التراب كان مدركا لدقائق المعانى وهو الأصل فى نفوس الأخيار وإنما عاقها عن ذلك وجود الحجب الجسمانية والنفسانية التى على عدد الأطوار ويدلك على إدراكه قبل الحجاب إقراره فى الظهور يوم ألست بربكم بالوحدانية لانتفاء الحجاب الحائل بينه وبين الصواب وذلك أن الأرواح من العوالم الملكوتية والأبدان من العوالم الملكية فوضع العالم الروحانى فى القالب الجسمانى ليتم الوعد الربانى فصارت أطوار البدن حجبا للروح فنسيت ما أدركته بسبب تلك الحجب نحو طبت بعد الظهور ربما أقرت به فى الظهور فتبين من هذا أن الجهل أمر وجودى وهو الناشئ عن الحجاب الحائل بين الروح والمعانى الدقيقة حتى صارت لا تدركها إلا بالتفكر وخرق الحجب العادية لمن وفقه الله تعالى وبه أستعين

حَتَّى بَدَتْ لَهُمْ شُمُوسُ الْمَعْرِفَهْ   رَأَوْا مُخَدَّرَاتِهَا مُنْكَشِفَهْ

هذا البيت من تمام ما قبله بين فيه ثمرة رفع الحجاب عن قلوب أولى الألباب والمعنى حط عنهم ذلك حتى انتهى بهم الأمر إلى أن ظهرت لهم شموس من الافهام والمعارف فنظروا مخدرات عرائس المعانى واللطائف وقولنا رأوا مخدراتها على حذف مضاف اى راوا مخدرات عرائس المعرفة منكشفة وهذا النوع من المجاز الذى يعرف بلزوم تقييده بجناح الذل . والخدر والستر . قال امرؤ القيس:

ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة ◦ فقالت لك الويلات إنك مرجلى

والضمير فى قوله رأوا عائد أيضا لأرباب الحجا وهذا البيت نظير قولنا فى الارجوزة الموسومة بالزهرة السنية: فأصبحت شمس القلوب مشرقة ◦ وبجلال ربها محققه

نَحْمَدُهُ جَلَّ عَلَى الْإِنْعَامِ   بِنِعْمَةِ الْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ

عبر بالمضارع فى نحمده دون الماضى إشعاراً بدوام الحمد واستمراره إذ هو مشعر بالثبوت والماضى بالانقطاع وقوله على الانعام متعلق بنحمده وجل بمعنى عظم والحمد هنا مقيد ولا شك أن من أجل النعم التى يجب أن نحمد عليها تبارك وتعالى نعمة الإيمان والإسلام إذ هى محل الفائدة ونجاة العائدة نسأله سبحانه وتعالى أن يختم لنا بأكمل حالات الإيمان والاسلام . وبالله التوفيق

مَنْ خَصَّنَا بِخَيْرِ مَنْ قَدْ أُرْسِلَا   وَخَيْرِ مَنْ حَازَ الْمَقَامَاتِ الْعُلَا

هذا إقرار بنعمة أخرى من أعظم النعم التى يجب علينا أن نحمد الله تعالى عليها وهى أن جعلنا أمة سيد أهل السموات والأرض رئيس الأشراف وسلطان الموقف ﷺ تسليما كثيراً لانه خيرة المرسلين وأمته خير الامم قال تعالى «كنتم خير أمة أخرجت للناس» الآية وقال «وكذلك جعلناكم أمة وسطا» الآية ، ومن قولنا من خصنا موصولة خبر مبتدأ محذوف أى هو الذى خصنا . ثم فسره صلى الله عليه وسلم باسمه الأعظم بقوله:

(قوله حتى بدت الخ) أشار المصنف فى شرحه إلى أن حتى هنا تفريعية على قوله حط الخ وجعله الشيخ الملوى غائية وهو يقتضى أن ما جعلت غاية له وهو الحط تدريجى بمعنى أنه يحصل شيئا فشيئا وهو كذلك كما أشار له ابن يعقوب وإن كان قد يتوهم خلافه ◦ فان قيل القاعدة أن الغاية بعد حتى داخلة فى المغيا فيقتضى جعلها غائية أن الحط موجود وقت بدو شموس المعرفة لهم وليس كذلك أجيب بأن محل الدخول إذا لم تقم قرينة على عدمه كما هنا أو أن حتى هنا بمعنى إلى كما أشار له الشيخ الملوى حيث فسرها بها والقاعدة أن الغاية بعدها لا تدخل فى المغيا بخلاف حتى ولذا قال بعضهم:
وفى دخول الغاية الأصح لا ◦ تدخل مع إلى وحتى دخلا
(قوله لهم) أى لأرباب الحجا اهـ باجورى

مُحَمَّدٍ سَيِّدِ كُلِّ مُقْتَفَى الْعَرَبِيِّ الْهَاشِمِيِّ الْمُصْطَفَى

محمد بدل من لفظ خير فى البيت المتقدم وسيد نعته والمقتفى المتبع والمراد به المرسلون ولاشك أنه ﷺ أشرف المرسلين لقوله ﷺ أنا سيد ولد آدم ولا فخر وقوله أنا العاقب وتقديم العربى فى البيت على الهاشمى من حسن الترتيب العقلى لأن بنى هاشم نوع من العرب وتقديم الجنس على نوعه أولى ثم قال المصطفى أى من بنى هاشم إشارة إلى قوله ﷺ « إن الله اصطفى كنانة من ولد إسمعيل واصطفى قريشا من كنانة واصطفى من قريش بنى هاشم واصطفانى من بنى هاشم فأنا خيار من خيار من خيار » وبالله التوفيق

صَلَّى عَلَيْهِ اللهُ مَادَامَ الْحِجَا يَخُوضُ مِنْ بَحْرِ الْمَعَانِى لُجَجَا

لما ذكرنا اسمه ﷺ فى البيت المتقدم وجب أن نصلى عليه لأن من ذكره أو ذكر بين يديه ولم يصل عليه بخيل والصلاة على النبى ﷺ واجبة على كل مسلم مرة فى عمره وتبقى بعد ذلك مؤكدة قال الله تعالى إن الله وملائكته يصلون على النبى ياأيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وقال ﷺ « أولى الناس بى يوم القيامة أكثرهم على صلاة » وقال ﷺ « صلوا على فإن صلاتكم تبلغنى حيث كنتم » وقال عليه الصلاة والسلام « الصلاة على نور يوم القيامة ونور فى القلب ونور فى القبر ونور على الصراط » وقال ﷺ « إن من أفضل أيامكم يوم الجمعة فأكثروا على من الصلاة فيه » والأحاديث فى فضلها جمة لاتنحصر وخصائصها لاتنضبط فمن ذلك قضاء الحاجات وكشف الكرب المعضلات ونزول الرحمة فى جميع الأوقات واتفق على أن جميع الأعمال منها مقبول ومردود إلا الصلاة عليه ﷺ فإنها مقطوع بقبولها إكراما له عليه الصلاة والسلام وورد أن كل دعاء مفتتح ومختتم بها الابرد وناهيك بهذا شرفا وكفى به تفضيلا والصلاة من الله تعالى زيادة تشريف وإكرام ورفع درجة وإنعام ومن الملائكة تسبيح ومنا دعاء وما من قولنا مادام الحجا مصدرية ظرفية أى مدة دوام الحجا يخوض الحجا من بحر المعانى واللجج جمع لجة وهى البركة ، وفى هذا تنبيه على أنه لايحتوى على جميع المعانى إلا الله تعالى كما قال تعالى ولا يحيطون بشىء من علمه إلا بما شاء الآية وقال وفوق كل ذى علم عليم وقال تعالى وقل رب زدنى علما وهذا البيت من تمام البراعة المذكورة فى أول بيت ، وبالله التوفيق

وَآلِهِ وَصَحْبِهِ ذَوِى الْهُدَى مَنْ شُبِّهُوا بِأَنْجُمٍ فِى الاهْتِدَا

وردفى الحديث أنهم قالوا أما السلام عليك فقد عرفناه فكيف نصلى عليك فقال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد . فلذلك وجب أن نصلى عليه وعلى آله كما أمرنا واختلف فى معنى الآل فقيل هم أهل بيته وعترته وقيل بنو هاشم وقيل بنو عبد المطلب واختلف فى إضافته إلى الضمير فمنعها الكسائى والنحاس وأجازها الجمهور وزعم الزبيدى أن إضافته إلى الضمير من لحن العامة قال المرادى والصحيح أنها من كلام العرب واختلف فى الصلاة على غيره عليه الصلاة والسلام على أقوال . ثالثها الأصح تجوز بالتبعية وأصحابه فهم كل من اجتمع معه مؤمنا به وعبارة من اجتمع أولى من عبارة من رأى ليدخل مثل ابن أم مكتوم ولفظ الصحب اسم جمع لصاحب وقولنا : من شبهوا بأنجم فى الاهتدا . إشارة إلى قوله ﷺ أصحابى كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم وفى البيت العطف على ضمير الخفض من غير إعادة حرف الجر وهو ممنوع عند جمهور البصريين وأجازه الكوفيون

(قوله فى الاهتدا) هذا بيان للجامع بين المشبه والمشبه به وقد يقال كان مقتضى الظاهر أن يكون فى الهداية لأنها وصف كل من المشبه والمشبه به فتكون هى الجامع بينهما بخلاف الاهتداء فإنه وصف للمهتدى بكل منهما كما لايخفى ، وقد يجاب بما أشار له الشيخ الملوى من أن المراد من الاهتداء كون كل منهما يهتدى به فهو مصدر المبنى للمفعول ولا شك أنه صفة لكل منهما ، لايقال الاهتداء بالصحابة أقوى من الاهتداء بالنجوم لأن الاول ينجى من الهلاك الأخروى بل ومن الدنيوى بخلاف الثانى فكيف تشبه الصحابة بالنجوم فيه مع أن القاعدة أن وجه الشبه يكون أقوى فى المشبه به لأنا نقول التشبيه إنما هو باعتبار الحس والمألوف ولا يخفى أن الاهتداء فى المشبه به أقوى بهذا الاعتبار وهذا لاينافى أنه أقوى فى المشبه باعتبار آخر فليتأمل اه باجورى

والشلوبين والأخفش وهو الصحيح عند المحققين كابن مالك أما دليله عندهم نثراً فقراءة حمزة تساءلون به والأرحام بخفض الأرحام وقولهم مافيها غيره وفرسه بخفض فرسه وأما نظماً فما أنشده سيبويه :

فاليوم قد صرت تهجونا وتشتمنا ٭ فاذهب فما بك اليوم من عجب

وَبَعْــدُ فَالْمَنْطِقُ لِلْجَنَــانِ نِسْبَتُهُ كَالنَّحْوِ لِلِّسَانِ

فَيَعْصِمُ الْأَفْكَارَ عَنْ غَيِّ الْخَطَا وَعَنْ دَقِيقِ الْفَهْمِ يَكْشِفُ الْغِطَا

فى هذين البيتين إشارة إلى تعريف المنطق وثمرته وفيه خلاف فمن قال إنه آلة عرّفه بأن قال المنطق آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ فى الفكر فقولهم مراعاتها تنبيه على أن المنطق نفسه لايعصم الفكر بل بقيد المراعاة إذقد يخطئ المنطقى لذهوله عن المراعاة كما أن النحوى قد يلحن لذهوله أيضا ومن قال إنه علم قال المنطق علم يعرف به كيفية الانتقال من أمور حاصلة فى الذهن لأمور مستحصلة فيه وهذا الخلاف حكاه فى المطالب وهو لفظى وبالله سبحانه وتعالى التوفيق

فَهَاكَ مِنْ أُصُولِهِ قَوَاعِــدَا تَجْمَعُ مِنْ فُنُونِهِ فَوَائِدَا

سَمَّيْتُــهُ بِالسُّــلَّمِ الْمُرَوْنَقِ يُرْقَى بِهِ سَمَاءُ عِلْمِ الْمَنْطِقِ

هاك بمعنى خذ والقاعدة مايبنى عليه الشىء والفنون والفروع والضمير فى سميته عائد على التأليف المفهوم من السياق والسلم المعراج وهو فى الحس ماله أدراج ليتوصل به إلى سطح وشبهه قال تعالى «أوسلماً فى السماء» وهو فى المعانى كل مايتوصل به من قريب إلى بعيد وهو المراد على أنه حقيقة فى الحس مجاز فى المعانى ووجه العلاقة هنا أن هذا التأليف لصغر جرمه وقربه وسهولة فهمه بالنسبة إلى غيره من مصنفات المنطق المطولة بمثابة السلم الذى يرقى به من أرض إلى سماء لانه يعين على فهمها والدخول فى علمها ٭ فان قلت هذا التأليف من المنطق فكيف جعلته سلما للمنطق لأن جزء الشىء لايكون سلماً له ٭ قلت المراد أن هذا الكتاب سلم لغيره من كتب المنطق كما مر وأيضا فان المنطق منه سهل ومنه صعب فالمعانى السهلة سلم للصعبة فلا اعتراض والمرونق المزين . قال الشاعر :

فهــذا عليه رونق الخط وحده ٭ وهـذا عليه رونق الخط والملك

وَاللهَ أَرْجُو أَنْ يَكُونَ خَالِصَا لِوَجْهِــهِ الْكَرِيمِ لَيْسَ قَالِصَا

وَأَنْ يَكُونَ نَافِعًا لِلْمُبْتَدِى بِهِ إِلَى الْمُطَوَّلَاتِ يَهْتَــدِى

اسم الجلالة منصوب على التعظيم بأرجو والقالص الناقص ولما كان هـذا الكتاب سبباً إلى المطولات وسلماً يرقى به من هذا الفن درجات وباباً يدخل به من هذا الفن على المخدرات ، قلت فى آخر البيت الثانى ٭ به إلى المطولات يهتدى ٭ ولا شك أن من حفظه وفهمه يكون له سبباً فى الدخول فى هذا الفن ويضمن له حل مهماته ويدنه على فهم مطولاته ؛ وبالله التوفيق

﴿ فصل فى جواز الاشتغال به ﴾

وَالْخُلْفُ فِى جَوَازِ الِاشْتِغَالِ بِهِ عَلَى ثَلَاثَةٍ أَقْــوَالِ فَابْنُ الصَّلَاحِ وَالنَّوَاوِى حَرَّمَا

وَقَالَ قَوْمٌ يَنْبَغِى أَنْ يُعْلَمَا وَالْقَوْلَةُ الْمَشْهُورَةُ الصَّحِيحَهْ جَوَازُهُ لِكَامِلِ الْقَرِيحَــهْ

(قوله وقال قوم) هم الغزالى ومن تبعه كما يعلم من شرح المصنف وقوله ينبغى أن يعلما طرق فيه الشيخ الملوى احتمالى الوجوب والندب حيث قال وقوله ينبغى يحتمل أن يكون بمعنى يجب كفاية ويحتمل أن يكون بمعنى يستحب اه لكن المصنف جزم بحمله على الاستحباب حيث قال واستحبه الغزالى ومن تبعه وفى كلام بعضهم أن لفظة ينبغى حقيقة فى الاستحباب مجاز فى الوجوب وأيضا فى كلام ابن يعقوب أن الغزالى لم يجعله من فروض الكفاية ، وأما ماقاله من أن من لامعرفة له بعلم المنطق لايوثق بعلمه فمحمول على أن المراد أنه لايوثق بعلمه الوثوق التام وهو محمول أيضا على من لم يستغن عنه بجودة الذهن وصحة الطبع كما يؤخذ من كلام ابن يعقوب ومايروى من أنه رجع إلى تحريمه فلم يثبت اه ملخصا من كلام بعض المحققين اه باجورى

مُمَارِسِ السُّنَّةِ وَالْكِتَابِ لِيَهْتَدِي بِهِ إِلَى الصَّوَابِ

هذا الفصل موضوع لذكر الخلاف المذكور فى جواز الاشتغال بعلم المنطق ليكون المبتدى على بصيرة من مقصوده وقد اختلف فيه على ثلاثة أقوال كما ذكر فمنعه النووى وابن الصلاح واستحبه الغزالى ومن تبعه قائلا من لا يعرفه لا يوثق بعلمه والمختار والصحيح جوازه لذكى القريحة صحيح الذهن سليم الطبع ممارس الكتاب والسنة لئلا يؤول به إلى اتباع بعض الطرق الوهمية فيفسد المقدمات والأقيسة النظرية فتزل قدمه فى بعض الدركات السفلية ومنه ضلت المعتزلة والقدرية وغيرهم من الطوائف البدعية فخاضوا فى ذلك حتى بدلوا وغيروا فى السنة الشرعية والملة المحمدية فباءوا بضلالة جلية وجهالة غبية . اللهم وفقنا لاتباع النبيين وتوفنا مسلمين لا مبدلين ولا مغيرين يارب العالمين وبالله التوفيق

﴿أنواع العلم الحادث﴾

إِدْرَاكُ مُفْرَدٍ تَصَوُّرًا عُلِمْ وَدَرْكُ نِسْبَةٍ بِتَصْدِيقٍ وُسِمْ
وَقَدِّمِ الْأَوَّلَ عِنْدَ الْوَضْعِ لِأَنَّهُ مُقَدَّمٌ بِالطَّبْعِ

وصف العلم بالحادث إخراجا للعلم القديم إذ لا يوصف بضرورة ولا نظر والإدراك وصول النفس للمعنى بتمامه من نسبة أو غيرها وهو قسمان إدراك مفرد وإدراك نسبة فالأول يسمى تصورا وهو حصول صورة الشىء فى الذهن كادراكنا معنى العالم أو الحدوث والثانى يسمى تصديقا وفيه خلاف فمذهب الإمام أن التصديق إدراك الماهية مع الحكم عليها بالنفى أو الإثبات . ومذهب الحكماء أنه مجرد إدراك النسبة خاصة والتصورات الثلاثة عندهم شروط هذا معنى قولهم التصديق بسيط على مذهب الحكماء ومركب على مذهب الامام فمذهب الحكماء أن التصديق من قولك العالم حادث مجرد إدراك نسبة الحدوث إلى العالم ، ومذهب الامام أنه المجموع من إدراك وقوع النسبة وتصور العالم والحدوث والنسبة ثم التصديق جازم وغير جازم فالأول إن لم يقبل التغير فعلم كالحكم بأن الجبل حجر والانسان متحرك وإن قبل فاعتقاد إما صحيح إن طابق كتوحيد المقلدين من المسلمين وإما فاسد إن لم يطابق كاعتقاد المعتزلة منع الرؤية والفلاسفة قدم العالم وغير الجازم ما قارنه احتمال ، إما ظن إن ترجح على مقابله . أو وهم وهو مقابله ، أو شك إن تساويا ﴿تنبيه﴾ قال إمام الحرمين لا يعرف العلم بالحقيقة لتعذره بل بالقسمة والمثال وقال الرازى هو ضرورى يستحيل أن يكون غيره كاشفا له واختير أنه معرفة المعلوم فيشمل الموجود والمعدوم قيل ولا يضر الاشتقاق هنا حتى يلزم الدور انتهى .

قوله • وقدم الأول عند الوضع • البيت هذا من الترتيب العقلى يعنى أنه يجب تقديم التصور على التصديق وضعا كما أنه مقدم عليه طبعا ، لأن كل تصديق لابد معه من تصور إذ الحكم على الشىء فرع عن تصوره فان قلت ما ذكرته من منع تقديم التصديق على التصور قد نقله ابن الحاجب فى تأليفه الفرعى والشيخ ابن أبى زيد وغيرهما . قلت أجابوا عن ذلك بأجوبة منها أن المطلوب إنما هو مطلق الشعور لا تحصيل كل الماهية وذلك يحصل بالحكم ومنها أن المطلوب التصور الذهنى وقد حصل وبالله التوفيق

وَالنَّظَرِى مَا احْتَاجَ لِلتَّأَمُّلِ وَعَكْسُهُ هُوَ الضَّرُورِى الْجَلِى

أعنى أن العلم الحادث قسمان ضرورى ونظرى فالضرورى ما يدرك بديهة بلا تأمل كالعلم بأن الواحد نصف الاثنين والنار محرقة . والنظرى ما يحصل بالنظر والاستدلال كالعلم بأن الواحد عشر عشر المائة وبأن العالم حادث ﴿تنبيه﴾ فى العلوم مذاهب ثالثها أن بعضها ضرورى وبعضها كسبى ، وفصل فى المطالع بين التصور فجعله ضروريا وبين التصديق فجوز فيه الأمرين والنظر ترتيب أمور معلومة على وجه يؤدى

(قوله ما احتاج) أى إدراك احتاج سواء كان ذلك الإدراك تصورا أو تصديقا كما علمت وقوله للتأمل أى الفكر والنظر لكن لا بالمعنى الاصطلاحى الذى هو خصوص ترتيب أمرين معلومين ليتوصل بهما إلى أمر مجهول تصورى أو تصديقى وإلا لكان تعريف النظرى غير جامع وتعريف الضرورى غير مانع لعدم شمول الأول لما احتاج إلى الاستقراء الذى هو تتبع أفراد المحكوم عليه كما فى قولهم كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ ولما احتاج إلى التمثيل الذى هو القياس الأصولى كما فى قول الإمام الشافعى رضى الله عنه النبيذ حرام كالخمر مع شمول الثانى لذلك ولهذا قال الشيخ الملوى يجب أن يعنوا بالنظر فى هذا المقام ما هو أعم من القياس ولواحقه أى بأن يريدوا به ما يوصل إلى المجهول من تعريف أو قياس أو استقراء أو تمثيل لا ما يخص التعريف والقياس كما قد يتوهم من التعبير بالنظرى فان المتبادر أنه منسوب للنظر الاصطلاحى فقط وليس كذلك بل هو منسوب للنظر بمعنى يعم الاصطلاحى وما ألحق ببعض أنواعه من الاستقراء والتمثيل للمتأمل اه باجورى

إلى استعلام ماليس بمعلوم والياء في قوله والنظري للنسبة وسكنت للضرورة وبالله تعالى التوفيق

وما به إلى تصور وصل يدعى بقول شارح فلتبتهل وما لتصديق به توصلا بحجة يعرف عند العقلا

اعلم أن الموصل إلى التصورات يدعى بالقول الشارح كالحد والرسم والمثال وسيأتي بيانه في فصل المعرفات إن شاء الله تعالى والموصل إلى التصديقات يسمى حجة كالقياس والاستقراء والتمثيل وسيأتي أيضا في محله إن شاء الله تعالى وما في البيتين موصولة عائدها الضمير المجرور بالباء وبه في البيت الأول يتعلق بوصل وفي الثاني بتوصلا وهو بضم التاء والواو وكسر الصاد مبني للمفعول وبالله التوفيق

(أنواع الدلالة الوضعية)

دلالة اللفظ على ما وافقه يدعونها دلالة المطابقه وجزئه تضمنا وما لزم فهو التزام إن بعقل التزم

هذا الفصل موضوع لذكر أنواع الدلالة الوضعية وهي التي يكون للوضع فيها مدخل وهي ثلاثة أنواع لأن اللفظ إما أن يدل على جميع المعنى الموضوع له فدلالة المطابقة لمطابقة الدال على المدلول أو على جزء معناه فدلالة التضمن سميت بذلك لتضمن المعنى لجزء المدلول أو على لازم معناه الذهني لزم مع ذلك في الخارج أم لا فدلالة الالتزام لاستلزام المعنى للمدلول فالأول كدلالة الانسان على الحيوان الناطق إذ هو موضوع لذلك المعنى والثاني كدلالة الانسان على الحيوان والثالث كدلالة الانسان على قابل العلم وهذا لازم ذهنا وخارجا ولا يشترط فيه اللزوم الخارجي لحصول الفهم بدونه كدلالة العمى على البصر وهذا لازم له في الذهن أي مهما ذكر ذكر معه فهو مناف له في الخارج ودلالة المطابقة نقلية اتفاقا وفي الآخرين أقوال ثالثها الالتزامية عقلية والتضمنية والالتزام يستلزمان المطابقة دون العكس خلافا للإمام وقولنا دلالة اللفظ البيت أي دلالة اللفظ على المعنى الذي وافقه لكونه موضوعا له تدعى دلالة المطابقة في اصطلاحهم وقولنا وجزئه تضمنا مجرور معطوف على ما وافقه أي دلالة اللفظ على جزء المعنى الموضوع له تسمى تضمنا وقولنا وما لزم معطوف أيضا أي ودلالة اللفظ على ما لزم معناه تسمى التزاما وقولنا إن بعقل التزم أي يشترط في الدلالة الالتزامية أن يكون اللزوم ذهنا سواء لزم مع ذلك في الخارج كالأربعة للزوجية أو عقليا خاصة كما في الضدين أما إذا كان اللزوم خارجيا فقط كالسواد للغراب فليس بدلالة الالتزام وترتيب هذه الدلالات في القوة بحسب ترتيبها في البداءة فالأولى أقواها وهلم جرا

(فصل في مباحث الألفاظ)

مستعمل الألفاظ حيث يوجد إما مركب وإما مفرد فأول مادل جزؤه على

جزء معناه بعكس ما تلا وهو على قسمين أعني المفردا كلي أو جزئي حيث وجدا

فمفهم اشتراك الكلي كأسد وعكسه الجزئي وأولا للذات إن فيها اندرج فانسبه أو لعارض إذا خرج

هذا الفصل في مباحث الألفاظ اعلم أن اللفظ قسمان مهمل كأسماء حروف الهجاء. ومستعمل وهو قسمان: مركب وهو مادل جزؤه على جزء معناه وهو تقييدي نحو الحيوان الناطق وهو المفيد في اكتساب التصور فهو في قوة المفرد وخبري في نحو زيد قائم ومفرد وهو عكس المركب أي ما لا يدل جزؤه على جزء معناه كزيد وقام وهل وهي أقسام المفرد الثلاثة لأنه إما أن لا يستقل بالمفهومية بالحرف والأداة وإلا فإن دل على زمان معين فالفعل وإلا فالاسم ثم المفرد إما كلي أو جزئي فالكلي هو الذي لا يمنع نفس تصور معناه من وقوع الشركة فيه سواء استحال وجوده في الخارج كاجتماع الضدين أو أمكن ولم يوجد كبحر من زئبق وجبل من ياقوت أو وجد منه واحد مع إمكان غيره كالشمس أو استحالته كالدلالة أو كان كثيرا متناهيا كالانسان وغير متناه كالعدد أو الجزئي ما يمنع نفس تصور معناه من وقوع الشركة فيه ويسمى الحقيقي كزيد فان ذاته يستحيل جعلها لغيره ثم الكلي إذا كان مندرجا في حقيقة جزئياته سمي ذاتيا كالحيوان بالنسبة لزيد وعمرو مثلا إذ هو جزء حقيقتها وإن لم يندرج بل كان خارجا عن الحقيقة سمي عرضيا كالكاتب مثلا فانه ليس داخلا في حقيقة زيد وعمرو وأما ما كان عبارة عن مجموع الحقيقة فلا يسمى ذاتيا ولا عرضيا بل واسطة ونوعا

بمجموع الحقيقة من جنس وفصل وهي الحيوانية والناطقة ، وقولنا مستعمل الالفاظ البيت . احترازاً من المهملة وأول في البيت الثاني مبتدأ وسوغ الابتداء بالنكرة وقوعه في معرض التفصيل وقولنا جزء معناه وهو بضم الزاي لغة في الجزء وبها قرئ قوله تعالى ثم اجعل على كل جبل منهن جزءاً وهي كالإنسان فإنه عبارة عن سبعية وقولنا بعكس ماتلا عائد ما محذوف لانه متصل منصوب بفعل وتلا أي تبع جزئي في البيت الثالث محذوف التنوين للضرورة وقولنا في البيت الرابع فمفهم اشتراك خبر مقدم على الكلي وقولنا وعكسه الجزئي كذلك ويحتمل العكس والأسد مثال للكثير المتناهي ، وقولنا وأولا للذات البيت أولا منصوب على الاشتغال وهو الأرجح لكونه قبل فعل ذي طلب والمعنى أنسب الأول وهو الكلي للذات إن اندرج فيها أو للعرض إن لم يندرج فيها بل خرج ، وبالله التوفيق

وَالْكُلِّيَّاتُ خَمْسَةٌ دُونَ انْتِقَاصْ ... جِنْسٌ وَفَصْلٌ عَرَضٌ نَوْعٌ وَخَاصْ

وَأَوَّلٌ ثَلاثَةٌ بِلَا شَطَطْ ... جِنْسٌ قَرِيبٌ أَوْ بَعِيدٌ أَوْ وَسَطْ

أعني أن الكلي على خمسة أقسام جنس وفصل وعرض ونوع وخاصة لانه إما أن يكون تمام ماتحته من الجزئيات أو مندرجا فيها أو خارجا عنها فالاول النوع وهو المقول على كثيرين مختلفين بالعدد في جواب ماهو ، والثاني الجنس إن كان مقولا على كثيرين مختلفين بالحقيقة في جواب ماهو في حال الشركة ، والفصل إن كان مقولا على كثيرين متفقين بالحقيقة ، والثالث إن كان مقولا على كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب أي شيء هو ذاته فالخاصة وإن كان مقولا على كثيرين مختلفين بالحقيقة فالعرض العام فمثال الجنس الحيوان للإنسان والفصل كالناطق والنوع كالإنسان بالنسبة إلى الحيوان والخاصة كالضاحك والعرض العام كالمتحرك ، وهو ثلاثة أقسام لازم كالتنفس والتحرك للإنسان وسريع الزوال كحمرة الخجل وصفرة الوجل وبطئ كالشيب والشباب ، ثم الجنس على ثلاثة أقسام بعيد لاجنس فوقه كالجوهر ويسمى الجنس العالي وجنس الاجناس ، وقريب لاجنس تحته وهو الأسفل والأخير كالحيوان للانسان ومتوسط وهو ما بينهما كالجسم وقولنا والكليات البيت أي والكليات خمسة بلانقص ولازيادة بدليل الحصر المتقدم وجنس ومابعده خبر مبتدإ محذوف أي وهو جنس إلى آخره وحذف لفظ العام الذي هو نعت لعرض العلم به وحذفت تاء الخاصة للترخيم وإن لم تكن منادى إلا أنها تصلح للنداء فرخمت للضرورة كقول امرئ القيس :

لنعم الفتى تعشو إلى ضوء ناره ... طريف بن مال ليلة الجوع والخصر

وأول في البيت الثاني مبتدأ نكرة والمسوغ التفصيل ولا في قوله بلا شطط زحلقت عن محلها والشطط الزيادة كما في حديث لها مهر مثلها لاوكس ولاشطط أي لانقص ولازيادة واو للتقسيم وبالله التوفيق

(فصل في نسبة الألفاظ للمعاني)

وَنِسْبَةُ الْأَلْفَاظِ لِلْمَعَانِي ... خَمْسَةُ أَقْسَامٍ بِلَا نُقْصَانِ

تَوَاطُؤٌ تَشَاكُكٌ تَخَالُفُ ... وَالْاشْتِرَاكُ عَكْسُهُ التَّرَادُفُ

إعلم أن نسبة الكلي إلى معناه خمسة أقسام وهي التواطؤ والتشاكك والتخالف والاشتراك والترادف لانه إما أن تستوي أفراده فيه كالانسان بالنسبة إلى أفراده فمتواطئ لتوافق أفراد معناه فيه وإما أن يكون بعض معانيه أولى من البعض كالبياض فإن معناه في الثلج أولى منه في العاج وإما أن يكون بعض

(قوله والكليات) بتخفيف الياء للوزن وقوله خمسة دون انتقاص أي ودون زيادة ففي كلام المصنف اكتفاء على حد قوله تعالى سرابيل تقيكم الحر انحصار الكليات في الخمسة أن الكلي إما جزء من الماهية وهو الجنس والفصل وإما تمامها وهو النوع وإما خارج عنها وهو الخاصة والعرض العام ، واعلم أنه قد استعمل بعض المولدين في الرجز زيادة حرف ساكن آخر الشطر الاول وآخر الشطر الثاني كما هنا لكن العروضيون لم يذكروه بل ظاهر كلامهم منعه وعلى تسليم أنه يسمى تذييلا فالتذييل الجائز خاص بمجزو البسيط والكامل والمتدارك بناء على طريقة من أثبته وكأن من استعمله تسامح لشبه مستفعلن آخر مشطور الرجز بمستفعلن آخر مجزو ماذكره اه باجوري

معانيه اقدم من البعض كالوجود فان معناه فى الواجب قبله فى الممكن فمشكك لتشكيكه الناظر فى أنه متواطىء نظراً إلى اشتراك جهة الافراد فى أصل المعنى أو غير متواطئ نظراً إلى جهة الاختلاف ، وإما أن يتعدد اللفظ والمعنى كالانسان والفرس فمتباين أى أحد اللفظين مباين للآخر لتباين معناهما وإما أن يتحد المعنى دون اللفظ كالانسان والبشر فمترادف لترادفهما أى لتواليهما على معنى واحد وإما أن يتحد اللفظ دون المعنى كالعين فمشترك لاشتراك المعنى فيه

وَاللَّفْظُ إِمَّا طَلَبٌ أَوْ خَبَرُ ... وَأَوَّلٌ ثَلَاثَةٌ سَتُذْكَرُ

أَمْرٌ مَعَ اسْتِعْلَا وَعَكْسُهُ دُعَا ... وَفِي التَّسَاوِي فَالْتِمَاسٌ وَقَعَا

أعنى أن اللفظ المركب قسمان طلب وخبر والطلب إن كان فعلا كان مع الاستعلاء أمراً ومع الخضوع دعاء ومع التساوى التماسا وإن لا فإن لم يحتمل صدقا ولا كذباً كان تنبيها وكل ذلك إنشاء ولا كلام للمناطقة فى الانشاء لأن الصدق والكذب لا يعرضان له ومدار فنهم عليهما والخبر ما يحتمل الصدق والكذب لذاته وسيأتى إن شاء الله تعالى

(فصل فى بيان الكل والكلية والجزء والجزئية)

الْكُلُّ حُكْمُنَا عَلَى الْمَجْمُوعِ ... كَكُلِّ ذَاكَ لَيْسَ ذَا وُقُوعِ

وَحَيْثُمَا لِكُلِّ فَرْدٍ حُكِمَا ... فَإِنَّهُ كُلِّيَّةٌ قَدْ عُلِمَا

وَالْحُكْمُ لِلْبَعْضِ هُوَ الْجُزْئِيَّهْ ... وَالْجُزْءُ مَعْرِفَتُهُ جَلِيَّهْ

قد تقدم بيان الكلى والجزئى ونتكلم هنا على اصطلاحهم فى الكل والكلية والجزء والجزئية فالكل هو الحكم على المجموع كقولنا كل بنى تميم يحملون الصخرة وكقوله تعالى ويحمل عرش ربك فوقهم يومئذ ثمانية والكلية هى الحكم على كل فرد ككل بنى تميم يأكل الرغيف والجزئية هى الحكم على بعض الافراد والجزء ماتركب منه ومن غيره كل وقولنا * ككل ذاك ليس ذا وقوع * إشارة إلى ماتوول به حديث ذى اليدين أقصرت الصلاة أم نسيت يارسول الله قال كل ذلك لم يقع أى مجموعه وإلا فبعضه وقع ويروى أن الراوى قال بل بعضه وقع واللام فى قولنا لكل فرد بمعنى أى وحيثما حكمنا على كل فرد فذلك الكلية واللام فى البعض كذلك أيضاً وفى البيت الاول نقل الحديث بالمعنى والجمهور على جوازه للعارف ، وقال الماوردى إن نسى اللفظ جاز وإلا فلا ، وقيل بجوازه بلفظ مرادف وقيل بجوازه إن كان موجبه علما وقيل بالمنع مطلقا والله الهادى للصواب

(فصل فى المعرفات)

لما فرغ من الكلام على مبادى التصورات ومايتعلق بها شرع الآن يتكلم على مقاصد التصورات ولما كان التصديق مسبوقا بالتصور طبعاً بدأ بمبادئ التصورات ومقاصدها وضعاً وسيأتى الكلام على التصديقات إن شاء الله تعالى * واعلم أن مدار هذا الفن على العلم إذ العلم تصور أو تصديق معه تصور ولا يتوصل إلى التصور إلا بالقول الشارح وهو الحدود كما أنه لا يتوصل إلى التصديق إلا بالحجة وهى البراهين ثم تلك الحدود والبراهين لها صورة ومادة وغاية فمادتها معرفة الكليات الخمس ومايتعلق بها وتقدم الكلام عليها ، وغايتها معرفة المحدود * وها نحن نتكلم على صورته وكيفية تركيبه فى هذا الفصل وذكر الغزالى فى المستصفى قولين هل الحد عين المحدود أو خلافه وجعله القرافى لفظياً قائلا هو غيره إن أريد به اللفظ وعينه إن أريد به المعنى ، والمعرف للشىء هو الذى يلزم من تصوره تصوره أو امتيازه عن غيره قال ولا يجوز أن يكون نفس الماهية لأن المعرف موجود قبل المعرف والشىء لا يعلم قبل نفسه ، ولا أعم لقصوره عن إفادة التعريف ولا أخص لكونه أخفى فهو مساويه فى العموم والخصوص انتهى كلام القرافى

(قوله واللفظ) أى المعهود وهو المستعمل وقوله إما طلب أو خبر أى أو تنبيه والاول ما دل على الطلب النفسى والثانى ما احتمل الصدق والكذب والثالث ما دل على تمن أو ترج أو نحو ذلك ولا يرد على الاول قولك لمن معه ماء أنا عطشان ونحوه لأن دلالته على الطلب ليست بذاته بل بقرينة المقام (قوله وأول ثلاثة الخ) لا يخفى أن الأول فى كلامه هو الطلب وهو يشمل طلب الفعل كاضرب وطلب الترك كلا تضرب وظاهر سياق المصنف أن هذا التقسيم جار فى كل منهما لكن قد يمنع من ذلك قوله أمر مع استعلا لانه لا يظهر إلا فى طلب الفعل إذ طلب الترك لا يسمى أمراً إلا أن يقال إنه مبنى على أن طلب الترك طلب لفعل الضد اه باجورى

معرف على ثلاثة قسم حد ورسمي ولفظي علم فالحد بالجنس وفصل وقعا

والرسم بالجنس وخاصة معا وناقص الحد بفصل أو معا جنس بعيد لا قريب وقعا

وناقص الرسم بخاصة فقط أو مع جنس أبعد قد ارتبط

وما بلفظي لديهم شهرا تبديل لفظ برديف أشهرا

اعلم أن المعرف على ثلاثة أقسام : حقيقي ، ورسمي ، ولفظي : فالحقيقي قسمان تام وناقص فالتام ذكر الجنس القريب والفصل كالحيوان الناطق للإنسان والناقص ذكر الفصل فقط أو مع جنس بعيد وسمي هذا النوع حقيقياً لأنه مشتمل على الأوصاف الذاتية التي تركبت منها الحقيقة فنسب للحقيقة لهذا المعنى والرسمي قسمان تام وناقص فالتام ذكر الجنس القريب والخاصة كالحيوان الضاحك للإنسان والناقص ذكر الخاصة وحدها أو مع جنس بعيد كالضاحك بالقابلية لا بالفعل والخاصة معنى كلي يلزم الشيء ولا يوجد في غيره وهي خارجية بخلاف الفصل والجنس فإنهما ذاتيان كما تقدم ويعرف ذلك بوضع اللغة وفرض العقل واللفظي تبديل لفظ بلفظ مرادف له أشهر منه عند السامع كالقمر للبر والتقييد بالسامع زاده العراقي لعروض انعكاس الشهرة في اللغة

(تنبيه) الحد لغة المنع والرسم العلامة ، ومنه قول جميل بن معمر :

رسم دار وقفت في طلله * كدت أقضي الحياة من جلله

أي علاماتها وآثارها من رماد ونحوه وسمي الحد التام تاما لكونه بالذاتيات والناقص منه أي من الحد ما كان ببعض الأجزاء وسمي ناقصاً لنقص بعضها فالتام هو الكاشف للحقيقة كلها والرسم إنما هو باللوازم الخارجية وسمي بذلك لكونها علامة على الحقيقة لا كاشفة لها وفي هذا المحل كلام وبحث يطول تتبعه فليطالع في محله من المطولات وقولنا معرف في البيت الأول مبتدأ وحذفت منه أل للضرورة وقولنا ناقص الحد وناقص الرسم دليل على أن المراد في البيت الثاني الحد التام والرسم التام وهذا من الحذف من الأوائل لدلالة الأواخر وهو واقع في العربية كعكسه وأزلنا تضعيف الصاد من الخاصة للضرورة كقول ابن البناء . مهما ترى مادة الموضوع . خفف دال المادة للضرورة وقولنا مع جنس أبعد صرف أبعد للضرورة وارتبط معناه اقترن وقولنا وما بلفظي البيت ما موصولة مبتدأ صلتها شهر وفصل بين الصلة والموصول بالظرف والمجرور لأن العرب توسعت في الظروف والمجرورات ما لم تتوسع في غيرها والخبر تبديل الخ ورديف صفة لموصوف محذوف أي بلفظ رديف وأشهر صفة لرديف وحذف لفظ منه للعلم به وتقدير البيت والمعرف الذي اشتهر في اصطلاحهم باللفظي هو تبديل لفظ بلفظ مرادف له أشهر منه (تنبيه) ما ذكرنا من التعريف بالفصل وحده أو الخاصة وحدها مبني على القول بجواز التعريف بالمفرد وقال الزركشي والأصح خلافه ولذلك عدوا التعريف من الأقوال المؤلفة (فائدة) قيل أربعة لا يقام عليها برهان ولا تطالب بدليل وهي الحدود والعوائد والإجماع والاعتقادات الكامنة في النفس فلا يقال ما الدليل على صحتها في نفس الأمر ولا يقال ما الدليل على صحة هذا الحد وإنما يرد بالنقض والمعارضة والله الموفق للصواب

وشرط كل أن يرى مطردا منعكسا وظاهرا لا أبعدا ولا مساويا ولا تجوزا

بلا قرينة بها تحرزا ولا بما يدرى بمحدود ولا مشترك من القرينة خلا

(قوله وشرط كل الخ) ظاهر كلامه اعتبار ما ذكره من الشرط في اللفظي كغيره وتعقبه بعضهم بأنه لا معنى لاشتراط هذه الأمور فيه لأنه لا يعقل تخلف شيء منها عنه إذ لا يمكن أن يكون لفظ الرديف الأشهر غير جامع ولا غير مانع لأن مدلوله عين مدلول اللفظ غير الأشهر ولا يمكن أن يكون دون المعرف ولا مساوياً لأن الفرض أنه أشهر منه ولا مجازاً لأن المجاز والحقيقة ليسا مترادفين ولا يمكن أيضا دخول الدور فيه كما صرح به ابن قاسم في الآيات وهكذا الباقي اه وهو وجيه لكن ناقش بعض المحققين في قوله وهكذا الباقي بأنه يمكن أن يكون اللفظ الأشهر مشتركا بين معنى رديفه غير الأشهر وبين معنى آخر وبهذا يعلم ما في قوله لأنه لا يعقل تخلف شيء منها عنه فليتأمل اه باجوري

وَعِنْدَهُم مِنْ جُمْلَةِ ٱلْمَرْدُودِ ... أَنْ تَدْخُلَ ٱلْأَحْكَامُ فِي ٱلْحُدُودِ ... وَلَا يَجُوزُ فِي ٱلْحُدُودِ ذِكْرُ أَوْ

وَجَائِزٌ فِي ٱلرَّسْمِ فَٱدْرِ مَارَوَوْا

اعلم أنه يشترط فى كل واحد من المعرفات أن يكون جامعاً لأفراد الحدود وهو معنى مطرداً ومانعاً من دخول غيره فى الحدود وهو معنى منعكساً هذا معناه عند القرافى وقال الغزالى وابن الحاجب المطرد المانع والمنعكس الجامع وهو الجارى على ألسنة الفقهاء. وأن يكون أظهر من المحدود لا أخفى منه ولا مساوياً له فالخفى كقولنا ماهو البر فتقول الحنطة والمساوى كقولنا المتحرك ماليس بساكن ويجتنب فيها أيضاً الألفاظ الغريبة والمشتركة والمجازية وكل مافيه إجمال قال الغزالى إلا إذا كانت قرينة تدل على تفصيله فيجوز ولا يجوز أيضا بما تتوقف معرفته على معرفة المحدود للزوم الدور قالوا كالعلم لا يقال فيه معرفة المعلوم لأن المعلوم مشتق من العلم والمشتق لا يعرف إلا بعد معرفة المشتق منه فمعرفة المعلوم إذن تتوقف على معرفة العلم والعلم على معرفة المعلوم فجاء الدور وقال الزركشى لا يلزم الدور من الاشتقاق بمعنى لاختلاف جهة التوقف أو لكونه معية وذلك يخرج عن الدور ويجتنب أيضاً فى الحدود دخول الحكم لأن التصديق فرع التصور والتصور فرع الحد فيلزم الدور ولا يجوز أيضاً دخول أو فى الحقيقى قال الأصبهانى لئلا يلزم أن يكون للنوع الواحد فصلان على البدل وذلك محال وأما فى الرسم فجائز وقولنا وشرط كل البيت شرط مبتدأ وتنوين كل للعوض عن اسم وأن وصلتها خبر ومطرد احال من ضمير يرى ومنعكساً كذلك وقولنا لا أبعدا أى لا أبعد منه فى الفهم لكونه أخفى وتقديم الابعد أولى من تقديم مساويا لانه إذا كان يتحرز فيه من التحديد بالمساوى فلأن يتحرز فيه من التحديد بالاخفى أحرى وقولنا ولا تجوزا أى ولا بلفظ تجوز فهو على حذف مضاف وتحرز على صيغة المجهول نعت لقرينة ويدرى أى يعرف وقولنا أن تدخل الاحكام فى الحدود فى محل المبتدأ ومن جملة خبر مقدم وقولنا جائز فى الرسم خبر مبتدإ محذوف أى وذكر أو جائز وقولنا فادر ماروروا أى فاعلم ماروه من التعليل والفرق بين الحقيقى والرسمى وهو ما تقدم من أن النوع الواحد لا يكون له فصلان ويكون له خواص كثيرة فيجوز فى قولنا الحيوان الضاحك أو الكاتب لا فى الحيوان الناطق ولا يجوز أيضاً جعل جزء المحدود جنساً له كالعشرة خمسة وخمسة وبالله التوفيق

(باب فى القضايا وأحكامها)

لما فرغ من الكلام على مبادئ التصورات ومقاصدها . وهو الجزء الاول طفق الآن يتكلم على مبادئ التصديقات . وسيأتى الكلام على مقاصدها إن شاء الله تعالى * واعلم أنه لا يتوصل إلى التصديق إلا بالحجة كما مر . ولها أيضا مادة وصورة وغاية . فغايتها أنها تفيد معرفة صحيح التصديق من سقيمه كما أن القول الشارح يفيد معرفة صحيح التصور من سقيمه وسيأتى الكلام إن شاء الله تعالى على صور الحجج . ولنتكلم الآن على مبادئها وبالله التوفيق

مَا ٱحْتَمَلَ ٱلصِّدْقَ لِذَاتِهِ جَرَى ... بَيْنَهُمُ ... قَضِيَّةً ... وَخَبَرَا

قد تقدم أن اللفظ المركب قسمان طلب وخبر وقد قدمنا الكلام على الطلب . وها نحن نتكلم على الخبر . اعلم رحمك الله تعالى أن ما يحتمل الصدق والكذب لذاته يسمى فى الاصطلاح قضية وخبرا وإنما قلنا لذاته ليدخل نحو السماء تحتنا والارض فوقنا فإن هذا بالنظر إلى تركيبه يحتملها وإنما جزمنا بكذبه لمشاهدة نقيضه والله تعالى الموفق للصواب

(قوله ما احتمل الخ) ماواقعة على اللفظ الشامل لجميع الالفاظ فهى جنس وخرج بقوله احتمل الصدق مالم يحتمله كزيد وعمرو وكغلام زيد وبقوله لذاته ما احتمله لا لذاته بل للازمه كالإنشاءات من الامر والنهى وغيرهما فإن قولك اسقنى مثلا وإن احتمل الصدق لكن لا لذاته بل لما استلزمه من قولك أنا طالب للسقيا منك ودخل بهذا القيد ما قطع بصدقه أو بكذبه فالاول أخبار الله وأخبار رسله والأخبار المعلوم صدقها بضرورة العقل نحو الواحد نصف الاثنين والثانى كأخبار مسيلمة الكذاب فى دعواه النبوة والأخبار المعلوم كذبها بضرورة العقل نحو الواحد نصف الاربعة لأن ذلك يحتمل الصدق لذاته وإن قطع بصدقه أو كذبه لشىء آخر وبهذا تعلم أن القيد المذكور لكل من الإخراج والإدخال اه باجورى

ثُمَّ الْقَضَايَا عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ شَرْطِيَّةٌ حَمْلِيَّةٌ وَالثَّانِي كُلِّيَّةٌ شَخْصِيَّةٌ وَالْأَوَّلُ

إِمَّا مُسَوَّرٌ وَإِمَّا مُهْمَلُ وَالسُّورُ كُلِّيًّا وَجُزْئِيًّا يُرَى وَأَرْبَعٌ أَقْسَامُهُ حَيْثُ جَرَى

إِمَّا بِكُلٍّ أَوْ بِبَعْضٍ أَوْ بِلَا شَيْءٍ وَلَيْسَ بَعْضُ أَوْ شِبْهٌ جَلَا وَكُلُّهَا مُوجَبَةٌ وَسَالِبَهْ

فَهِيَ إِذًا إِلَى الثَّمَانِ آيِبَهْ

يعني أن القضية قسمان شرطية وحملية: والحملية إما شخصية وهي التي يكون المحكوم عليه فيها جزئياً معيناً كزيد كاتب. وإما أن تتميز جزئيته بذكر السور كبعض الإنسان كاتب فهي المحصورة الجزئية. أو تتميز كليته بذكره ككل إنسان حيوان فالمحصورة الكلية. وإما أن تكون مهملة كالإنسان كاتب وهي في قوة الجزئية لتحققها فيها فلذلك أربع وكلها إما موجبة أو سالبة فصارت ثمانية * واعلم أن السور هو اللفظ الدال على كمية الأفراد وهو أربعة أقسام سور إيجاب كلي ككل إنسان حيوان وسور إيجاب جزئي كبعض الانسان حيوان. وسور سلب كلي كلا شيء من الانسان بحجر. وسور سلب جزئي كليس بعض الانسان بحجر فهذه الاربع هي معاني السور وغلب التعبير باللفظ المذكور ويجوز التعبير بغيره مع حفظ معناه ولذلك قال أو شبه جلا أي ظهر معناه فيه وقوله ثم القضايا البيت ثم للترتيب الذكري خاصة وحملية معطوف على شرطية وحذف العاطف ضرورة * والثاني أي والقسم الثاني من قسمي القضايا وهو الحملية قسمان أيضا كلية وشخصية وحذف العاطف أيضا للضرورة. والاول أي والقسم الاول من قسمي الحملي وهو الكلي قسمان أيضا إما مسور أي تقدمه سور كلي أو جزئي. وإما مهمل أي لم يسبقه سور كلي ولا جزئي. وقولنا أربع حذفت التاء من أربع وإن كان المعدود مذكراً للضرورة أي وأقسام السور أربعة حيث وجد وقولنا وكلها البيت أي وكل تلك القضايا الاربع إما موجبة أو سالبة صارت ثمانية من ضرب اثنين في أربعة. وآيبة أي راجعة

وَالْأَوَّلُ الْمَوْضُوعُ بِالْحَمْلِيَّهْ وَالْآخِرُ الْمَحْمُولُ بِالسَّوِيَّهْ

لما فرغ من تقسيم الحملية أخذ يتكلم على تسمية جزئيها ويعني أن المناطقة اصطلحوا على تسمية المحكوم عليه وهو الجزء الاول موضوعا والمحكوم به وهو الجزء الآخر محمولا وهذا معنى قولنا والاول الموضوع البيت أي والجزء الاول وهو المحكوم عليه يسمى موضوعا والجزء الآخر وهو المحكوم به يسمى محمولا * فإن قلت لم سمي هذا أولا وهذا آخرا مع أنا قد نجد المحكوم به مقدما كقام زيد فالجواب أنه وإن كان مقدما وضعا فهو متأخر طبعا (تنبيه) الحملية هي التي ينحل طرفاها إلى مفردين وهي ثمانية كما تقدم والشرطية هي التي ينحل طرفاها إلى جملتين وإليه أشار بقوله:

وَإِنْ عَلَى التَّعْلِيقِ فِيهَا قَدْ حُكِمْ فَإِنَّهَا شَرْطِيَّةٌ وَتَنْقَسِمْ أَيْضًا إِلَى شَرْطِيَّةٍ مُتَّصِلَهْ

وَمِثْلُهَا شَرْطِيَّةٌ مُنْفَصِلَهْ جُزْءَاهُمَا مُقَدَّمٌ وَتَالِي أَمَّا بَيَانُ ذَاتِ الِاتِّصَالِ

مَا أَوْجَبَتْ تَلَازُمَ الْجُزْأَيْنِ وَذَاتُ الِانْفِصَالِ دُونَ مَيْنِ مَا أَوْجَبَتْ تَنَافُرًا بَيْنَهُمَا

أَقْسَامُهَا ثَلَاثَةٌ فَلْتُعْلَمَا مَانِعُ جَمْعٍ أَوْ خُلُوٍّ أَوْ هُمَا وَهُوَ الْحَقِيقِيُّ الْأَخَصُّ فَاعْلَمَا

(قوله وتنقسم الخ) قسمها المصنف إلى متصلة ومنفصلة وكل منهما ينقسم إلى مخصوصة وكلية وجزئية ومهملة فالاولى ما حكم فيها على وضع معين من الأوضاع الممكنة أي حال معين من الأحوال الممكنة مثالها متصلة نحو إن جئتني الآن أكرمتك ومنفصلة نحو زيد الآن إما كاتب أو غير كاتب والثانية ما ذكر فيها ما يدل على تعميم جميع الأوضاع مثالها متصلة كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ومنفصلة دائماً إما أن يكون العدد زوجا أو فرداً والثالثة ما ذكر فيها ما يدل على تعميم بعض الأوضاع مثالها متصلة قد يكون إذا كان هذا حيواناً كان إنساناً ومنفصلة قد يكون إما أن يكون الشيء حيوانا أو فرسا والرابعة ما لم يذكر فيها شيء من ذلك مثالها متصلة إن كان هذا إنسانا كان حيوانا ومنفصلة إما أن يكون العدد زوجا أو فرداً فتنبه اهـ باجوري

القضية الشرطية هي التي يحكم فيها على التعليق أي وجود إحدى قضيتها معلق على وجود الاخرى أو على نفيها وهي قسمان متصلة ومنفصلة والجزء الاول منهما يسمى مقدماً والثاني تاليا فالمتصلة هي التي يحكم فيها باللزوم قضية لاخرى أو لا لزومها وهي التي توجب التلازم بين جزأيها نحو لوكان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا وكقولنا إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فجزآها متلازمان والمنفصلة هي التي يحكم فيها بامتناع اجتماع قضيتين فأكثر في الصدق وهي التي جزآها متعاندان نحو العالم إما قديم أو حادث وزيد إما حي أو ميت وهي على ثلاثة أقسام مانعة الجمع نحو هذا العدد إما مساو لذلك أو أكثر فيمتنع اجتماعهما ويمكن الخلو عنهما بأن يكون أقل، ومانعة الخلو نحو إما أن يكون زيد في البحر وإما أن لا يغرق فيمكن الجمع بينهما بأن يكون في البحر ولا يغرق ويمتنع خلوه عنهما بأن لا يكون في البحر ويغرق ومانعتهما كالعدد إما زوج أو فرد فيمتنع اجتماع الزوج والفرد في عدد واحد ويمتنع خلوه عنهما، وهذا القسم هو الحقيقي وهو أخص من قسميه لأنه مهما حكم فيه بالتنافر بين طرفيه وضعا ورفعا فإنه يشاركه في مثاله مانع الجمع لصدقه عليه ومانع الرفع لصدقه عليه ويبقى كل قسم منهما مختصاً بمثاله فهما أعم وهو أخص منهما. وقلنا وإن على التعليق البيت إن شرطية وحكم شرطها والجواب فإنها ولذلك قرن بالفاء. وجوباً لأنه لا يصلح لأن يكون شرطاً وأيضاً منصوب على المصدرية من آض يئيض أيضاً إذا رجع. وقولنا أما بيان ذات الاتصال البيت جواب أما ما أوجبت تلازم وحذفت الفاء من جوابها وذلك واقع نثراً ونظماً أما نثراً فكما وقع في خطبته ﷺ أما بعد ما بال رجال. وأما نظماً فكقول الشاعر:

فأما القتال لا قتـــال لديكم ولكن سيراً في عراض المواكب

فحذفت الفاء من قوله لا قتال وهو جواب أما وقولنا أوهما أي أو مانعتهما أي مانعة الجمع والخلو والله أعلم

﴿فصل في التناقض﴾

لما فرغ من القضايا وأقسامها طفق يتكلم على أحكامها. فمن ذلك التناقض وهو اختلاف قضيتين بالايجاب والسلب بحيث يقتضي لذاته أن تكون إحداهما صادقة والاخرى كاذبة والله أعلم

تَنَاقُضٌ خُلْفُ الْقَضِيَّتَيْنِ فِي كَيْفٍ وَصِدْقُ وَاحِدٍ أَمْرٌ قُفِي
فَإِنْ تَكُنْ شَخْصِيَّةً أَوْ مُهْمَلَهْ فَنَقْضُهَا بِالْكَيْفِ أَنْ تُبَدِّلَهْ
وَإِنْ تَكُنْ مَحْصُورَةً بِالسُّورِ فَانْقُضْ بِضِدِّ سُورِهَا الْمَذْكُورِ
فَإِنْ تَكُنْ مُوجَبَةً كُلِّيَّهْ نَقِيضُهَا سَالِبَـــةٌ جُزْئِيَّهْ
وَإِنْ تَكُنْ سَالِبَةً كُلِّيَّهْ نَقِيضُهَا مُوجَبَـــةٌ جُزْئِيَّهْ

يعني أن التناقض عبارة عن اختلاف قضيتين في الصدق والكيف وهو الايجاب والسلب فشرطه أن لا يختلفا إلا بالايجاب والسلب ولا بد أن تكون إحدى القضيتين صادقة والاخرى كاذبة فقولنا تناقض مبتدأ وسوغه بالنكرة التفصيل وقولنا فان تكن شخصية الخ . هذه قاعدة تعين في كيفية التناقض على ما اشتهر تقريره وصعب تحصيله وهي أن القضية إما أن تكون عارية عن السور فهذه إن كانت سالبة كان نقضها موجبة كزيد قائم ليس زيد بقائم أو الانسان حيوان والانسان ليس بحيوان وهذا معنى قولنا فنقيضها بالكيف البيت أي فان كانت القضية شخصية أو مهملة فتناقضها بحسب الكيف وهو الايجاب والسلب بأن تبدله فإن كان إيجاباً فتناقضها بحسب أن تبدله سلباً وبالعكس وإما أن تكون مسورة فتناقضها بضد سورها بأن تعوض عن سورها سوراً يناقضها وإليه الاشارة بقولنا وإن تكن محصورة البيت أي وإن كانت القضية محصورة بأن تقدمها سور فتناقضها بذكر نقيض سورها، وأقسام السور أربعة كما تقدم فالمسورات أربع، موجبة كلية ككل إنسان حيوان فنقيضها سالبة جزئية كليس بعض الانسان بحيوان، وسالبة كلية كلا شيء من الانسان بحجر فنقيضها موجبة جزئية نحو بعض الانسان حجر وإن في البيتين شرطية وجوابها نقيضها فحذفت الفاء من جوابها للضرورة كقول حسان رضي الله عنه:

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله سيان

فكان من حقه أن يقول فالله لكن حذف الفاء للضرورة وورد حذفها نثراً كما في الصحيح فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها أي فاستمتع

(فصل فى العكس المستوى)

تكلم فى هذا الفصل على حكم من أحكام القضايا وهو العكس المستوى . فالعكس المستوى عبارة عن تحويل جزأى القضية مع بقاء الصدق والكيف والكم إلا الكلى فيعوض عنه الإيجاب الجزئى وإلى هذا المعنى أشرنا بقولنا :

العَكْسُ قَلْبُ جُزْأَىِ الْقَضِيَّهْ ... مَعَ بَقَاءِ الصِّدْقِ وَالْكَيْفِيَّهْ ... وَالْكَمِّ إِلَّا الْمُوجَبَ الْكُلِّيَّهْ

فَعَوْضُهَا الْمُوجَبَةُ الْجُزْئِيَّهْ ... وَالْعَكْسُ لَازِمٌ لِغَيْرِ مَا وُجِدْ ... بِهِ اجْتِمَاعُ الْخِسَّتَيْنِ فَاقْتَصِدْ

وَمِثْلُهَا الْمُهْمَلَةُ السَّلْبِيَّهْ ... لِأَنَّهَا فِى قُوَّةِ الْجُزْئِيَّهْ

وَالْعَكْسُ فِى مُرَتَّبٍ بِالطَّبْعِ ... وَلَيْسَ فِى مُرَتَّبٍ بِالْوَضْعِ

اعلم أن المقصود من العكس ما كان لازما من جهة الترتيب لا ما يتفق فى بعض الامور وإن لم يلزم فى القانون الكلى وكل قضية يلزمها العكس لمكسها تحويل طرفيها خاصة من غير تغيير كيف ولا كم إلا الموجبة الكلية فتعكس موجبة جزئية لانا لو عكسناها مثل نفسها لم تصدق . والمقصود من هذا الفصل إنما هو ما كان لازماً على جهة الصدق فتقول فى عكس كل إنسان حيوان بعض الحيوان إنسان فلو عكستا مثل نفسها فقلت كل حيوان إنسان لم تصدق ثم إن العكس لازم لكل قضية طبيعية الترتيب إلا التى تجتمع فيها الخستان وهما السالبة والجزئية كليس بعض الحيوان إنسان فلا يصدق عكسها وتلحق بها المهملة السالبة لانها فى قوتها تحقيقا فيها كما مضى ، والسالبة الكلية تنعكس صادقة مثل نفسها كلا شىء من الإنسان بحجر ولا شىء من الحجر بانسان ، والموجبة الكلية تنعكس صادقة موجبة جزئية كما تقدم ، والموجبة الجزئية تنعكس صادقة مثل نفسها أيضاً كبعض الحيوان إنسان وبعض الإنسان حيوان ، والموجبة المهملة كالجزئية الموجبة تنعكس مثل نفسها كالإنسان كاتب والكاتب إنسان ٭ واعلم أن العكس لا يكون إلا فى القضايا ذات الترتيب الطبيعى واليه الإشارة بقولنا : والعكس فى مرتب بالطبع ٭ احترازاً من المنفصلات فإن تحويل طرفيها ليس عكسا لان كلا من طرفيها صالح لأن يكون مقدما وثانيا فلا يتعين ترتيبها إلا بالوضع بخلاف الحلية والمتصلة فان ترتيبها طبيعى وإن انعكس طرفاها فهى مرتبة بالقوة واحترز بالمستوى من عكس النقيض

(باب فى القياس)

لما فرغ من الكلام على ما يتعلق بمبادئ التصديقات شرع يتكلم هنا على مقاصد التصديقات وهى القياس وما يتعلق به ، فالقياس قول مؤلف من قضايا مستلزم بالذات لقول آخر وهو قسمان : الأول مايشتمل على النتيجة أو على نقيضها بالقوة ويسمى اقترانيا وحمليا . والثانى مايشتمل على النتيجة أو نقيضها بالفعل ويسمى استثنائيا وشرطيا

إِنَّ الْقِيَاسَ مِنْ قَضَايَا صُوِّرَا ... مُسْتَلْزِمًا بِالذَّاتِ قَوْلًا آخَرَا ... ثُمَّ الْقِيَاسُ عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ

فَمِنْهُ مَا يُدْعَى بِالِاقْتِرَانِى ... وَهُوَ الَّذِى دَلَّ عَلَى النَّتِيجَةِ ... بِقُوَّةٍ وَاخْتَصَّ بِالْحَمْلِيَّةِ

أى إن القياس عند المناطقة هو المركب من قضايا يستلزم لذاته قول آخر ، والاقترانى منه ما كان

(قوله مع بقاء الصدق) أى على وجه اللزوم ليخرج مالم يكن على وجه اللزوم بل وجه الاتفاق كما فى قولك فى عكس كل إنسان ناطق كل ناطق إنسان فان بقاء الصدق فى ذلك ليس على وجه اللزوم بل أمر اتفق من مساواة المحمول للموضوع بدليل تخلفه فى قولك كل إنسان حيوان لو عكس كلية ولم يقل المصنف مع بقاء الصدق والكذب لانه لا يلزم من كذب الاصل كذب العكس فان قولك كل حيوان إنسان كاذب مع صدق عكسه وهو بعض الإنسان حيوان وبذلك يعلم أن المراد ببقاء الصدق وجوده وإن لم يكن موجوداً فى الاصل كما لا يخفى (قوله والكيفية) أى الايجاب أو السلب وقوله والكم أى الكلية أو الجزئية (قوله إلا الموجب الكلية) استثناء من الاخير وحذف التاء من الموجبة ترخيما للضرورة ٭ فان قيل التعريف لا يدخله الاستثناء لانه للماهية لا للافراد ٭ أجيب بأن هذا ليس تعريفاً بل هو ضابط كما يشعر به كلام المصنف فى شرحه وعلى تسليم أنه تعريف فما ذكر من تدقيقات المناطقة والمصنف لم يعتن بذلك تقريبا وتسهيلا للمبتدى أفاده الملوى فى كبيره اه باجورى

مشتملا على النتيجة أو نقيضها بالقوة نحو العالم متغير وكل متغير حادث وهو خاص بالقضايا الحملية فلهذا سمي حملياً ومستلزما حال من ضمير صورا وقولا معمولا للحال

فَإِنْ تُرِدْ تَرْكِيبَهُ فَرَكِّبَا مُقَدِّمَاتِهِ عَلَى مَا وَجَبَا
وَرَتِّبِ الْمُقَدِّمَاتِ وَانْظُرَا صَحِيحَهَا مِنْ فَاسِدٍ مُخْتَبِرَا
فَإِنَّ لَازِمَ الْمُقَدِّمَاتِ بِحَسَبِ الْمُقَدِّمَاتِ آتِ

أى إذا أردت أن تعلم كيفية تركيب القياس فركب مقدماته على مايجب من اندراج الصغرى تحت الكبرى كما سيأتى من دلالتها على النتيجة ، وتأمل تلك المقدمات هل هى صحيحة أم لا لئلا يفسد القياس فان اللازم بحسب ملزومه ٭ واعلم أنه لابد أن يشتمل على مقدمتين صغرى وكبرى والصغرى مندرجة فى الكبرى أى داخلة فيها ، وإلى هذا المعنى أشرنا بقولنا

وَمَا مِنَ الْمُقَدِّمَاتِ صُغْرَى فَيَجِبُ انْدِرَاجُهَا فِى الْكُبْرَى
وَذَاتُ حَدٍّ أَصْغَرٍ صُغْرَاهُمَا وَذَاتُ حَدٍّ أَكْبَرٍ كُبْرَاهُمَا
وَأَصْغَرٌ فَذَاكَ ذُو انْدِرَاجِ وَوَسَطٌ يُلْغَى لَدَى الْإِنْتَاجِ

أى لابد أن تكون الكبرى أعم من الصغرى وإلا لم يحصل اللزوم إذ يلزم من الحكم على الأعم الحكم على الأخص لا العكس ، ثم اعلم أن الصغرى هى المشتملة على موضوع النتيجة المسمى بالحد الأصغر والكبرى هى المشتملة على محمولها المسمى بالحد الأكبر والطرف المكرر المشترك بينهما يسمى الحد الأوسط وهو الجامع بينهما ، والحد الأصغر مندرج فى الأكبر وعند الانتاج يلغى الحد الأوسط ويبقى الأصغر والأكبر هذا مضمون الأبيات ٭ وقولنا وما من المقدمات البيت ٭ ما موصولة مبتدأ أو خبرها فيجب وصغراهما خبر مبتدإ محذوف وتنوين أصغر وأكبر للضرورة والله الموفق

(فصل فى الأشكال)

الشَّكْلُ عِنْدَ هٰؤُلَاءِ النَّاسِ يُطْلَقُ عَنْ قَضِيَّتَى قِيَاسِ
مِنْ غَيْرِ أَنْ تُعْتَبَرَ الْأَسْوَارُ إِذْ ذَاكَ بِالضَّرْبِ لَهُ يُشَارُ

يعنى أن المناطقة اصطلحوا على تسمية قضيتى القياس من غير اعتبار الأسوار شكلا ومع اعتبارها ضرباً أى نوعا من أنواع الشكل . وقوله عند هؤلاء الناس البيت . الناس بدل أو نعت أو عطف بيان على الوجوه فى المحلي بأل بعد اسم الإشارة ، وعن بمعنى على وقولنا إذ ذاك البيت أى فى وقت اعتبار الأسوار أى يشار لمجموع القضيتين بالضرب فيسمى ضرباً ٭ ثم اعلم أن الأشكال أربعة باعتبار الأوسط وبعضها أقوى من بعض بينتها بقولى :

وَلِلْمُقَدِّمَاتِ أَشْكَالٌ فَقَطْ أَرْبَعَةٌ بِحَسَبِ الْحَدِّ الْوَسَطْ
حَمْلٌ بِصُغْرَى وَضْعُهُ بِكُبْرَى يُدْعَى بِشَكْلٍ أَوَّلٍ وَيُدْرَى
وَحَمْلُهُ فِى الْكُلِّ ثَانِيًا عُرِفْ وَوَضْعُهُ فِى الْكُلِّ ثَالِثًا أُلِفْ
وَرَابِعُ الْأَشْكَالِ عَكْسُ الْأَوَّلِ وَهِىَ عَلَى التَّرْتِيبِ فِى التَّكَمُّلِ

يعنى أن الأشكال بحسب الحد المكرر أربعة أقسام ، لأنه إما أن يكون موضوعاً فى الكبرى محمولا

(قوله فان لازم المقدمات الخ) تعليل لمضمون البيتين قبله وقوله بحسب المقدمات آت ٭ أى آت بطبقها ووفقها من حيث اطراد الصدق كان لازمها كذلك وإن لم تكن مطردة الصدق كان لازمها كذلك وبتقرير كلام المصنف على هذا الوجه اندفع ما قد يقال مقتضى كلامه أنه يلزم من كذب المقدمات كذب لازمها وليس كذلك بل قد يصدق اللازم مع كذب المقدمات كما فى قولك كل إنسان جماد وكل جماد ناطق فان لازمها وهو كل إنسان ناطق صادق ووجه الاندفاع أن المراد أنه يلزم من اطرادها صدقا اطراده صدقا ومن عدم اطرادها صدقا عدم اطراده صدقا وهذا لا ينافى أنه قد يصدق اتفاقا فى المثال المذكور فليتأمل اهـ باجورى

فى الصغرى كالإنسان حيوان والحيوان حادث فهو الشكل الاول المسمى بالنظم الكامل لانه أقواها وهى نرجع اليه فى الحقيقة . وإن كان محمولا فيهما كالانسان حيوان الفرس حيوان فهو الشكل الثانى القريب من الاول لانه وافقه فى طرف الحمل الذى هو أقوى من طرف الوضع . وإما أن يكون موضوعا فيهما كالانسان حيوان الانسان حادث فهو الشكل الثالث لموافقته من طرف الوضع . وإما أن يكون موضوعا فى الصغرى محمولا فى الكبرى وهو عكس الاول كالانسان حيوان الكاتب إنسان فهو الشكل الرابع وهو أضعفها لبعده عن الاول لكونه لم يوافقه لا فى حمل ولا فى وضع وهذا معنى قولنا وهى على الترتيب البيت وأربعة نعت لاشكال وقدم فقط للضرورة

حَيْثُ عَنْ هَذَا النِّظَامِ يُعْدَلُ فَفَاسِدُ النِّظَامِ أَمَّا الْأَوَّلُ

فَشَرْطُهُ الْإِيجَابُ فِى صُغْرَاهُ وَأَنْ تُرَى كُلِّيَّةً كُبْرَاهُ وَالثَّانِ أَنْ يَخْتَلِفَا فِى الْكَيْفِ مَعْ
كُلِّيَّةِ الْكُبْرَى لَهُ شَرْطٌ وَقَعْ وَالثَّالِثُ الْإِيجَابُ فِى صُغْرَاهُمَا وَأَنْ تُرَى كُلِّيَّةً إِحْدَاهُمَا

وَرَابِعٌ عَدَمُ جَمْعِ الْخِسَّتَيْنِ إِلَّا بِصُورَةٍ فَفِيهَا تَسْتَبِينْ
صُغْرَاهُمَا مُوجِبَةٌ جُزْئِيَّهْ كُبْرَاهُمَا سَالِبَةٌ كُلِّيَّهْ

أى إذا عدل عن هذه الاشكال وعن هذا الترتيب فذلك فاسد كما سيأتى إن شاء الله تعالى ثم ذكر شرط إنتاج كل شكل واستغنى عن ذكر ضروبه بذكر شروطه لاستلزامه لذلك والضرب عبارة عن نوع الشكل بحسب تعاقب الاسوار عليه وها نحن نذكر ضروب كل شكل أعنى المنتجة منها ليدولك ما كان حاصلا بالقوة حاصلا بالفعل فشرط إنتاج الشكل الاول إيجاب الصغرى وكلية الكبرى فضروبه المنتجة إذن أربعة ، الاول موجبتان كليتان ككل (ج ب) وكل (ب ا) ينتج كل (ج ا) الضرب الثانى كليتان الصغرى موجبة ككل (ج ب) ولا شىء من (ب ا) ينتج لاشىء من (ج ا) ، الضرب الثالث موجبتان والصغرى جزئية كبعض (ج ب) وكل (ب ا) ينتج بعض (ج ا) . الضرب الرابع الصغرى موجبة جزئية والكبرى سالبة كلية كبعض (ج ب) ولا شىء من (ب ا) ينتج ليس بعض (ج ا) وإنما كانت نتيجة الضرب الاول كل . والثانى لاشىء والثالث بعض . والرابع ليس بعض . لان النتيجة تتبع أخس المقدمتين كما سيأتى . وشرط إنتاج الشكل الثانى اختلاف مقدمتيه بالايجاب والسلب مع كلية الكبرى فضروبه المنتجة أيضا أربع ، الضرب الاول كليتان صغراهما موجبة ككل (ج ب) ولا شىء من (ا ب) . الضرب الثانى كليتان وصغراهما سالبة كلا شىء من (ج ب) وكل (ا ب) فالنتيجة فى هذين الضربين كلية سالبة وهى لاشىء من (ج ا) . الضرب الثالث صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية كبعض (ج ب) ولا شىء من (ا ب) الضرب الرابع صغرى سالبة جزئية وكبرى موجبة كلية كليس بعض (ج ب) وكل (ا ب) فالنتيجة فى هذين الاخيرين سالبة جزئية وهى ليس بعض (ج ب) وشرط إنتاج الشكل الثالث إيجاب الصغرى وكلية إحدى المقدمتين فضروبه المنتجة إذن ستة الضرب الاول كليتان موجبتان ككل (ب ج) وكل (ب ا) ، الضرب الثانى موجبتان صغراهما جزئية كبعض (ب ا) وكل (ب ا) . الضرب الثالث موجبتان صغراهما كلية ككل (ب ج) وبعض (ب ا) فالنتيجة فى هذه الثلاثة موجبة جزئية وهى بعض (ج ا) . الضرب الرابع كليتان صغراهما موجبة ككل (ب ج) ولاشىء من (ب ا) . الضرب الخامس موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى كبعض (ب ج) ولا شىء من (ب ا) . الضرب

(قوله إلا بصورة) أى فى صورة وقوله ففيها تستبين أى ففى تلك الصورة يظهر جمع الخستين فالسين والتاء زائدتان وفى تستبين مع الخستين إسناد الحذو بالواو بعد الذال وهو اختلاف حركة ماقبل الروى بفتح وغيره وهو جائز للمولودين كما نص عليه شيخ الاسلام زكريا فى شرح الخزرجية وقد تقدم أن بعض المولدين استعمل زيادة ساكن فى الرجز آخر الشطر الاول وآخر الشطر الثانى كما هنا وقد مر ماليه فتنبه (قوله وصغراهما الخ) هذا بيان للصورة المستثناة وقد تقدم التمثيل لها فلاتغفل اه باجورى

السادس موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ككل (ب ج) وليس بعض (ج ا) والنتيجة فى هذه الثلاثة الأخيرة سالبة جزئية وهى ليس بعض (ج ا) وشرط انتاج الشكل الرابع عدم اجتماع الخستين فيه ولو فى مقدمة واحدة إلا فى صورة واحدة من ضروبه . وهى أن تكون الصغرى موجبة جزئية فيجب فيها حينئذ أن تكون الكبرى سالبة كلية إذ لو جعلناها موجبة جزئية لم ينتج لعدم دلالة المقدمتين على النتيجة فضروب الرابع المنتجة إذن خمسة الضرب الاول كليتان موجبتان ككل (ب ج) وكل (اب) الضرب الثانى موجبتان صغراهما كلية ككل (ب ج) وبعض (اب) والنتيجة فى هذين الضربين موجبة جزئية وهى بعض (ج ا) . الضرب الثالث كليتان صغراهما سالبة نحو لاشىء من (ب ج) وكل (اب) والنتيجة سالبة كلية وهى لاشىء من (ج ا) الضرب الرابع كليتان صغراهما موجبة ككل (ب ج) ولاشىء من (اب) الضرب الخامس صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية كبعض (ب ج) ولا شىء من (اب) ونتيجة هذين الضربين سالبة جزئية وهى ليس بعض (ج ا)

(تنبيهان الاول) هذه الحروف المذكورة قد اشتهر اصطلاح المناطقة على التعبير بها طلبا للاختصار فمعنى كل (ج ب) مثلا كل إنسان حيوان (الثانى) زعم بعضهم أن الاشكال ثلاثة وأن الرابع هو الاول منها بعينه قدمت فيه الكبرى لموافقته له فى الصورة وليس كذلك إذ الاشكال لا تتغير باعتبار موضوع النتيجة ومحمولها لا يتغير ذلك إلا بتغير النتيجة ولو كان هو الاول لاتحدت نتائجها ونتائج هذا عكس الاول لأن المطلوب فى قولنا كل (ج ب) وكل (ج ا) بعض (اب) ولو جعلناه من الاول لنتج كل (اب) وقولنا والثانى أن يختلفا البيت حذفت الياء من لفظ الثانى للوزن وذلك جائز حتى نثرا كقوله تعالى الكبير المتعال ، والثانى مبتدأ وأن صلتها مبتدأ ثان وله شرط خبره وقولنا إلا فى صورة البيت أى شرط الرابع انتفاء اجتماع الخستين أى السلب والجزئية إلا فى صورة ففيها تستبين الخستان أى تظهر فيها لزوما وقولنا صغراهما موجبة البيت أى وتلك الصورة أن تكون صغراهما كذا الخ والله الموفق للصواب

فَمُنْتِجٌ لِأَوَّلٍ أَرْبَعَةٌ   كَالثَّانِ ثُمَّ ثَالِثٌ فَسِتَّةٌ
وَرَابِعٌ بِخَمْسَةٍ قَدْ أَنْتَجَا   وَغَيْرُ مَا ذَكَرْتُهُ لَنْ يُنْتِجَا

وَتَتْبَعُ النَّتِيجَةُ الْأَخَسَّ مِنْ * تِلْكَ الْمُقَدِّمَاتِ هٰكَذَا زُكِنْ * وَهٰذِهِ الْأَشْكَالُ بِالْحَمْلِيِّ مَا مُخْتَصَّةٌ وَلَيْسَ بِالشَّرْطِيِّ * وَالْحَذْفُ فِى بَعْضِ الْمُقَدِّمَاتِ * أَوِ النَّتِيجَةُ لِعِلْمٍ آتٍ

يعنى أن ضروب الشكل الاول المنتجة أربعة كما تقدم والضروب المنتجة للثانى أربعة أيضا وهذا معنى قولنا كالثانى أى كعدد ضروب الثانى فهو على حذف مضافين ثم قال ثالث فستة أى ثم الشكل الثالث ضروبه المنتجة ستة فثم للترتيب الذكرى ، ثم قال ورابع البيت أى والشكل الرابع منتج خمسة ضروب فرابع مبتدأ نكرة والمسوغ التفصيل وقوله وغير ما ذكرته الخ أى هذا الذى ذكرته من ضروب الاشكال إنما هو المنتج وإلا فضروب كل شكل منتجها وعقيمها ستة عشر لأن كل مقدمة لا بد أن تكون مسورة بأحد الاسوار الاربعة ثم تتعاقب الاسوار فيقع بعضها فى محل الآخر أربع تعاقبات وأربعة فى أربعة بستة عشر لكن ما فصلناه منها منتج وغيره عقيم وليس هذا المختصر محلا لاستيفاء عقيمها وأيضا فهذا المختصر وضعناه فى معظم أوقات العجلة والضيق وذلك فى وسط الشتاء سنة ٩٤١ وقد وضع أهل هذا الفن لتفصيل المنتج من العقيم جداول فلتطالع فى محلها وغرضنا الاختصار

(قوله وهذه الاشكال الخ) الباء داخلة على المقصورة عليه فالمعنى أن الاشكال الأربعة المذكورة مقصورة على الحملى ولا تتعداه إلى الشرطى وهذه طريقة للمصنف والراجح أنها لا تختص بالحملى بل تكون فى الشرطى أيضا لأن جعل الحد الوسط تاليا فى الصغرى مقدما فى الكبرى يسمى شكلا أول وجعله تاليا فيهما يسمى شكلا ثالثا وجعله مقدما فى الصغرى تاليا وفى الكبرى يسمى شكلا رابعا فمثال الاول أن تقول كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وليس ألبتة إذا كان النهار موجودا فالليل حاصل وعلى هذا فالقياس (قوله بالحملى) أى بالقياس الحملى ويحتمل أن المراد كما أشار اليه الشيخ الملوى بالقضية الحملية وعليه فتذكير المصنف لتأويل القضية بالقول اه باجورى

وقولنا وتتبع النتيجة الاخس البيت هو السلبية والجزئية وزكن أى علم . ثم اعلم أن الاشكال مختصة بالقياس الحملى واليه أشار بقوله وهذه الاشكال البيت ثم اعلم أنه يجوز حذف بعض المقدمات للعلم بها وهكذا النتيجة وإليه الإشارة بقولنا والحذف البيت والحذف مبتدأ وخبره آت فمثال حذف الصغرى هذا يحد لأن كل زان يحد ومثال حذف الكبرى هذا يحد لانه زان ومثال حذف النتيجة هذا زان وكل زان يحد وهذا رمان وكل رمان يحبس الفىء

وَتَنْتَهِى إِلَى ضَرُورَةٍ لِمَا مِنْ دَوْرٍ اوْ تَسَلْسُلٍ قَدْ لَزِمَا

يعنى أن المقدمات لابد أن تنتهى إلى ضرورة قاطعة للدور والتسلسل اللازمين لذلك وهما مستحيلان والدور توقف كل واحد من الشيئين على الآخر والتسلسل توقف الشىء على أشياء غير متناهية واللام فى قولنا لما للتعليل ومن لبيان الجنس وهو مصدوق ما

﴿ فصل فى الاستثنائى ﴾

هذا هو القسم الثانى من قسمى القياس وهو القياس الشرطى المسمى بالاستثنائى وهو قسمان أيضا متصل ومنفصل . فالمتصل هو الذى يحكم فيه بلزوم قضية أخرى أو لا لزومها وهو الذى يكون فيه حرف شرط نحو لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا وتسمى المقدمة المشتملة على الشرط شرطية والأخرى استثنائية ولا يجوز أن يكون المقدم أعم من التالى كما لا يكون الموضوع أعم من المحمول إذ يلزم من الحكم على الأعم الحكم على الأخص لا العكس

وَمِنْهُ مَا يُدْعَى بِالاسْتِثْنَائِى يُعْرَفُ بِالشَّرْطِ بِلاَ امْتِرَاءِ
وَهْوَ الَّذِى دَلَّ عَلَى النَّتِيجَةِ أَوْ ضِدِّهَا بِالفِعْلِ لاَ بِالقُوَّةِ

أى من القياس قسم يسمى بالقياس الاستثنائى وهو المعروف بالشرطى لكونه مركبا من قضايا شرطية وهو المشتمل على النتيجة أو نقيضها بالفعل نحو لو كان النهار موجودا لكانت الشمس طالعة ولو لم يكن النهار موجودا لما كانت الشمس طالعة والنتيجة فى الاخير ونقيضها فى الاول مذكوران بالفعل وقولنا بالقوة احترازا من الاقترانى وقد تقدم وقولنا ومنه معطوف على منه المتقدم . ثم اعلم أن المتصل إما أن يستثنى عين مقدمه أو نقيضه أو نقيض التالى أو عينه فاستثناء عين مقدمه ينتج عين تاليه نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهار موجود واستثناء نقيض تاليه يستلزم نقيض مقدمه نحو لو كان فيهما آلهة الآية وأما عكس هاتين الصورتين وهما استثناء نقيض المقدم أو عين التالى فلا يلزم فيهما إنتاج لاحتمال أن يكون التالى أعم من مقدمه إذ يلزم من ثبوت الاخص ثبوت الاعم ومن نفى الاعم نفى الأخص بخلاف العكس فاذا قلت مهما كان هذا إنسانا فهو حيوان فلا يلزم منه لكنه حيوان فهو إنسان فليس بحيوان لما تقدم وإلى هذا أشرنا بقولنا

فَإِنْ يَكُ الشَّرْطِيُّ ذَا اتِّصَالِ أَنْتَجَ وَضْعُ ذَاكَ وَضْعَ التَّالِى
وَرَفْعُ تَالٍ رَفْعَ أَوَّلٍ وَلاَ يَلْزَمُ فِى عَكْسِهِمَا لِمَا انْجَلَى

يعنى إن كان الشرطى متصلا أنتج وضع مقدمه أى ثبوته وضع تاليه وقولنا وضع ذاك إشارة إلى المقدم بدليل ذكر التالى ورفع تاليه ينتج رفع مقدمه بخلاف العكس فلا يلزم فيهما إنتاج وتقدمت الامثلة وقولنا لما انجلى إشارة إلى الفرق بينهما وهو التعليل المذكور قبل فاللام للتعليل وحيث لم يكن التالى أعم بل تساويا لزم من ثبوت هذا ثبوت هذا والعكس وإنما كان كذلك لخصوص المادة لا لخصوص صورة الدليل (تنبيه) حيث يستثنى عين المقدم فأكثر ما يستعمل فى الشرطية بلفظ إن فإنها موضوعة لتعليق الوجود بالوجود وحيث يستثنى نقيض التالى فأكثر ما يؤتى بلو فإنها وضعت لتعليق العدم بالعدم وهذا يسمى قياس الخلف . وهو إثبات المطلوب بإبطال نقيضه ثم اعلم أن القياس المنفصل ما كان مؤلفا من قضايا منفصلة وهى المتعاندة وهى ثلاثة أقسام مانع الجمع والرفع وهو الحقيقى ومانع جمع ومانع رفع فان كان حقيقيا وهو مانع الجمع والرفع نحو العدد إما زوج أو فرد انتج

(قوله وإن يكن منفصلا الخ) أى بأن كانت شرطية منفصلة وقد تقدم أنها إما أن تكون مانعة الجمع والخلو معا وهذا هو القسم الأخص. وإما أن تكون مانعة الجمع فقط . وإما أن تكون مانعة الخلو فقط ولذلك كان القياس المنفصل ثلاثة أقسام الأول مانعهما وهو الأخص وهو ما كانت شرطيته (٤٢) المنفصلة مانعتهما . والثانى مانع الجمع فقط وهو ما كانت شرطيته المنفصلة مانعة الجمع فقط وهو

وضع كل من طرفيه رفع الآخر لامتناع الجمع والعكس لامتناع الخلو وإن كان مانع جمع أنتج وضع أحد الطرفين رفع الآخر لامتناع الجمع بخلاف العكس لامكان الخلو وإن كان مانع الخلو فعكسه أى ينتج رفع أحدهما وضع الآخر لامتناع الخلو لا العكس لامكان الجمع وإليه أشرنا بقولنا :

وَإِنْ يَكُنْ مُنْفَصِلًا فَوَضْعُ ذَا ... يُنْتِجُ رَفْعَ ذَاكَ وَالْعَكْسُ كَذَا

وَذَاكَ فِى الْأَخَصِّ ثُمَّ إِنْ يَكُنْ ... مَانِعَ جَمْعٍ فَبِوَضْعِ ذَا زُكِنْ

رَفْعٌ لِذَاكَ دُونَ عَكْسٍ وَإِذَا ... مَانِعَ رَفْعٍ كَانَ فَهُوَ عَكْسُ ذَا

أى وإن يكن القياس الشرطى منفصلا فوضع كل من طرفيه ينتج رفع الآخر والعكس إن كان حقيقياً هذا معنى قوله وذاك فى الأخص وإن يكن مانع جمع فوضع كل يوجب رفع الآخر دون عكس أى لا يوجب رفع كل وضع الآخر لجواز الخلو وإن كان مانع رفع فهو عكس مانع الجمع كما تقدم وقوله فبوضع الخ جواب إن يكن ورفع نائب فاعل زكن ومانع رفع خبر كان مقدم فهو عكس جواب إذا

(لواحق القياس)

لما فرغ من القياس أى المفرد شرع فيما يلحق به فمن ذلك القياس المركب وهو تركيب مقدمات ينتج بعضها نتيجة يلزم منها ومن مقدمة أخرى نتيجة أخرى إلى هلم جرا وسمى مركباً لكونه من حجج متعددة نحو قولك كل (ج ب) وكل (ب ا) وكل (ا د) وكل (د ط) فكل (ج ط) وهو قسمان متصل النتائج وهو ما تذكر فيه النتائج ومنفصلها وهو ما لم تذكر نتائجها

وَمِنْهُ مَا يَدْعُونَهُ مُرَكَّبَا ... لِكَوْنِهِ مِنْ حُجَجٍ قَدْ رُكِّبَا

فَرَكِّبَنْهُ إِنْ تُرِدْ أَنْ تَعْلَمَهْ ... وَاقْلِبْ نَتِيجَةً بِهِ مُقَدِّمَهْ

يَلْزَمُ مِنْ تَرْكِيبِهَا بِأُخْرَى ... نَتِيجَةٌ إِلَى هَلُمَّ جَرَّا

مُتَّصِلُ النَّتَائِجِ الَّذِى حَوَى ... يَكُونُ أَوْ مَفْصُولَهَا كُلٌّ سَوَا

أى ومن القياس قسما يسمى بالقياس المركب سمى بذلك لتركبه من حجج متعددة ومنه خبر ما تقدم وما موصولة مبتدأ واللام للتعليل وإن شرطية شرطها تردوجوابها محذوف لدلالة ما تقدم قبله عليه وهو قولنا فركبنه هذا مذهب جمهور البصريين ومذهب الكوفيين والمبرد وأبى زيد من البصريين أنه إذا تقدم هو الجواب نفسه والأول أصح وقوله واقلب البيت نتيجة مفعول أول لاقلب والثانى مقدمه ويلزم نعتها ومتصل خبر يكون وحوى أى اشتمل عليها والله الموفق للصواب

وَإِنْ بِجُزْئِىٍّ عَلَى كُلِّىٍّ اسْتُدِلّْ ... فَذَا بِالِاسْتِقْرَاءِ عِنْدَهُمْ عُقِلْ

وَعَكْسُهُ يُدْعَى الْقِيَاسَ الْمَنْطِقِى ... وَهُوَ الَّذِى قَدَّمْتُهُ فَحَقِّقِ

وَحَيْثُ جُزْئِىٌّ عَلَى جُزْئِىٍّ حُمِلْ ... لِجَامِعٍ فَذَاكَ تَمْثِيلٌ جُعِلْ

وَلَا يُفِيدُ الْقَطْعَ بِالدَّلِيلِ ... قِيَاسُ الِاسْتِقْرَاءِ وَالتَّمْثِيلِ

والثالث مانع الخلو وهو ما كانت شرطيته المنفصلة مانعة الخلو فقط. وقد بين المصنف كيفية انتاج كل من هذه الأقسام على الترتيب المذكور فذكر للأول أربع نتائج ولكل من الثانى والثالث نتيجتين كما سيأتى بيانه اهـ باجورى (قوله وعكسه يدعى الخ) أى ومفيد عكسه يدعى الخ كما أشار له الشيخ الملوى فى كبيره وذلك لان عكس ما ذكر هو الاستدلال بالكلى على الجزئى وليس ذلك هو المسمى بالقياس المنطقى وإنما المسمى نفس المقدمتين المستدل بهما فلا بد من تقدير المضاف المذكور فى كلام المصنف (قوله وهو الذى قدمته) فى قوله إن القياس من قضايا صورا الخ (قوله وحيث جزئى على جزئى حمل) باسكان الياء الثانية للوزن وقوله لجامع أى بين المشبه والمشبه به وذلك كما فى قولك النبيذ حرام كالخمر بجامع الاسكار وأركانه أربعة مشبه ويسمى حدا أسفل ومشبه به ويسمى أصلا وحكم ويسمى حدا أكبر وجامع ويسمى حدا أوسط كذا يؤخذ من شرح الملوى الصغير وفى شرحه الكبير أن هذا اصلاح المناطقة لكنه لم يذكر أن المشبه يسمى أصلا فى اصطلاحهم فليراجع اهـ باجورى

نبه في هذه الأبيات على نوعين مما يلحق بالقياس : وهما الاستقراء . والتمثيل . فالاستقراء هو الحكم على كلي لوجوده في أكثر جزئياته كقولنا كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ لأن الإنسان والبهائم والسباع كذلك وهذا لا يفيد القطع لاحتمال عدم العموم كهذا المثال لخروج التمساح من الحيوان وعكس الاستقراء هو الاستدلال بالكلي على الجزء المقيد للقطع وهو القياس المنطقي المراد من هذا الفن وقد تقدم ذكره . والتمثيل إثبات حكم في جزئي لوجوده في جزئي لمعنى مشترك بينهما وهو ضعيف أيضا لأن الدليل إذا قام في المستدل عليه أغنى عن النظر في جزئي غيره لكن يصلح لتطييب النفس وتحصيل الاعتقاد وإلى هذا كله أشرنا بقولنا وإن بجزئي الخ أي وإن استدل بجزئي على كلي فهو المعروف عندهم بالاستقراء وقوله وحيث البيت أي وإن حمل جزئي على جزئي لعلة جامعة بينهما فهو التمثيل وهو الاستقراء لا يصلحان إلا لبحث الفقهاء ولا يفيدان إلا الظن وإلى هذا أشرنا بقولنا ولا يفيد القطع البيت والله الموفق للصواب

(أقسام الحجة)

ذكر في هذا الفصل تقسيم الحجة باعتبار مادتها فان الحجة قسمان : نقلية وعقلية ؛ والحجة العقلية خمسة أقسام : برهانية ، وجدلية ، وخطابية ، وشعرية ، وسفسطائية ، وتسمى المغالطة وإلى هذا أشار بقوله

وَحُجَّةٌ نَقْلِيَّةٌ عَقْلِيَّهْ   أَقْسَامُ هٰذِى خَمْسَةٌ جَلِيَّهْ

خَطَابَةٌ شِعْرٌ وَبُرْهَانٌ جَدَلْ   وَخَامِسٌ سَفْسَطَةٌ نِلْتَ الْأَمَلْ

فالخطابة ما تألف من مقدمات مقبولة وهي قضايا تؤخذ ممن يعتقد فيهم الصدق وليس نبي أو لصفة جميلة كزيادة علم أو زهد أو من مقدمات مظنونة نحو هذا يدور في الليل بالسلاح ، كل من يدور في الليل بالسلاح فهو لص فهذا لص والغرض من الخطابة ترغيب السامع فيما ينفعه . والشعر ما تألف من مقدمات متخيلة لترغيب السامع في شيء أو تنفيره عنه نحو الخمر ياقوتة سيالة والعسل مرة مهوعة والغرض من الشعر تأثر النفس . والجدل ما تألف من مقدمات مشهورة وهي ما اعترف بها الجمهور لمصلحة عامة أو بسبب رقة أو حمية نحو هذا ظلم وكل ظلم قبيح فهذا قبيح وهذا كاشف عورته وكل كاشف عورته مذموم فهذا مذموم والغرض من الجدل إما إقناع قاصر عن البرهان أو إلزام الخصم ودفعه . والسفسطة ما تألف من مقدمات شبيهة بالحق وليست به وتسمى مغالطة كقولنا في صورة فرس في حائط هذا فرس وكل فرس صهال فهذا صهال أو شبيهة بالمقدمات المشهورة وتسمى مشاغبة كقولنا في شخص يخبط في البحث هذا يكلم العلماء بألفاظ العلم وكل من كان كذلك فهو عالم فهذا عالم أو من مقدمات وهمية كاذبة نحو هذا ميت وكل ميت جماد فهذه أربعة من أقسام الحجة . والخامس البرهان وهو المفيد للعلم اليقيني كما تقدم وإليه أشرنا بقولنا

أَجَلُّهَا الْبُرْهَانُ مَا أُلِّفَ مِنْ   مُقَدِّمَاتٍ بِالْيَقِينِ تَقْتَرِنْ

مِنْ أَوَّلِيَّاتٍ مُشَاهَدَاتِ   مُجَرَّبَاتٍ مُتَوَاتَرَاتِ

وَحَدْسِيَّاتٍ وَمَحْسُوسَاتِ   فَتِلْكَ جُمْلَةُ الْيَقِينِيَّاتِ

أي أجل الحجج الخمس البرهان . وهو ما تركب من مقدمات يقينية ثم ذكر أن اليقينيات ستة أولها الاوليات وتسمى البديهيات وهو ما يجزم به العقل بمجرد تصور طرفيه نحو الواحد نصف الاثنين والكل أعظم من جزأيه . ثانيها المشاهدات الباطنة وهو ما لا يفتقر إلى عقل كجوع الإنسان وعطشه وألمه فان البهائم تدركه . ثالثها التجريبيات ، هو ما يحصل من العادات كقولنا الرمان يحبس القيء والنانخاه تهضم الشبع ، التبخير ببذر البصل يسقط سوس الأضراس وقد يعم كعلم العامة أن الخمر مسكر وقد يخص كعلم الطبيب بإسهال المسهلات . رابعها المتواترات وهي ما يحصل بنفس الأخبار تواترا كالعلم بوجود مكة وبغداد لمن لم يرهما . خامسها الحدسيات وهي ما يجزم به العقل لترتيب دون ترتيب التجريبيات مع القرائن كقولنا نور القمر مستفاد من نور الشمس سادسها المحسوسات وهي ما تحصل بالحس الظاهر أعني بالمشاهدة كالنار حارة والشمس مضيئة فهذه جملة اليقينيات التي يتألف البرهان منها فقوله من أوليات من لبيان الجنس وهو اليقين ثم اعلم أن المتكلمين اختلفوا في الربط بين الدليل والنتيجة على أربعة أقوال أشرنا إليها بقولنا :

وَفى دَلالَةِ المُقَــدِّمَاتِ عَلى النَّتِيجَةِ خِلافٌ آتِ
عَقْلِيٌّ أَوْ عَادِيٌّ أَوْ تَوَلُّدُ أَوْ وَاجِبٌ وَالأَوَّلُ المُؤَيَّدُ

الاول مذهب إمام الحرمين وهو الصحيح فلا يمكن تخلفه وإليه أشرت بقولى والأول المؤيد أى المقوى والثانى مذهب الاشعرى قال عادى يمكن تخلفه والقولان للقاضى أيضا والثالث للمعتزلة قالوا بالتولد بمعنى أن القدرة الحادثة أثرت فى وجود النتيجة بواسطة تأثرها بالنظر والرابع للحكماء وإنما ذكرت هـذا الخلاف تتميما للفائدة ﴿خاتمة﴾ خاتمة الشىء مايختم به ولما كان هذا الفصل آخر الموضوع قلت فيه خاتمة ؛ ولما كان الخطأ كثيرا مايعرض للبراهين لاختلال شرط من شروطها أوحكم من أحكامها جعل للتنبيه على ذلك فصل يخصه • واعلم أن الخطأ قسمان تارة يكون بخطإ مادته وتارة يكون بخطإ صورته والاول إما من جهة اللفظ أو المعنى أما اللفظ فكالاشتراك نحو هذا عين وكاستعمال المتباينة كالمترادفة نحو السيف والصارم فيغفل الذهن عما به الافتراق فيجرى اللفظين مجرى واحد فيظن أن الوسط متحد وأما المعنى فكالتباس الصادقة بالكاذبة أيضا وذلك نحو الحكم على الجنس بحكم النوع المندرج تحته نحو هذا لون واللون سواد فهذا سواد وهذا سيال أصفر والسيال الاصفر مرة فهذا مرة ويسمى مثله إيهام العكس لانه لما رأى كل مرة سيالا أصفر ظن أن كل سيال أصفر مرة ومنه الحكم على المطلق بحكم المقيد بحال أو وقت نحو هذه رقبة وكل رقبة مؤمنة وفى الأعشى هذا مبصر والمبصر مبصر بالليل ومنه إجراء غير القطعى كالوهميات وغيرها مما ليس قطعيا مجرى القطعى ونحو جعل العرضى كالذاتى نحو هـذا إنسان والإنسان كاتب ونحو جعل النتيجة إحدى مقدمتى البرهان بتغييرها ويسمى مصادرة عن المطلوب كهذا نقلة وكل نقلة حركة . فهذا حركة والقسم الثانى من قسمى الخطأ مايكون خطؤه فى صورته وذلك كالخروج عن الاشكال الاربعة بأن لايكون على تأليفها لافعلا ولاقوة وكانتفاء شرط من شروط الإنتاج كما تقدم وإلى هذا أشرنا بقولنا :

وَخَطَأُ البُرْهَانِ حَيْثُ وُجِدَا فى مَادَّةٍ أَوْ صُورَةٍ فَالمُبْتَدَا
فى اللَّفْظِ كَاشْتِرَاكٍ أَوْ كَجَعْلِ ذَا تَبَايُنٍ مِثْــلَ الرَّدِيفِ مَأْخَذَا
وَفى المَعَانى لالْتِبَاسِ الْكَاذِبَهْ بِذَاتِ صِدْقٍ فَافْهَمِ المُخَاطَبَهْ
كَمِثْلِ جَعْلِ العَرَضِى كَالذَّاتِى أَوْ نَاتِجٍ إِحْدَى المُقَــدِّمَاتِ
وَالحُكْمِ لِلجِنْسِ بِحُكْمِ النَّوْعِ وَجَعْلِكَ القَطْعِى غَيْرَ القَطْعِى
وَالثَّانى كَالخُرُوجِ عَنْ أَشْكَالِهِ وَتَرْكِ شَرْطِ النَّتْجِ مِنْ إِكْمَالِهِ

قد تقدم جميع ذلك مستوفى وقوله كجعل ذا على لغة القصر فى الأسماء الستة ومأخذا تمييز لمثل واللام فى للجنس بمعنى على وقوله كالقطعى غير القطعى فيه فصل مضاف شبيه بالفعل بمعمول المجرور وهو واقع نظما ونثرا أما نثرا فقوله عليه السلام هل أنتم تاركو لى صاحبى وأما نظما فكقول الشاعر :

لأنت معتاد فى الهيجا مصابرة يصلى بها كل من عاداك نيرانا

والضمير فى قولنا من إكماله يعود إلى القسم الثانى وهو الخطأ فى الصورة والسلام • وهذا آخر ماقصدنا جمعه من أمهات المسائل المنطقية • فالحمد لله على ما أنعم وألهم وعلى إكمال هـذا الموضوع على الهيئة المرضية نسأله سبحانه وتعالى أن يجعله خالصا لوجهه الكريم • وسببا فى نيل الثواب الجسيم • ومن الاعمال التى لاتنقطع بالاضطجاع تحت التراب • وأن يجعله من الاعمال التى

(قوله عقلى) خبر لمبتدإ محذوف والتقدير وهذا الارتباط عقلى والمراد عقلى بلا تولد ولا تعليل ليغاير قول المعتزلة بالتولد فإنه يستلزم أنه عقلى وإن كانوا يدعون أنه عادى وذلك لأنهم أخذوا قولهم بالتولد فى هذه المسألة وفى غيرها من مذهب الفلاسفة فى الاسباب الطبيعية وهو أنها تؤثر فى مسبباتها بطبعها على وجه اللزوم العقلى عند وجود الشرط وانتفاء المانع غاية الامر أنهم تستروا بتغيير العبارة وليغاير قول الفلاسفة فإنهم لاينكرون أنه عقلى واعترض هـذا القول بأنه يلزم عليه أنه لايمكن تخلف النتيجة عن الدليل مع أن ذلك فعل القادر المختار الذى إن شاء فعل وإن شاء ترك وأجيب بأن عدم خلق اللازم مع خلق الملزوم محال فلا تتعلق به القدرة وحينئذ فلا ينافى أنه فعل القادر المختار وهكذا يقال فى كل متلازمين عقلا كالجوهر والعرض ولو توجه هذا الاعتراض لم يثبت لازم عقلى فى الكائنات اهـ باجورى

تكون سببا فى صرف العذاب ومناقشة الحساب * انه رؤف رحيم تواب * وهو الموفق للصواب وعنده حسن المآب

هٰذَا تَمَامُ الْغَرَضِ الْمَقْصُودِ مِنْ أُمَّهَاتِ الْمَنْطِقِ الْمَحْمُودِ

أمهات المنطق أصول مسائله ومهماته وأم الشيء أصله ولذلك قيل لمكة أم القرى لأنها أم الارض كلها ومنها نشأت وكان هذا الفن محموداً لانه يصون الفكر عن الخطإ ويميز صحيح العلم النظرى من سقيمه ولا جرم أن ما كان بهذه الصفة فى غاية ما يكون من الشرف والمحمدة والله الموفق للصواب

قَدِ انْتَهَى بِحَمْدِ رَبِّ الْفَلَقِ مَا رُمْتُهُ مِنْ فَنِّ عِلْمِ الْمَنْطِقِ

هذا البيت لوالدنا سيدى الصغير بن محمد رضى الله عنه وأرضاه وجعل الجنة مثواه ومن عذاب النار وصانه ووقاه أخبرنى بأنه قال فى منامه بعد أن أخبرته بهذا الموضوع فأمرنى بإدخاله فيه فأدخلته رجاء بركته طالبا من الله حصول الملكة متوسلا اليه بخير من على سبيل الهدى سلكه

نَظَّمَهُ الْعَبْدُ الذَّلِيلُ الْمُفْتَقِرْ لِرَحْمَةِ الْمَوْلَى الْعَظِيمِ الْمُقْتَدِرْ

الْأَخْضَرِيُّ عَابِدُ الرَّحْمٰنِ الْمُرْتَجِي مِنْ رَبِّهِ الْمَنَّانِ مَغْفِرَةً تُحِيطُ بِالذُّنُوبِ

وَتَكْشِفُ الْغِطَا عَنِ الْقُلُوبِ وَأَنْ يُثِيبَنَا بِجَنَّةِ الْعُلَى فَإِنَّهُ أَكْرَمُ مَنْ تَفَضَّلَا

المفتقر بالتاء أبلغ من الفقير لدلالة التاء على الطلب والأخضرى نعت لعبد وهو تعريف لنسبنا على ما اشتهر فى ألسنة الناس وليس كذلك بل المتواتر عن أعالى أسلافنا وأسلافهم أن نسبنا للعباس ابن مرداس السلمى الذى قال منشداً :

أتجعل نهبى ونهب العبيـ ـد بين عيينه والاقرع فما كان حصن ولا حابس

يفوقان مرداس فى مجمع وما كنت دون أمرىء منهما ومن تخفض اليوم لا ترفع

لقد كنت فى الحرب ذا أدرع فلم أعط شيئا ولم أمنع

وقولنا وتكشف الغطا البيت أى تزيل حجب رين الذنوب . المحدقة بأنوار القلوب . الحائلة بين القلب وبين علام الغيوب . فكم من قلب بذلك محجوب . فانحصر فى سجن الدائرة الجسمانية لعزوبه وجهله بالدائرة الروحانية . والحقوق النورانية . والفتوحات الربانية . فصار مملوكا للشهوات النفسانية . فسلك المسالك الشيطانية . فبقى مغمراً فى ظلمات جهله . مكبلا فى سجن هواه وقبيح فعله . محجوبا عن لطائف عقله . إلا من وفقه الله وغفر له . وتاب عليه بجوده وفضله . نسأله سبحانه وتعالى وهو خير مسؤول . وخير مأمول أن يزيل عنا بفضله ظلمات بصائرنا . التى عاقتنا عن إصلاح بواطننا . وشغلتنا بظواهرنا . وأن يقذف فى قلوبنا نوراً يهدينا به عند تراكم ظلمات الهوى إلى صراط مستقيم . إنه غفور رحيم

وَكُنْ أَخِي لِلْمُبْتَدِي مُسَامِحَا وَكُنْ لِإِصْلَاحِ الْفَسَادِ نَاصِحَا وَأَصْلِحِ الْفَسَادَ بِالتَّأَمُّلِ

وَإِنْ بَدِيهَةً فَلَا تُبَدِّلِ إِذْ قِيلَ كَمْ مُزَيِّفٍ صَحِيحَا لِأَجْلِ كَوْنِ فَهْمِهِ قَبِيحَا

وَقُلْ لِمَنْ لَمْ يَنْتَصِفْ لِمَقْصِدِي الْعُذْرُ حَقًّا وَاجِبٌ لِلْمُبْتَدِي وَلِبُنَيَّ إِحْدَى وَعِشْرِينَ سَنَهْ

(قوله وأن يثيبنا) قد عرفت أنه معطوف على قوله مغفرة تحيط الخ وقوله بجنة العلى أى جنة الدرجات العلى فالعلى صفة لموصوف محذوف كما قاله بعض المحققين وهو أولى من قول بعضهم إنه من إضافة الموصوف للصفة ولا يخفى أن العلا جمع عليا بضم العين مع القصر بمعنى العلياء بفتح العين مع المد (قوله فانه أكرم من تفضلا) علة لقوله المرتجى الخ وهذا يقتضى أن لغيره تعالى تفضلا وكرما وهو كذلك بحسب الظاهر وأما بحسب الحقيقة فليس التفضل والكرم إلا له تعالى فكلام المصنف بالنظر للظاهر كما قاله بعضهم (قوله وكن أخى) أى فى الاسلام وقوله للمبتدى مسامحا أى من الزلل الذى قد يظهر فى هذا التأليف وقد تقدم أن المبتدى هو الآخذ فى صغار العلم ولا يخفى ما فى ذلك وما بعده من تواضع المصنف حيث جعل نفسه مبتدئا ولم يأمن من وقوع الزلل فى تأليفه اهـ باجورى

مَعْذِرَةً مَقْبُولَةً مُسْتَحْسَنَهْ لَاسِيَّمَا فِي عَاشِرِ الْقُرُونِ ذِي الْجَهْلِ وَالْفَسَادِ وَالْفُتُونِ

وَكَانَ فِي أَوَائِلِ الْمُحَرَّمِ تَأْلِيفُ هَـٰذَا الرَّجَزِ الْمُنَظَّمِ

مِنْ سَنَةِ إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ مِنْ بَعْدِ تِسْعَةٍ مِنَ الْمِئِينَ

لاشك أن مسامحة المبتدى والاعتذار له مما ينبغى لكل عاقل وذلك لقصور همته وعدم كمال عقله وتوغله فى العلم وأنا أذنت لكل من رأى هذا الموضوع فوجد فيه خللا أن يصلحه إن كان أهلا لذلك بعد أن يتأمل وإلا فقد قيل: كم من مزيف قولا صحيحاً * وآفته من الفهم السقيم فاعذرنى يا أخى وانظره بعين الرضا، وإنما ذكرت هذا تنبيهاً على شياطين الطلبة الذين يمرضون الصحيح ويصححون السقيم وماذاك إلا لعدم إنصافهم وقلة تقواهم وعدم مراقبتهم للجليل الذى لا يخفى عليه شىء فى الأرض ولا فى السماء ويعلم خائنة الأعين والمؤمن يلتمس العذر لأخيه وقد قال عليه الصلاة والسلام حسب المؤمن من الشر أن يحقر أخاه المسلم، ويقال من ضاق صدره اتسع لسانه والحق لا يعرف بالرجال والمؤمن يقبل الحق ولو من الرعاة فضلا عن غيرهم وإذا كان العذر من حق المبتدى فى الزمان المتقدم فكيف فى هذا الزمان الصعب الذى انقرض فيه أكابر العلماء ولم يبق فيه إلا حثالة الحثالة وغلبت العجمة على قلوب الأنام حتى كاد العلم ينقرض بانقراض أهله * فإن قلت إذا كان الأمر كما ذكرت فلم تجاسرت وتجارأت على شىء لا تقدر عليه . قلت حملنى على ذلك تفاؤلى ورجائى من الله عز وجل حصول المأمول من الفنون (قوله عاشر القرون) يعنى من سنى الهجرة وفى القرن أحد عشر قولا قيل لكل عقد من العشرة إلى الثمانين فتلك ثمانية أقوال وقيل مائة وإياه أعنى وقيل مائة وعشرة وقيل من عشرة إلى مائة وعشرين وعاشر القرون هو قرننا هذا الذى ظهرت فيه الفتن واشتد فيه البأس وقوى فيه النحس واشتد فيه طغيان الكافرين وانتشر فيه ظلم الظالمين وكثرت فيه شرار الخلائق ولم يبق إلا آثار الطرائق والناس فيه ساهون مهطعون لحطام الدنيا معرضون عن الدرجات العليا مسابقون فيه إلى هواهم ليوقعهم فى أهوى المهاوى وأسوإ المساوى وليس لهم تفكر فى هاذم اللذات ولا تأهب فيما بعد الممات كأنهم فى الدنيا مخلدون، وهم للفناء مشاهدون يخدم الواحد منهم طول عمره على منفعة ساعة ويضيع منفعة الأبد فما أشنعها من إضاعة فلو استيقظ هـذا النائم ونظر بعين قلبه وفكر فى مآل أمره لسارع للطاعة واشتغل بالسنة والجماعة لكن كثر ذنبه وقسا قلبه وظهر عيبه فخذله ربه فلم تنفع فيه موعظة ولا صار من أهل اليقظة إن كان قبل هـذا الزمان عبدة الأوثان فأهل هذا الزمان عبدة الشيطان شاع الشر وانتشر لقرب هجوم الآيات الكبر اللهم وفقنا لما تحبه وترضاه ولا تجعلنا ممن اتخذ إلهه هواه واحشرنا فى زمرة أوليائك وجملة أصفيائك يوم لا يستغنى إلا بك يوم لا ملجأ منك إلا إليك يوم لا خير إلا لديك وأعنا على هذا الزمان الصعب الذى كسفت فيه شموس الحق وشاع فيه ظلام الباطل بين الخلق وسد الأفق دخان الهوى وانتشر فى الأقاليم واستوى فلا حرص ولا حزن إلا على الدنيا ترى الواحد إذا ضيع من الدنيا مثقال حبة تأسف عليه وتحير وتكدر قلبه وتغير ويضيع من خير الآخرة ما لا نسبة للدنيا بحذافيرها منه فلا يخطر له ذلك ببال وما ذلك إلا من علامة الخذلان والضلال ومن علامات الخسران

(قوله لاسيما الخ) اعلم أن هذا التركيب يستعمل ليفيد أولوية مابعده بما قبله فى الحكم لكن تارة يذكر بعده اسم نحو جاءنى القوم لاسيما زيد والمعنى حينئذ لا مثل الذى هو زيد موجود بين القوم الذين جاءونى بل هو الأخص منهم بالمجىء إلى وتارة يذكر بعده جار ومجرور مثلا نحو أحب زيداً لاسيما على الفرس والمعنى حينئذ خصوصاً على الفرس أى وأخصه بزيادة المحبة خصوصا على الفرس فلا سيما بمعنى خصوصا فى محل نصب على أنه مفعول مطلق لفعل مقدر والواو الداخلة عليها فى بعض المواضع على كل من الحالتين المذكورتين اعتراضية أفاده الرضى ملخصاً وعلى الحالة الثانية تنزل عبارة المصنف فإنه لم يذكر بعد لاسيما اسما بل جارا ومجرورا فهى نظير أحب زيداً لاسيما على الفرس فالمعنى خصوصا فى عاشر القرون الخ اهـ باجورى

والشكال ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ؛ زماننا هذا هو الذي قال فيه عليه الصلاة والسلام لا يبقى من الإسلام إلا اسمه ولا من القرآن إلا رسمه اللهم وفقنا لاتباع السنة ياذا الفضل والمنة وأسعدنا بلقائك بلا محنة وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه

ثُمَّ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ سَرْمَدَا ... عَلَى رَسُولِ اللهِ خَيْرِ مَنْ هَدَى

وَآلِهِ وَصَحْبِهِ الثِّقَاةِ ... السَّالِكِينَ سُبُلَ النَّجَاةِ

مَا قَطَعَتْ شَمْسُ النَّهَارِ أَبْرُجَا ... وَطَلَعَ الْبَدْرُ الْمُنِيرُ فِي الدُّجَى

قد تقدم في الخطبة الكلام على ما يتعلق بالصلاة عليه ﷺ ، وقولنا ما قطعت البيت ما مصدرية ظرفية ولفظ أبرج جمع قلة والمراد الكثرة لأنها اثناعشر برجا في كل برج ثلاثون درجة تقطع الشمس كل يوم درجة وتقطع الفلك في سنة ويكون طول الملوين وقصرهما بحسب الميل الشمالي والجنوبي لاتساع القوس وضيقه في الآفاق المائلة التي لها عرض . وأما القمر فيقيم في كل برج ليلتين وثلثا ويقطع الفلك في شهر . فسبحان مكون الأكوان

تم بحمدالله وكفى والصلاة والسلام على مولانا محمد المصطفى ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

الحمــــد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد إمام المتقين ، وعلى آله الطاهرين وصحابته أجمعين .

(أما بعـد) فقد تم بحمده تعالى طبع هذين الكتابين اللذين هما في بابهما ضياء به القارئ يستبين أولهما إيضاح المبهم من معاني السلم للعلامة المحقق والفهامة المدقق الشيخ أحمد الدمنهوري وثانيهما شرح العلامة الفاضل والأستاذ الكامل الشيخ عبد الرحمن الأخضري على سلمه المذكور أعظم الله للجميع الأجور ووافق تمام طبعه أواخر شهر محرم الحرام سنة ١٣٥٨ هجرية على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التحية آمين



فهرس

إيضاح المبهم من معانى السلم للعلامة الدمنهورى

فهـــرس

شرح العلامة عبدالرحمن الأخضرى على سلمه

تمت